

# الموازين

فقهية

في الشريعة الإسلامية

للعلامة الشيخ

حسين محمد مخلوف

مفتي الديار المصرية سابقاً  
وعضو جماعة كبار العلماء

قرأه وقرّنه أعمامه

محمد صديق المنشاوي

دار الفخيلة

# دار الفضيحة

## للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي - كلية البنات  
مصر الجديدة ت وفكس ٤١٨٩٦٦٥ رقم بريدي ١١٣٤١ هليوبوليس  
المكتبة : ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت ٣٩٠٩٢٣١  
الإمارات : دبي - ديرة - ص.ب ١٥٧٦٤ ت ٢٦٩٤٩٦٨ فاكس ٢٦٢١٨٧٦

جميع الحقوق محفوظة للناس

# بسم الله الرحمن الرحيم

## العلامة الشيخ

### حسين محمد مخلوف

• اسمه : حسين محمد حسين مخلوف ، فهو ابن الشيخ محمد حسين مخلوف (١) .

• مولده : وُلد - طيب الله ثراه - يوم السبت 6 مايو سنة 1890م / 1308 هـ بباب الفتوح بالقاهرة .

• تكوينه العلمي : بدأ حفظ القرآن الكريم في السادسة من عمره ، وأتمه حفظاً في العاشرة ، وجوّد حفظ القرآن الكريم على يد شيخ القراء الشيخ محمد علي خلف الحسيني .

التحق وبيته إحدى عشرة سنة بالأزهر الشريف طالباً يَتَلَقَّى دروس العلم في مختلف العلوم على يد كبار علماء الأزهر ومشايخه ، وبعد أن أتم دراسة العلوم الأزهرية بتفوق ملحوظ التحق بمدرسة القضاء الشرعي ، وبعد أن أتم دراسة علومها في أربع سنوات تقدّم للامتحان ونال شهادة العالمية بتفوق سنة 1914م ، وهذا الامتحان بالغ الصعوبة إذ يحضره شيخ الجامع الأزهر وأربعة من كبار العلماء .

### الوظائف التي تقلدها

شغل رحمه الله وظائف عدة ، وكان فيها مبرّزاً وهي :

عمل مدرساً في الأزهر الشريف 1914 - 1916 م ، عُيِّن قاضياً بالمحكمة

---

(١) كان عضواً بمجلس إدارة الأزهر ووكيلاً للأزهر والمدير العام للأزهر والمعاهد الدينية إلى سنة 1915م ، وأُنشأ المكتبة الأزهرية ، توفي سنة 1936م .

الشرعية سنة 1916 م ، عُيِّن مفتشاً بالمحكمة الشرعية سنة 1928 م ، نُدِب لتدريس العلوم الأزهرية في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي لمدة ثلاث سنوات ، عُيِّن رئيساً لمحكمة الإسكندرية الابتدائية الشرعية سنة 1941 م ، عُيِّن رئيساً للتفتيش الشرعي بوزارة الحفانية (العدل) سنة 1942 م ، عُيِّن بمرسوم ملكي نائباً للمحكمة العليا الشرعية سنة 1944 م ، عُيِّن مفتياً للديار المصرية - للمرة الأولى - خلفاً للشيخ عبد المجيد سليم سنة 1945 م ، اختير عضواً في جماعة كبار علماء الأزهر سنة 1948 م بأمر ملكي ، اختير عضواً لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، عُيِّن مفتياً للديار المصرية - للمرة الثانية - سنة 1952 م ، اختير عضواً مؤسساً برابطة العالم الإسلامي ، شارك في تأسيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تولى رئاسة جمعية النهوض بالدعوة الإسلامية ، اختير عضواً مؤسساً بمجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية .

## مؤلفاته

يُعدُّ الشيخ حسنين محمد مخلوف من ذوى الإنتاج العلمى الغزير ، ولؤلؤاته شأن وقيمة عند الخاصة والعامة ، ومن أهم هذه المؤلفات :

«أسماء الله الحسنى ، أضواء من القرآن الكريم ، أضواء من القرآن والثنية ، بلوغ السؤل ، صفوة البيان لمعان القرآن ، فضائل القرآن العظيم وتلاوته ، كلمات القرآن تفسير وبيان ، شرح الوصايا النبوية ، شرح وصايا الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، شرح تشطير البردة للشرقاوى ، شفاء الصدور الحرجة بشرح القصيدة المنفرجة ، الموارث في الشريعة الإسلامية ، وهو الكتاب الذى بين أيدينا » .

وبعد هذه الرحلة الطويلة وافت الثنية الشيخ المفضل خادم الإسلام يوم 19 من رمضان سنة 1410 هـ الموافق 15 من أبريل سنة 1990 م <sup>(1)</sup> .



(1) انظر : «تتمة الأعلام» (1/ 140 ، 141) ، و«متر الشرق» العدد 22 فبراير سنة 1992 م .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

## تمهيد

كان جمهور العرب في الجاهلية يدينون ببقية من شرائع إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ، وبما أحدثوه في زمن الفترة من عقائد وعادات ، وكان مما أحدثوه ما تأباه العقول الراشدة والفطر السليمة ، كالشرك بالله تعالى وعبادة الأوثان والنضرب إليها بالقربان ، والبحيرة والسائبة والوصيلة والحامى<sup>(1)</sup> والاستقسام بالأزلام<sup>(2)</sup> والظيرة<sup>(3)</sup> والكهانة .

(1) روى البخارى عن سعيد بن المسيب قال : ( البحيرة ) التى يمنح درهما ( لبنتها ) للطواغيت فلا يصيبها أحد من الناس ، ( والسائبة ) هى التى كانوا يسيرونها لأهلهم فلا يعمل عليها شيء ، ( والوصيلة ) الناقة البكر تترك في أول نتاجها بأنثى ثم تنثى بأنثى ، وكانوا يسيرونها لطواغيتهم إن وصلت إحداها بأخرى ليس بينهما ذكر ، ( والحامى ) فعل الإبل يضرب الضراب الممدود ( عشر مرات ) فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت وأعفوه من الحمل فلا يعمل عليه شيء وسموه الحامى أ هـ .

(2) الأزلام : جمع زلم يفتحون وهو قدح يكسر فسكون أى سهم صغير لا ريش له ولا نصل ، وكانت سبعة عند سادن الكعبة عليها أحلام ، وكانوا يحكمونها في أمورهم ، فإن أمرتهم انتصروا ، وإن هتتم انتصروا ، وقد قال الله تعالى فيها ﴿ ذَلِكُمْ قِسْطُكُمْ ﴾ [ المائدة : 3 ] .

(3) كان من عاداتهم في الجاهلية زجر الطير والتمين أو التشاؤم بطيرانه ، فإن طار يمينا تيمنوا ، وإن طار يسارا تشاءموا ، وفي لسان العرب : كان من عاداتهم زجر الطير والتطير بيارحها وتنعيق غرابها وأغلها ذات اليسار إذا أثاروها فسموا التشؤم طيرة ، وكان ذلك يصنعهم عن مقاصدهم ففناء الشارح وأبطله ، ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع ولا دفع ضرر ، وفي الحديث : « الطيرة شرك » [ الترمذى ( 1614 ) ] وورد في الحديث : « العياطة والطيرة والطرق من الجيت » ( والعياطة ) من عفت الطير أعفها عفاة زجرتها وهو أن تتبر بأصواتها ومساقطها وأصواتها فتسعد أو تشاءم والعائف المتكهن بالطير أو غيرها ، ( والطرق ) ضرب الكاهن بالحصى ، ( والجيت ) السحر وكل ما لا خير فيه .

وكانت لهم بجانب ذلك فضائل معروفة ، ومكارم مأثورة ، وتقاليد متوارثة في المعاملات والبيوع والمناكحات والموارث .

فلما بعث الله رسوله محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق دعاهم إلى نيل تلك المنكرات والجهالات تطهيراً لعقولهم ، وأعدهم لقبول فيض العلم والهداية ، وأمرهم فيما تعارفوه من المعاملات ونحوها بما فيه مصلحة راجحة ، ونهاهم عما فيه مفسدة ظاهرة ، وأقرهم على ما هو فضيلة وجميل ، وفصل لهم الأحكام ، وأقام الحدود تبيانا لهم وتبصرة ، ومن ذلك أحكام التوريث .

وكانوا في الجاهلية يتوارثون بالنسب والقرابة ، إلا أنهم لا يورثون سوى الذكور المقاتلين الذين يحوزون الغنيمة ويحمون الزمار ، ولا يورثون النساء ولا الصغار ، واستمر ذلك في الإسلام حيناً من الزمن إلى أن نزل بالمدينة قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء : 7] أى مقطوعاً لا بد لهم أن يحوزوه من القرض بمعنى القطع ، ثم بينه الله تعالى بقوله : ﴿ يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذِكْرِكُمُ الَّذِي تَرَىٰ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ﴾ [النساء : 11] إلى آخر الآيات ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمِّ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْثِقُهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ وَالسَّفَهَاءِ مِنَ الْوَلَدَانِ ﴾ [النساء : 127] فأمر الله تعالى بتوريث النساء والصغار ، وزال بذلك ما كان في الجاهلية من حرمانهم من الإرث .

ولا شك أن هذا أعدل تشريع وأحكمه ، به انتصف الله للضعيف ، ورفع من شأن المرأة في الأسرة والاجتماع ، وأمتعها بالملك والمال الموروث كما أمتع بهما الرجال .

وكذلك كان العرب يتوارثون بالحلف والمعاقدة فكان الرجل يعاقده الرجل فيقول : دمي دمك وهدمي هدمك<sup>(1)</sup> وترثني وأرثك ، وتطلب بي

(1) في القاموس : ألهم بسكون الدال : المهتر من الدماء ، وقيل : القبر أى قبري قبرك .

وأطلب بك ، ويقبل الآخر فيتوارثان بذلك السدس من جميع الأموال ، ثم يأخذ أهل الميراث ميراثهم ، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ وَلِكُلِّي جَعَلْنَا مَوَالِيَكُمْ تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدْتُمْ آبَتَكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيبُهُمْ ﴾ [النساء : 33] على ما روى عن طائفة من السلف ، ثم نسخ الله هذا بآية الموارث ، ويقول تعالى : ﴿ وَلَوْلَا الْآزْمَارُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال : 75] فلم يبق للحلف والمعاقدة أثر في التوريث .

وهذا عند جمهور الأئمة ، أما الحنفية فقالوا : إن الإرث بالمعاقدة والولاء لم ينسخ وإنما أخر عن الإرث بالفرض النسبي وبالعصوبة وبالرحم ، فإذا كان للمتوفى واحد من هؤلاء كان أولى بالميراث من الخليف ، فيقدم عليه ، فإذا لم يكن صاحب فرض نسبي ولا عصبة ولا ذو رحم فالمرث للمخلف ، فيقدم عليه متى توافرت شروطه ، وقد درج قانون الموارث رقم 77 سنة 1943م على مذهب الجمهور كما سيأتى بيانه .

وكان التوريث في صدر الإسلام بالدعوة والتبني ، فكان الرجل يتبنى ولد غيره فينسب له دون أبيه النسبي ويره ، وكان الرسول ﷺ قبل البعثة قد أعتق زيد بن حارثة رضي الله عنه وتبناه ، وكان يقال له زيد بن محمد ، وتبنى أبو حذيفة بن عتبة سالماً وكان يقال له : سالم بن أبي حذيفة .

وظل ذلك في صدر الإسلام فترة من الزمن إلى أن نزل قوله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب : 40] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ أَدْيَاهُمْ أَنْسَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ ﷻ أدعواهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا ما بآههم فليخونكم في الدين ومواليكم ﴾ [الأحزاب : 4 ، 5] فبطل التبني والإرث به ، واستقر حكم الإسلام على عدم مشروعيته ، وبالضرورة انقطع الإرث بسببه .

وكان من أسباب الإرث في صدر الإسلام الهجرة من مكة إلى المدينة ، وكذا المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، فقد كان المسلمون بمكة في قلة وضعف وبهم حاجة إلى النصرة والمعونة ، فلما هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة ، وأوجب الله تعالى على المؤمنين الهجرة إليها هاجر منهم كثير ، فأواهم الأنصار وأنزلوهم منازلهم وأثروهم على أنفسهم ، ونصروهم على أعدائهم ، وآخى الرسول ﷺ بين جماعة من المهاجرين والأنصار ، فكان المهاجري إذا مات ولم يكن له بالمدينة ولي مهاجري يرثه أخوه الأنصاري ، ولا توارث بينه وبين قريبه المسلم الذي لم يهاجر من مكة ، كما قال تعالى في سورة الأنفال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهِجِرُوا مَا لَكُم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يَهِجِرُوا ﴾ [الأنفال : 72] والولاية في الآية هي الوراثة المسببة عن القرابة الحكيمة بين المهاجري والأنصاري ، كما روى ذلك عن ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة ، واستمر ذلك إلى أن أعز الله الإسلام وكثر المسلمون ، وقويت شوكتهم ، وعم فتح مكة ، فنسخ وجوب الهجرة ، وفي الحديث : « لا هجرة بعد الفتح »<sup>(1)</sup> ونسخ التوارث بالهجرة والمؤاخاة بقوله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ ﴾ [الأحزاب : 6] وبآية الأنفال : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال : 75] .

قال الجصاص : فجملة ما حصل عليه التوارث بالأسباب في أول الإسلام التبنی والحلف والهجرة والمؤاخاة ثم نسخ الميراث بالتبنی والهجرة والمؤاخاة ، وأما الحلف فقد بيّنا أنه جعلت القرابة أولى منه ولم ينسخ إذا لم تكن قرابة ، ومن الأسباب التي عقد بها التوارث في الإسلام ولاء العتاقة والزوجية وولاء الموالاة وهو عندنا (الحنفية) يجري مجرى الحلف وإنما يثبت حكمه إذا لم يكن

(1) أخرجه البخاري (3899) .



وارث من عصبية أو ذى رحم ، فجميع ما انعقدت عليه موارث الإسلام السبب والنسب وكل منهما على أنحاء ا هـ . ملخصاً .

وقد أقام الإسلام للتوريث نظاماً من أحكم النظم المالية للملكية الفردية ، قرر فيه ملكية الإنسان للمال عقاراً ومنقولاً ، وانتقال ملكيته بموته إلى الورثة ، وتوزيع التركة بين مستحقيها توزيعاً عادلاً لا حيف فيه ولا شطط ، ويبيّن الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها وشروط التوريث وأسباب الإرث وموانعه وحظ كل وارث من التركة ، ويبيّن من يرث ومن لا يرث وكيفية قسمة التركة بين الورثة ، وما يتبع ذلك من الأحكام .

ولم يدع التشريع الإسلامى شيئاً مما يقتضيه استقرار الأمر في انتقال ملكية التركة من يد المورث إلى ورثته وذوى الحقوق عليه إلا بيّنه بياناً شافياً إقراراً للحقوق في نصابها وقطعاً لأسباب التغالب بين الناس على الأموال والتخاصم في مقادير حظوظ الورثة من التركة وتوزيع ملكيتها بينهم .

ولما كان هذا الدستور الإلهي عظيم الأثر في علاقات أفراد الأسرة بعضهم مع بعض وفي معرفة حدود الملكية الوراثية - حتّ الشارع على تعلمه وتعليمه . فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تعلّموا القرآن وعلموه الناس وتعلّموا الفرائض وعلموها الناس ، فإنني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع ، ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان أحداً يخبرهما » <sup>(1)</sup> .

[أخرجه أحمد والنسائي والدارقطني]

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « تعلّموا الفرائض فإنها من دينكم » . والفرائض كما قال الجلال المحلى جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة للورثة .

أما تعلم القرآن فلأنه الهدى والنور والفرقان بين الحق والباطل ، والجامع

(1) أخرجه الترمذى (2091) ، والحاكم (333/4) .

للعقائد والعبادات والمعاملات والأحكام والأخلاق والفضائل والمواظب والأمثال ، وكل ما يحتاج إليه البشر في سعادة الأولى والآخرة ، فوجب تعلمه وتعليمه إقامة للحق ونشرًا للهداية بين الناس .

وأما تعلم الفرائض وتعليمها ، وهى هنا المواريث عامة فقد أوجبها الشارع على الأمة لما أشرنا إليه ، فإذا قام البعض بهذا الواجب سقط الحرج عن الباقيين ، وإلا أئتموا جميعًا بتركه كما هو الشأن في سائر الواجبات الكفائية ، وقد بين القرآن الكريم معظم هذه الفرائض بيانًا واضحًا ، وثبت بعضها بالسنة وأفضية رسول الله ﷺ ، وانعقد الإجماع على بعض أحكامها ، وثبت بعضها باجتهاد الصحابة كما في ميراث الجد مع الإخوة .

وكان من أعلم الصحابة بها زيد بن ثابت ؓ أحد كتبة القرآن في عهد الرسالة ، وفي زمن أبي بكر وعثمان رضى الله عنهما ؛ ولذا ورد في الحديث : « أفرضكم زيد <sup>(1)</sup> » <sup>(2)</sup> رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه بإسناد جيد .

وكذلك كان من أعلم الصحابة بالمواريث على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما .

وحين دَوَّن الفقه الإسلامى كان باب المواريث من أهم أبوابه وأدق مباحثه وقد أفردته كثير من الفقهاء بالتأليف لمزيد العناية به بل جعلوه علمًا مستقلًا سموه : « علم الميراث » و « علم الفرائض » وسموا العالم به فارضًا وفَرَضِيًّا وفَرِضًا وفَرَضًا ، وهو نصف العلم على ما رواه أبو هريرة ؓ لتعلقه بإحدى حالتى الإنسان وهى حالة الوفاة وتعلق ما عداها من الأحكام بحالة الحياة .

وقد جرى القضاء الشرعى بمصر في المنازعات المتعلقة بالمواريث على

---

(1) هو أبو سعيد زيد بن ثابت الفضاك الأنصارى الخزرجى ؓ من بني النجار ، قدم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة ، وتوفى بالمدينة سنة خمس وأربعين ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال يوم مات زيد : « اليوم مات عالم المدينة » ، وعن عمر ؓ في خطبة له : « من يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت » .  
(2) انظر : « تلخيص الخبير » ( 79 / 3 ) .

أحكم بأرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمته الله طبقاً للمادة 280 من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم 78 لسنة 1931م ثم رأت الحكومة الأخذ في بعض أحكام الموارث بأقوال بعض الأئمة المجتهدين توسعة على الناس ووفقاً ، فأصدرت القانون رقم 77 لسنة 1943م في 6 من أغسطس سنة 1943م بالأحكام التي يعمل بها في المسائل والمنازعات المتعلقة بالموارث ، ونشر بالجريدة الرسمية في 12 من أغسطس سنة 1943م ونفذ من يوم 12 من سبتمبر سنة 1943م ، وأشير في مذكرته الإيضاحية أن ما لم ينص عليه من الأحكام في هذا القانون يرجع فيه إلى مذهب الحنفية طبقاً للمادة 280 في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

## تعريف التركة

التركة في اللغة : ترادف الميراث وتطلق في اصطلاح الحنفية كما في (السَّراجِيَّة) وغيرها على : ما يتركه الميت من الأموال صافيًا عن تعلق حق الغير بعين منها ، وذلك أنه قد يتعلق بعين من الأموال المتروكة حق للغير قبل الوفاة كالعين التي رهنها المورث عند دائه وسلمها له ؛ فإن حق المرتهن تعلق بعينها في حالة حياة الراهن ، فإذا مات قبل أداء الدَّين ولم يترك غير هذه العين كان المرتهن أحق بها - وكالعين التي جعلت مهرًا للزوجة ولم تسلم إليها حتى مات الزوج ولا مال له سواها ؛ فإن حق الزوجة تعلق بعينها في حياته فكانت بذلك أحق بها من غيرها ، فما كان كذلك لا يعد عندهم من التركة لثبوت تعلق حق الغير به قبل صيرورته تركة ، وما فضل بعد ذلك من الأموال هو الذي يسمى تركة ، وهو الذي يتعلق به حق الميت في التجهيز وحقوق الدائنين والموصى لهم والورثة .

والأموال تشمل العقارات والمنقولات والديون التي للميت في ذمة الغير وسائر الحقوق المالية كحق الشُّرب والمسيل والمرور فكلها تركة تورث عن الميت .

وقد تطلق التركة على ما يبقى من الأموال بعد التجهيز وتسديد الديون وهو الذي تنفذ فيه الوصايا ويستحقه الورثة .

وأطلق جمهور الفقهاء التركة على ما يخلفه الميت من الأموال مطلقاً ، سواء تعلق حق الغير بعين منه أم لا ، فما تعلق حق الغير بعينه وما يصرف في التجهيز وسداد الديون وما يبقى بعد ذلك - كله من التركة<sup>(1)</sup> ، وبهذا القول أخذ القانون (م - 4 - ) حيث أوجب أداء ما يكفي للتجهيز وأداء الديون من التركة ، وأطلق في الديون فشملت ما تعلق حق الغير بعين منها في حياة المورث وما تعلق بدمته .

## الحقوق المتعلقة بالتركة

ويتعلق بالتركة حقوق أربعة مرتبة وهي : حق الميت في تجهيزه وتجهيز من تحب عليه نفقته شرعاً ، ثم حق الدائنين في تسديد ديونهم ، ثم حق الموصى له فيما تنفذ فيه الوصية ، ثم حق الورثة<sup>(2)</sup> .

---

(1) ويشمل هذا النفود والمغار والمنافع كحق الانتفاع بالمأحور والمستعار والحقوق الشخصية التي لها صلة بالمال ، وما تسبب فيه الميت قبل وفاته ، كما إذا نصب شبكة للصيد في حياته فوقع فيها طير أو حيوان بعد وفاته والدية للمأخوذة بسبب قتله .

أما الحقوق المتعلقة بالشخص ذاته فإنها ليست من التركة ولا تورث كالولاية والحضانة والوكالة .

انظر : « الفرائض والموارث والوصايا » للدكتور محمد الزحيل ص 60 .

(2) اتفق الفقهاء على بيان الحقوق المتعلقة بالتركة ، ولكن اختلفوا فقط في ترتيب الديون العينية من تقدم على التكفين والتجهيز والدفن أم تؤخر عنه ؟ فقال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية : إن الحقوق المتعلقة بالتركة خمسة وهي : 1 - الديون العينية . 2 - التكفين والتجهيز والدفن . 3 - الديون الشخصية . 4 - الوصايا . 5 - الميراث .

وقال الحنابلة : إن الحقوق المتعلقة بالتركة أربعة وهي : 1 - التكفين والتجهيز والدفن . 2 - الديون مطلقاً وتشمل العينية والشخصية . 3 - الوصايا . 4 - الميراث .

وأخذت معظم قوانين الأحوال الشخصية برأى الحنابلة في مصر وسوريا والإمارات ولبنان والكويت ، وأخذ القانون المغربي والتونسي برأى الجمهور .

انظر : « الفرائض والموارث » ص 62 ، 63 ، و « أحكام الموارث » ص 29 .

## الحق الأول : التجهيز

تجهيز الميت من غُسل وتكفين وحمل ودفن واجب في تركته إذا وجدت فيبدأ منها بأداء ما يكفى ذلك ، فإن لم توجد له تركة فيجب تجهيزه على من تجب عليه نفقته من أقربائه ، فإن لم يكن له من تجب عليه نفقته فيجب تجهيزه من بيت المال ، فيقدم حق الميت في التجهيز على حقوق جميع الدائنين سواء أكانت الديون عينية أم غير عينية وهو مذهب الحنابلة كما في المغنى لابن قدامة ؛ لأن ستر الإنسان في حياته باللباس واجب مقدم على الديون جميعها ، فكذلك بعد الموت بالكفن . ويُقاس على الكفن جميع ما لا بد منه للميت من الغسل والحمل والدفن ، وبه أخذ القانون (م 4) خلافاً للمذهب الحنفية القاضى بتقديم إخراج الديون العينية على التجهيز .

وكذلك يبدأ من التركة بتجهيز من تجب نفقته شرعاً على الميت إذا مات قبله ولو بلحظة كالولد الفقير والوالدين الفقيرين وكالزوجة<sup>(1)</sup> مطلقاً غنية كانت أو فقيرة ، لها من تجب عليه نفقتها من الأقارب أو لا على قول أبي يوسف المفتى به ، وقول مالك في إحدى الروايتين عنه وهو الأصح عند الشافعية ؛ لأن كسوتها في حياتها كانت واجبة على زوجها مطلقاً ، فكذا ما تكفن به بعد موتها لبقاء بعض آثار الزوجية بينهما بعد الممات كالورثة ، ويُقاس على الكفن في الحكم سائر نفقات التجهيز .

وقال محمد بن الحسن والشعبي وأحمد بن حنبل : لا يجب على الزوج كفن زوجته ، وكذلك سائر مؤن التجهيز لانقطاع الزوجية بينهما بالموت ؛ ولذلك لا يحل له لمسها والنظر إليها وغسلها ، وجاز له التزوج بأختها وأربع سواها عقب موتها ، بل يجب كل ذلك في مالها إن كان لها مال ، وإلا فعلى من تجب عليه نفقتها من أقربائها ، فإن لم يكن لها أقرباء تجب عليهم نفقتها ، فعلى بيت

(1) تشمل المطلقة رجعيًا والمطلقة باتًا وهي حامل (حواشى الرحية) .

لما كمن لا زوج لها ، والفتوى على قول أبي يوسف ، وبه أخذ قانون المواريث فيما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الرابعة .

والتهجير من التركة يكون بالقدر الوسط المشروع الذي لا إسراف فيه ولا إقتار ، سواء في ذلك تجهيز الميت وتجهيز من تجب نفقته عليه شرعاً ، فيكفن بقدر ما كن يلبسه في حياته من أوسط ثيابه أو من الذي كان يتزين به في الأعياد والجمع والزيارات ، ويشير إلى ذلك كما ذكره الزيلعي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَفْقُوا لَكُمْ يُتْرَفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَكُمْ ذَلِكَ قَوْلًا ﴾ [ الفرقان : 67 ] .

وفي تنقيح الحامدية : الوارث أو الوصي إذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث عدد الأثواب يضمن الزيادة عن المثل ، وإن كفنه بأكثر من كفن المثل من حيث القيمة يضمن الكل ويقاس على الكفن غيره اهـ . ملخصاً ،

وفي رد المختار : الواجب على الزوج تكفينها وتجهيزها الشرعيان من كفن السنة أو الكفاية وخنوط<sup>(1)</sup> وأجرة غسل وحمل ودفن دون ما ابتدع في زماننا من مهلبين وقراء ومنشدين وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك ، ومن فعل ذلك بدون رضا بقية الورثة البالغين يضمنه في ماله اهـ .

ومن ذلك يعلم أنه لا يلزم التركة ما جرت العادة الآن باتفاقه في لبني الماتم والجمع والأربعين ونحوها لعدم مشروعيته .

## الحق الثاني : ديون الميت

يؤدي من التركة بعد ما أنفق في التجهيز ما على الميت للناس من الديون ؛ لأن قضاءها من الخواارج الأصلية ؛ لأن فيه تفريغ ذمته ورفع الحائل بينه وبين الحقنة ، فيقدم على حق الموصي له وحق الورثة ولو استغرقت الديون كل التركة وذلك كصداق زوجته وثمان ما اشتراه ، وبدل ما اقترضه ، وأجرة ما استأجره .

(1) الطيب الذي توضع به أكفان الموتى وأجسامهم اهـ .

فإن وفّت التركة بها قضيت كلها ، وما بقى من التركة يصرف إلى الوصية والميراث . وإن لم تف بها وكانت الديون كلها ديون صحة فقط أو كلها ديون مرض فقط ( والمراء به مرض الموت ) قسمت التركة بين الغرماء بنسبة ديونهم ، وإن كن بعضها دين صحة وبعضها دين مرض قضى أولاً دين الصحة عند الحنفية لكونه أقوى . وما يبقى يقضى منه دين المرض ، وذهب الشافعية إلى أنهما يستويان .

**ودين الصحة :** هو ما ثبت في حال الصحة بالبينة أو بالإقرار أو النكول عن اليمين ( الامتناع منه ) ويلحق به ما لزمه في حالة المرض بسبب معروف وعلم ثبوته بالمعينة كما إذا استقرض مالاً في مرضه وعاین الشهود قبضه المال من المقرض أو اشترى شيئاً بمائة جنيه وعاین الشهود قبض المبيع من البائع أو تزوج امرأة بمهر مثلها ، أو استأجر شيئاً بمعينة الشهود ، فإن هذه الديون تكون مساوية لديون الصحة ؛ لأنها وجبت بأسباب معلومة لا مرد لها (المبسوط) .

**ودين المرض :** هو ما أقر به في مرض الموت أو فيما له حكم المرض كإقرار من خرج للمبارزة أو خرج للقتل قصاصاً .

## دَيْنُ اللَّهِ

وأما الديون التي على الميت لله تعالى كالزكاة والنذر والكفارات وفدية الصوم ونحوها ، فمذهب الحنفية أنه ما لم يوص بها يسقط وجوب أدائها بالموت في حق أحكام الدنيا لا في حق الإثم بالترك ، ولا يلزم الورثة أدائها من التركة ، وأما إذا أوصى بها فتؤدى من ثلث الباقي من التركة بعد التجهيز وقضاء ديون العباد<sup>(1)</sup> كما سيأتى في الحق الثالث .

(1) وأخذ به الرأي القائلون المصري والليبي ، وقال جمهور المالكية والشافعية والحنابلة يجب أداء ديون الله تنعقها بالتركة قبل الوفاة ولا تسقط بالموت ؛ لأنها حقوق تتعلق بالمال ولا تحتاج إلى بية أو قصد انظر : « حاشية الدسوقي » (4/458) ، « مغنى المحتاج » (3/3) ، « القرائن والموايد » ص 67 .

ومذهب الشافعية وجوب تقديم دين الله على دين الأدمى إذا مات المدين قبل أدايتهما وضاعت التركة عنهما لقوله عليه الصلاة والسلام : «دين الله أحق أن يقضى»<sup>(1)</sup> (حواشي الرُّحبية) .

## الحق الثالث : الوصايا في الحد الذي تنفذ فيه الوصية

عرف الفقهاء الوصية بأنها : تمليك مضاف إلى ما بعد الموت لا في مقابلة عوض عيناً كان الموصى به أو منفعة ، وهى مستحبة إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وإلا كانت واجبة تفريعاً للذمة مما شغلت به كالوصية بما عليه من حقوق الله تعالى لم يؤدها أو قصر فيها كالحج والزكاة والكفارات والنذور وفدية الصوم والصلاة ونحو ذلك ، فإذا أوصى بها قبل موته تنفذ من ثلث الباقي من التركة بعد الحقين السابقين إذا كان هناك ورثة ، سواء أجازوا الوصية أم لم يجيزوا ، وتنفذ فيما زاد عن الثلث بإجازتهم وتنفذ من كل التركة ولو استغرقتها إذا لم يكن هناك ورثة ولا مقر له بالنسب على الغير ، وقد علمت أنه إن لم يوص بها سقط وجوب أدايتها من التركة عندنا وبقي عليه الإثم .

ولا تجب عند الجمهور وصية بجزء من المال لأحد على أحد لا قريب ولا بعيد إلا على من عليه حقوق بغير بينة أو لديه أمانة بغير إشهاد كما ذكره الإمام ابن عبد البر محدث المغرب ، فإذا مات إنسان عن ابن وابن ابن مات في حياته لا يجب أن يوصى لابن ابنه بشيء ، ويستحق ابنه جميع تركته ميراثاً ولا شيء لابن الابن المذكور لا بطريق الإرث ولا بطريق الوصية الواجبة .

ولما كان في حرمانه من استحقاق شيء من التركة بسبب موت أبيه قبل جده ضرر بليغ رُئى علاج هذه الحالة وأمثالها من طريق غير الإرث أخذاً بآراء بعض السلف من الأئمة ، وهو طريق الوصية الواجبة .

(1) أخرجه البخارى (46/3) ، ومسلم في الصيام (154) .

وقدّم ملكية حقوق العباد على ديون الله تعالى لحاجة الناس ، ولأن حق الله مبنى على المسححة .



فأوجب قانون الوصية رقم 71 لسنة 1946م جزءاً من التركة بطريق الوصية سماء (الوصية الواجبة) لفرع ولد المتوفى الذى مات فى حياته أو مات معه بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً فى تركته لو كان حياً عند موته بشرط أن يكون هذا الفرع غير وارث ، وأن لا يزيد ما يعطى له عن ثلث الباقي من التركة سواء كان هذا الفرع واحداً أو متعدداً ، وسواء كان ولد المتوفى ذكراً أو أنثى [المواد 76 ، 77 ، 78] .

ومن أمثلته رجل توفى عن ابنتين (وأولاد ابن) مات فى حياته فليس لهؤلاء الأولاد ميراث ولكن لهم وصية واجبة فى تركة جدهم بمثل ما كان يستحقه والدهم ميراثاً فى تركة أبيه لو كان حياً عند وفاته ، فيستحقون فى هذا المثال ثلث التركة بطريق الوصية الواجبة لا بطريق الميراث ، ويقسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويستحق الابنان باقى التركة بالسوية بينهما بطريق الميراث . وإذا كان فى هذا المثال بدل (أولاد الابن) أولاد بنت فإنهم يستحقون لحس التركة بطريق الوصية الواجبة .

وأوجب القانون تنفيذها بدون توقف على إجازة الورثة وإن لم يوص بها الميت فى حدود ثلث الباقي من التركة بعد الحقين السابقين ، وأن تقدم فى التنفيذ على سائر الوصايا ، فإن بقى شيء بعدها من الثلث تنفذ فيه الوصايا الأخرى على الترتيب المقرر فى أحكام الوصية عند التزاحم .

والأصل فى هذا الباب قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : 180] ، فذهب الجمهور إلى أن الوصية للوالدين والأقربين كانت واجبة فى بدء الإسلام ، ثم نسخ الوجوب بآية الموارث فى سورة النساء فلم يبق لغير الوارثين منهم أى حق فى التركة ، وبيان ذلك كما ذكره الألوسى فى تفسيره أن الله تعالى فوّض أولاً فى آية البقرة الإيصاء للوالدين والأقربين ، بشرط أن تراعى الحدود وأن يبين لكل قريب حقه بحسب قرابته كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أى بالعدل .

ولما كان الموصي قد لا يحسن ذلك وربما قصد به المضارة تولى الله بنفسه بيان ذلك الحق على وجه يتيقن به أنه الصواب وأن فيه الحكمة البالغة ، وقصره على حدود لارمة من السُّدس و الثلث ونحوهما لا يمكن تغييرهما ، فتحول الحق من جهة الإيصاء إلى الميراث فقال تعالى في سورة النساء : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرَّجُلِ الْمِيرَاثُ لِلنِّسَاءِ الْمِيرَاثُ الَّذِي لَهُنَّ مِنَ الْمَالِ الَّذِي تركَ آبَاؤُهُنَّ أَوْ آبَاؤُهُنَّ﴾ [النساء : 11] إلى آخر الآية ، أى أن الذى فوضه الله سبحانه إليكم فى آية البقرة تولى بنفسه بيانه فى آية الموارث إذ عجزتم عن تعيين مقاديره لجهلكم ، ولما بين الله تعالى بنفسه ذلك الحق بعينه انتهى حكم تلك الوصية بحصول المقصود بأقوى الطرق كما لو أمر إنسان غيره بعمل مثل عمله بنفسه فإنه بذلك ينتهى حكم الوكالة . ا هـ .

وقد وردت الأحاديث مبينة جهة النسخ فى الآية فقد أخرج أحمد والترمذى والنسائى وأبن ماجه عن عمرو بن خارجة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم على راحلته فى حجة الوداع فقال : «إن الله قد قسم لكل إنسان نصيبه فى الميراث فلا تجوز لوارث وصية» وفى رواية أخرى : «إن الله قد أعطى لكل ذى حق حقه فلا وصية لوارث»<sup>(1)</sup> ، فأفاد كما قال صاحب البدائع أن الميراث الذى أعطى للوارث هو كل حقه وأن الوصية قد ارتفعت وتحول حقه فيها إلى الميراث ، وإذا تحول فلا يبقى له حق فى الوصية كالدَّين إذا تحول من ذمة إلى ذمة لا يبقى فى الذمة الأولى منه شيء ، وكالْقَبْلة تحولت من بيت المقدس إلى الكعبة فلم يبق بيت المقدس قبلة . ا هـ .

وهذا النوع من النسخ هو المسمى فى علم أصول الفقه «النسخ بطريق التحويل من محل إلى محل آخر» كما ذكره فخر الإسلام البزدوى فى الكشف فلم يبق فى الوصية وجوب فى حق الكافة ، نعم هى مستحبة فى حق الذين لا يرثون من الوالدين والأقربين .

وذهب جماعة من السلف إلى أن الوصية واجبة لغير الوارثين من الوالدين

(1) أخرجه ابن ماجه (2712) .

والأقربين . وذلك أن الوالدين والأقربين في آية البقرة أعم من أن يكونوا وارثين ، أو غير وارثين فكانت الوصية لهم جميعاً واجبة ، ثم خص منها الوارثون منهم بآية الموارث والأحاديث الواردة في الباب ، وبقي حق من لا يرث منهم في الوصية على حالة وهو الوجوب ، فالوجوب خاص بهم ، وآية البقرة إما عام مخصوص وإليه ذهب قتادة وجابر بن زيد وآخرون ، وإما منسوخة بآية الموارث في حق من يرث منهم ، باقية في حق من لا يرث منهم ، وسواء كانت منسوخة أو مخصوصة بغير الوارث منهم ، فإن وجوب الوصية لغير الوارث منهم ثابت باق عند هؤلاء الأئمة ، فتجب الوصية للوالدين إذا كانا غير وارثين بسبب كاختلاف الدين مثلاً وللأقربين غير الوارثين ، إما لرق أو لكفر ، وإما لأن هناك من يحببهم عن الميراث ، ومنهم فرع ولد من مات في حياة أبيه الذي اقتصر عليه قانون الوصية .

وقد استند القانون إلى هذا وإلى أقوال بعض الأئمة ومنهم الإمام ابن حزم في إيجاب الوصية لغير الوارث وقصرها على الفرع غير الوارث وقيدتها بالقيود الواردة في المادة بقدر ما دعت إليه الضرورة<sup>(1)</sup> .

وقد بينا أن الوصية قد تكون مستحبة كالوصية لشخص معين غير وارث أو لجهة خيرية كالفقراء ولغو ذلك تقريراً إلى الله تعالى ، وتداركاً للتقصير في بعض الواجبات أو برأ بالقرابة ولغو ذلك ، وقد يجمع الموصي في وصيته بين وصايا واجبة ومستحبة ، غير أن تنفيذها إذا ضاق عنها المال الذي تنفذ فيه الوصية مرتب على حسب ما هو مقرر في باب الوصية .

### الحل الذي تنفذ فيه الوصية :

أما الحل الذي تنفذ فيه الوصية شرعاً فيبانه أن الوصية إذا كانت لغير وارث فإن كانت بما لا يزيد عن الثلث نفذت اتفاقاً بغير توقف على إجازة

(1) لا تستحق الوصية الواجبة إلا في الحوادث الواقعة بعد العمل بالقانون .

الورثة ، وإن كانت بما يزيد عنه لا تنفذ في الزيادة إلا بإجازة الورثة ، فإن لم يجيزوا بطلت فيما زاد عن الثلث فقط ونفذ في الثلث اتفاقاً .

وإذا كانت الوصية لوارث فلا تنفذ إلا بإجازة باقي الورثة سواء أكانت بما لا يزيد عن الثلث أم بما يزيد عنه .

قال ابن قدامة في المغنى : « ونقل ابن المنذر وابن عبد البر إجماع أهل العلم عليه وبه وردت الأخبار عن رسول الله ﷺ ، فروى ابن أمانة رحمته الله قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة » <sup>(1)</sup> .

ولأن النبي ﷺ منع من عطية بعض ولده ، وتفضيل بعضهم على بعض في حال الصحة وقوة الملك وإمكان تلافي العدل بينهم بإعطاء الذي لم يعطه فيما بعد ذلك لما فيه من إيقاع العداوة والحسد بينهم ، ففي حالة موته أو مرضه أو ضعف ملكه وتعلق الحقوق به ، وتعذر تلافي العدل بينهم أولى وأحرى <sup>(2)</sup> .

وذهب فقهاء الزيدية كما نقله الشوكاني إلى جواز الوصية بالثلث فأقل للوارث بلا توقف على الإجازة ، وقالوا : إن المنسوخ في آية البقرة هو وجوب الوصية للوارث فقط ، وهو لا يستلزم نسخ الجواز ، فتصح عندهم بدون توقف على إجازة الورثة .

ورده الجمهور بأن الجواز أيضًا منسوخ بصريح حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » <sup>(2)</sup> .

وقد أخذ قانون الوصية بهذا المذهب في جواز الوصية للوارث بما لا يزيد عن الثلث بدون توقف على إجازة الورثة كالوصية به لغير الوارث ( المادة 37 )

(1) أخرجه الترمذی (2120) ، وأبو داود (3585) .

(2) أسرحه الترمذی (2120) ، وابن ماجه (2713) ، وانظر : «إرواء الغليل» (6/96) .

فهذه الوصية إذا لم يجزها الورثة لا تنفذ عند الجمهور وتنفذ عند الزيدية ، وفي حكم قانون الوصية : فلو أوصى لوارثه بما لا يزيد عن الثلث ولم يجزها الورثة تنفذ من ثلث الباقي من التركة بعد التجهيز وقضاء الديون عملاً بهذه المادة .

## حكمة ترتيب هذه الحقوق الثلاثة

وإنما قدم التجهيز على قضاء الدين ؛ لأن التجهيز من الحاجات الأصلية للميت ، وهو بمثابة النفقة الضرورية في الحياة ، فكما أنها تقدم على حقوق الدائنين في حال الحياة تقدم عليها بعد الوفاة ؛ ولأنه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته : « كفنوه في ثوبيه »<sup>(1)</sup> ولم يستفصل هل عليه دين أو لا ؟ ، وترك الاستفصال في وقائع الأحوال إذا كانت قولية بمنزلة العموم في المقال ، وإذا ثبت ذلك في الكفن فسائر مؤن التجهيز في معناه .

وقدم قضاء دين العباد على الوصية ؛ لأن قضاء الدين واجب في حال الحياة والوصية إن كانت بالתרعات وليس في التركة وفاء بالكل ، فهي تطوع ، والواجب أقوى ، وإن كانت الوصية بما هو واجب ، فإن كان وجوبها حقاً للعبد كما في الوصية الواجبة فدين العباد مقدم عليها ؛ لأنها في معنى الإرث ، والإرث مؤخر عن الدين بالنص .

وإن كانت واجبة حقاً لله تعالى فهي مؤخرة أيضاً لتقديم حق العبد على حق الله لاحتياجهم وغنى الله تعالى<sup>(2)</sup> ، على أن الدين مقدم على الوصية إجماعاً لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : رأيت رسول الله يبدأ بالدين قبل الوصية ، وروى مثله عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه<sup>(3)</sup> .

وأما تقديم الوصية على الدين في قوله تعالى في آية الموارث : ﴿ مِنْ بَعْدِ

(1) أخرجه أبو داود (3238) ، (3239) .

(2) ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب أداء حق الله من التركة وتقديم ذلك على الوصايا والموارث .

(3) أخرجه الترمذي (2122) .

وَصِيَّةٌ يُؤْتِي بِهَا أَوْ ذِيٌّ ﴿١١﴾ [النساء : ١١] فحكمته أن الوصية تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض ، فكان إخراجها شاقاً على نفوس الورثة ، وكانت مظنة الإهمال منهم بخلاف الذَّين ، فإنه في الغالب في مقابلة عوض وصل إلى الميت ، وقد يكون موجوداً في التركة ، فكان من السهل على النفوس أداؤه ، فقدم ذكر الوصية اهتماماً بها وحشاً على تنفيذها وتنبهها على أنها مثل الذَّين في المسارعة إلى الأداء ؛ ولذا قال بعض الفقهاء : إن الذَّين إيفاء بعد استيفاء بخلاف الوصية ، فإنها تبرع محض على أن العطف بأو في الآية لا يقتضي الترتيب لغة ، وغاية ما تدل عليه الآية تقديم جملة الذَّين والوصية على الإرث ، وقد دل الحديث على تقديم الدين على الوصية .

وقدمت الوصية على الإرث ؛ لأنه لو تقدم عليها لم يبق للموصى له شيء ، فكان من الضروري تقديمها على الإرث .

## الحق الرابع : الإرث<sup>(١)</sup>

وما بقى من التركة بعد الحقوق الثلاثة السابقة يستحقه ورثة الميت وذلك على حسب الترتيب الآتي بيانه .

فإن لم يكن للميت وارث كانت التركة حقاً بالترتيب الآتي :

**أولاً : لمن أقر له الميت بنسب على غيره :**

وبيان ذلك أن إقرار الإنسان بنسب شخص منه قد يتضمن تحميل نسبه على غيره ، وقد لا يتضمن ذلك فإذا أقر بأن هذا الولد ابنه وكان أهلاً للإقرار شرعاً ، وكان الولد مجهول النسب وهما في السن بحيث يولد مثله لمثله ، وصدقه الولد في إقراره إن كان من أهل التصديق ؛ لم يكن في هذا الإقرار تحميل النسب

(١) اتفق الفقهاء على أن أركان الإرث ثلاثة : ١ - المؤث . ٢ - الوارث . ٣ - الموروث .

لهذا انعدم أحدها انعدم الإرث .

على الغير . بل هو إقرار مقصور على نفسه يعامل به ، فيثبت نسب هذا الولد منه ويورثه كسائر أولاده معاملة له بإقراره .

أما إذا أقر لمجهول النسب وهو أهل الإقرار بأنه أخوه مثلاً ، فقد حمل نسبه على غيره وهو الأب لتضمنه الإقرار على أبيه بأن هذا الولد ابنه ، فلا يصح هذا الإقرار في حق الأب إلا ببرهان أو تصديق الأب نفسه ، فإذا لم يثبت نسبه من الأب ومات المقر مصرّاً على إقراره صح إقراره في حق نفسه خاصة حتى تلزمه الأحكام من النفقة والحضانة ، واستحق المقر له تركة المقر ميراثاً في هذه المرتبة عند الحنفية إذا لم يكن للمقر وارث معروف يستحق جميع المال معاملة له بإقراره في حق نفسه خاصة من غير أن يلحق غيره منه ضرر .

وقد بين ذلك شارح السراجية بقوله : إن المقر قد تضمن إقراره في هذه الصورة شيئين : النسب واستحقاق المال بالإرث ، لكن إقراره بالنسب باطل ؛ لأنه تحميل النسب على الغير ، والإقرار على الغير دعوى فلا تسمع ، ويبقى إقراره بالمال صحيحاً ؛ لأنه لا يعدوه إلى غيره إذا لم يكن له وارث معروف اهـ .

ودرج القانون على أن استحقاق المقر له المال في هذه المرتبة ليس بطريق الإرث كما ذهب إليه الشافعية ، وفي السراجية ولا ميراث أصلاً عند الشافعية للمقر له بالنسب على الغير اهـ ( م 41 ) .

ولكن هذا الإقرار وصية في المعنى صح رجوعه عنه قبل تصديق المقر له ، ولا ينتقل إلى فرع المقر له ولا إلى أصله .

### ثانياً : للموصى له بما زاد عن الثلث :

وذلت أن الوصية بما زاد عن الثلث ولو بجميع المال إنما توقف نفاذها فيما زاد عنه على إجازة الورثة رعاية لحقهم ، فإذا لم يوجد وارث للموصى لم يكن هناك ما يمنع تنفيذ وصيته فيستحق جميع ما عين له عندنا وعند الشافعي له الثلث فقط .

وقدم المقر له بالنسب على الغير على الموصى له بما زاد على الثلث ؛ لأن له نوع قرابة فأشبه الوارث بخلاف الموصى له .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء جميعاً توضع التركة أو ما بقى منها في بيت المال وهو الخزانة العامة للحكومة (وزارة المالية) على اعتبار أنها مال ضائع لا مستحق له ، فصارت لجميع المسلمين لا بطريق الإرث بل باعتبار أن بيت المال هو موضع المال الذى لا يوجد له وارث لينفق في المصارف المقررة وهو مذهب الحنفية والحنابلة وعليه جرى القانون ، وذهب الشافعية في القول الرجح والمالكية فيما نقله الخطّاب إلى أن بيت المال يستحقها إرثاً بجهة الإسلام (م 4) <sup>(1)</sup> .

## شروط استحقاق الإرث

الإرث خلافة عن الميت في ملكية ماله والانتفاع به فيشترط لاستحقاقه شرطان :

أولاً : موت المورث حقيقة أو حكماً : أما موت المورث حقيقة فظاهر ، وأما موته حكماً فكما في المفقود (وهو الغالب الذى لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته) فإنه إذا رفع أمره إلى القضاء وحكم القاضي بموته طبقاً لما قضى به قانون المحاكم الشرعية رقم 25 لسنة 1929م ، اعتبر ميتاً من وقت صدور هذا الحكم فقط ، ولو كان الفقد قبله بسنين ؛ ولذلك سمي الموت حكماً ، فلا يزول ملكه عن ماله ولا يورث إلا من وقت الحكم بموته فبرئته ورثته الموجودون وقت الحكم كأنه مات حقيقة في هذا الوقت ، ولا يرثه من مات منهم قبله .

---

(1) يحصل رسم الأملولة على التركات طبقاً لأحكام القانون رقم 124 لسنة 1944م على الصاق من لتركة بعد التجهيز وسداد الديون ، فيحصل رسم على ما ينتقل للموصى له بطريق الوصية سواء كانت واجبة أو اختيارية وما بقى بعد تنفيذ الوصايا هو الصافي المستحق للورثة فيحصل عليه الرسم طبقاً للديون (مدة 1 ، 3) .



الثاني : تحقق حياة الوارث وقت موت المورث حقيقة أو حكماً ، فلو كان الوارث غير محقق الوجود وقت وفاة مورثه حقيقة أو وقت الحكم بموته لا يرثه ويتفرع على ذلك :

أولاً : أن المفقود لا يرث مال غيره فلو توفي شخص عن ورثة منهم مفقود لا يرث هذا المفقود من الميراث شيئاً لعدم تحقق حياته وقت موت المورث ، ويرثه باقي الورثة المحقق وجودهم وقت موته ، وإنما يوقف للمفقود نصيب من التركة احتياطاً لاحتمال ظهوره حياً كما سيأتى في مبحثه ، فإذا ظهر حياً أخذه ، وإذا حكم بموته رد إلى سائر الورثة بنسبة أنصبتهم في التركة .

ثانياً : أن الحمل إذا انفصل كله حياً في المدة المقررة شرعاً يستحق ما كان موقوفاً لأجله من تركة مورثه ، لتحقيق حياته وقت موته بولادته حياً في هذه المدة ، وأما إذا انفصل ميتاً ؛ فإن كان بغير جناية على أمه فلا يرث له لعدم تحقق حياته وقت موت مورثه بالاتفاق ، وإن كان بجناية على أمه ذهب الحنفية إلى أنه يرث على تقدير الحياة فيه وقت الجناية وأنه مات بسببها ، وذهب أحمد والشافعي في قوله الأخير إلى أنه لا يرث للشك في حياته ، وبهذا أخذ القانون وسيأتى ذلك في ميراث الحمل .

ثالثاً : إذا مات اثنان أو أكثر ممن يتوارثون كأب وابنه ولم يعلم أيهما أسبق موتاً فلا استحقاق لأحدهما في تركة الآخر ، سواء ماتا بسبب واحد كالغرق أو الحريق أو بسببين مختلفين لعدم تحقق حياة أحدهما وقت موت الآخر ، وتنقسم تركة كل واحد على ورثته المحقق وجودهم وقت موته ، وسيأتى بيان ذلك في ميراث العرقى والهذمى والأحرق (م 1 و 2 و 3) .

## موانع الإرث

المانع ما نفوت به أهلية الإرث مع قيام سببه كما إذا قتل أخ أخاه عمداً عدواناً ، فإن القتل فوت على القاتل أهلية الإرث فمنعه من إرث المقتول مع

وجود سبب الإرث وهو القرابة بينهما ، ويسمى هذا الممنوع محروماً ، والمنع حرماناً .

والموانع شرعاً أربعة<sup>(1)</sup> : الرق - والقتل - واختلاف الدين - واختلاف الدارين .

### الأول : الرق

فأما الرق فقد نصّ الفقهاء على أنه مانع من الإرث من الجانبين فلا يرث الرقيق غيره ؛ لأنه غير أهل للملكية المال بأي سبب من أسباب الملك فلا يملكه بالإرث ولو ورثناه من أقاربه مثلاً وقع الملك لسيده وهو أجنبي منهم ، فيكون توريثاً للأجنبي وهو باطل إجماعاً ؛ وكذلك لا يورث الرقيق ؛ لأنه لا منك له وجميع ما في يده من المال ملك لسيده ، قال في شرح السراجية : الرق النافر كالعبد المملوك لا يرث ولا يورث إجماعاً ، وأما الرق الناقص كالمكاتب فإنه لا يرث ولا يورث عند أبي حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء اهـ .

ولم يتعرض قانون الموارث لهذا المانع لعدم وجود الرق الآن في بلادنا بل لحظره قانوناً .

### الثاني : القتل

والقتل من موانع الإرث للقاتل لما روى أنه عليه السلام قضى بأن لا ميراث لقاتل ، وقال عمر رضي الله عنه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس لقاتل شيء »<sup>(2)</sup> (رواه مالك في الموطأ وأحمد في مسنده) .

ولأن القاتل قد يقصد استعجال ميراثه بالقتل المحظور فعوقب بحرمانه منه

(1) في الترجمة :

والممنوع من الإرث	واحدة من أصل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين	فإنهم ليس الشك كالبقيين

ولم يذكر الرابع للاختلاف فيه اهـ .

(2) أخرجه أحمد (1/49) ، والبيهقي (8/221) .

زجرًا له ، ومعاملة له بتقيض قصده ؛ ولأن التوريت مع القتل يؤدي إلى الفساد في الأرض ، واجترأ بعض الناس عليه والله لا يجب الفساد ؛ ولأن القتل يقطع الموالاة وهي مبنى الإرث .

والقتل المانع من الإرث عند الحنفية هو الذي يجب فيه القصاص أو الكفارة .

1 - فالذي يجب فيه القصاص هو القتل العمد ، وعرفه الإمام : بأن يتعمد ضربه بألة تفرق الأجزاء مثل : سلاح ومثقل من حديد أو ما يشبهه أو بما يجري مجراه في تفريق الأجزاء كالنار والحداد من الخشب أو الحجر أو الزجاج .

وعرفه صاحباه (أبو يوسف ومحمد) : بأن يتعمد ضربه بما لا تطيقه البنية سواء أكان محددًا كالسيف أو السكين ، أم غير محدد كحجر عظيم وخشب عظيم ومثله القتل بالقبلة .

والدليل على وجوب القصاص فيه قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [البقرة : 178] والمراد به العمد المشار إليه في قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ جُزْءًا بِمَا ظَلَمَ فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : 93] .

2 - والقتل الذي يجب فيه الكفارة : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [النساء : 92] ثلاثة أنواع :

( 1 ) شبه العمد :

وهو عند الإمام أن يتعمد ضربه بما لا يفرق الأجزاء كالحجر الصغير والعصا الصغيرة ، وكذا بغير الحداد كالحجر العظيم .

وعرفه الصحابي أن يعتمد ضربه بما لا تطيقه البنية ، فالضرب بالحجر العظيم والخشب العظيم إذا أفضى إلى الموت قتل عمد عند الإمام ، وعمد عندهما ، وسمى هذا النوع شبه عمد ؛ لأن فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب ، ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصده إلى القتل إذ ليست الآلة آلة قتل فلم يجب فيه القصاص ووجب فيه الكفارة ، ودخل تحت قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَيَّنَةٌ وَذِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ [النساء : 92] وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ ﴾ [النساء : 92] وفي هذا النوع الإثم والكفارة لوجود القصد إلى الضرب وارتكاب ما هو محرم شرعاً والدية المغلظة على العاقلة .

**والدية :** هي بدل النفس أو الطرف من المال ، والدية المغلظة : في شبه العمد وتكون من الإبل وغيرها . **والعاقلة :** الجماعة الذين يتحملون الدية عن القاتل وهم في الغالب قبيلته تؤديها عنه في ثلاث سنين ، وحل تفصيلها كتب الفقه .

### (ب) القتل الخطأ ، وهو :

1 - إما خطأ في القصد : وهو أن يرمى شعباً من بعيد يظنه صيداً فيقتله فإذا هو إنسان ، وإنما كان هذا خطأ في القصد ؛ لأنه لم يخطئ في الفعل حيث أصاب ما قصد رميه ، وإنما أخطأ في ظنه هذا الشبح صيداً .

2 - وإما خطأ في الفعل : وهو أن يرمى هدفاً فيصيب آدمياً ، وإنما كان خطأ في الفعل ؛ لأنه أخطأ هدفه فأصاب الإنسان .

### (ج) القتل الجارى مجرى الخطأ :

كما إذا سقط شخص نائم على مورثه فقتله ، وهذا ليس بخطأ حقيقة لعدم قصد النائم إلى شيء ، ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه الضمان كفعل الطفل فجعل كالخطأ ؛ لأنه معلور كالخطيئ .

وفي هذين النوعين تحجب مع الكفارة الدية على العاقلة ، وفيهما إثم دون إثم القتل .

ففي هذه الأنواع الأربعة يحرم القتل من الميراث .

وهناك نوع خامس يسمى القتل بالنسب : كما إذا حفر بئراً في الطريق في غير ملكه وبدون إذن من الحاكم ، فوقع فيها مورثه فمات .

والقاتل في هذا النوع ليس قاتلاً حقيقة ولا مباشراً للقتل ، فلم يجب فيه القصاص ولا الكفارة ؛ ولم يتعلق بفعله إثم القتل فلا يحرم من الإرث عند الحنفية ، وإن وجبت فيه الدية على العاقلة .

والقتل المانع من الإرث عندنا هو القتل بغير حق ، أما القتل بحق كما إذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً أو دفاعاً عن نفس أو عرض أو مال ؛ فإنه لا يمنع من الإرث ؛ لأنه قتل غير محظور شرعاً لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام : 151] ؛ ولذا لا يجب فيه القصاص ولا الكفارة .

ويشترط للحرمان من الإرث عندنا أن يكون القاتل عاقلاً بالغاً ، فلا يحرم من الإرث إذا كان مجنوناً أو معنوفاً أو صبيّاً لم يبلغ الحلم .

• وذهب الشافعية إلى أن القتل مطلقاً مانع من الإرث ، سواء أكان عمداً أم خطأ بالمباشرة أم بالنسب ، بحق أم بغير حق ، وسواء أكان الفاعل عاقلاً بالغاً أم لا ، فلا يرث القاتل قصاصاً ولا الإمام ممن أمر بقتله ولا القاضي ممن حكم بقتله ولا الجلاد المأمور بالقتل ولا الشاهد ولا المزكى ولا النائم ممن سقط عليه فقتله ولا المجنون والطفل ممن قتلاه ، ولا من تسبب في قتل آخر وكان قصده التأديب أو العلاج والمداواة .

• وذهب الحنابلة إلى أن كل قتل مضمون بقصاص كالقتل العمد العدوان أو بدية كالقتل الخطأ وشبه العمد أو بكفارة كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلماً فقتله ؛ فإن القاتل يحرم فيه من الإرث ، وأما ما لا يكون مضموماً بشيء كالقتل بحق ؛ فإنه لا يمنع الإرث .

• وذهب المالكية إلى أن القتل نوعان فقط : عمد وخطأ ، وأن القتل المانع من الإرث هو القتل العمد العدوان وهو الذى يوجب القصاص ، وهو إما قتل بالمباشرة أو قتل بالتسبب .

فالأول : أن يعتمد ضرب إنسان معصوم الدم بما يقتل غالباً ، سواء كان عذفاً كالسيف أو مثقلاً كالحجر العظيم والخشب العظيم أو بما لا يقتل غالباً كالعصى . وسواء قصد بالضرب القتل أو قصد مجرد الضرب لعدوة أو غضب لغير تأديب أو قصد قتل شخص معين فأصاب شخصاً آخر ، أو خنق إنساناً فمات أو قصد موته أو تعذيبه بمنع الطعام والشراب عنه أو ألقاه لعدوة في نهر وهو لا يحسن السباحة .

والثانى : كالقتل بسبب حفر بئر أو دفع شئ مزلق أو ربط دابة في الطريق أو اتخاذ كلب عقور أنذر صاحبه من قبل ، أو تقديم طعام أو شراب مسموم لا يعنى الأكل بوجود السم فيه ، وكإمساكه لمن يقتله أو الدلالة عليه على تفصيل مبين في كتبهم ، ومنه الإكراه الملجئ على قتل معصوم الدم وحكمه وجوب القصاص من الأمر لتسببه ومن المأمور لمباشرة .

أما القتل الخطأ كما إذا رمى هدفاً معتقداً أنه صيد ، فإذا هو آدمى أو قصد الضرب على وجه اللعب ، أو قصد التأديب الجائز فمات المضروب فلا قصاص فيه ، بل فيه الدية لكونه خطأ ، ولا يمنع من الإرث .

فالقتل المانع عندهم من الإرث منحصر في القتل العمد بالمباشرة أو بالتسبب ، والأول شامل لما سماه الحنفية القتل العمد والقتل شبه العمد ، أما القتل الخطأ أو الجارى مجرى الخطأ فلا يمنع الإرث عندهم .

وقد أخذ القانون بمذهب المالكية في القتل بالتسبب فجعله مانعاً من الإرث وفى القتل الخطأ فلم يجعله مانعاً منه خلافاً للحنفية فيهما فضع القاتل من الإرث ، سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً كالمحرص على القتل ، أو المسهل له بأعمال تتصل به أو متسبب فيه كمن شهد زوراً على مورثه وترتب

عن شهادته الحكم على مورثه بالإعدام وتنفيذ الحكم ، أو حفر لمورثه حفرة في طريقه فتردى فيها فمات ، ويدخل في ذلك من يضع السم لمورثه أو يجرس على وضعه أو يؤجر على قتله ونحو ذلك . ( راجع المادة 39 ، 40 من قانون العقوبات ) .

وشرط القانون أن يكون القتل العمد عدواناً وظلماً ، احترازاً عما إذا كان القتل بحق كما ذكرنا سابقاً ، أو كان بعذر شرعى كما إذا فاجأ مورثه مع زوجته في حالة تلبس بالفاحشة فقتلها ، فإن الدفاع عن العرض عذر شرعى يبيح القتل فلا يترتب عليه الحرمان من الميراث .

ومن الأعدار الشرعية تجاوز حق الدفاع الشرعى ؛ لأن أصل الدفاع مشروع ، ولا يمكن ضبط حده فيعفى عن التجاوز فيه .

وشرط القانون : العقل والبلوغ ، وناطه بالسن فجعله خمس عشرة سنة هلالية ضبطاً له حتى لا يكون مثار خلاف أو موضع اشتباه أمام القضاء ( م - 5 ) .

### الثالث : اختلاف الدين

اختلاف الدين يمنع التوارث لخبر الصحيحين : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »<sup>(1)</sup> . فأما غير المسلم فلا يرث المسلم إجماعاً ، وأما المسلم فلا يرث غير المسلم عند جمهور الصحابة ، وإليه ذهب الأئمة الأربعة وابن حزم وعامة الفقهاء ، وعليه العمل كما ذكره ابن قدامة في المغنى لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يتوارث أهل ملتين شتى »<sup>(2)</sup> .

فالزوج المسلم لا يرث زوجته غير المسلمة عند الجمهور ، ولا ترثه إجماعاً ولو مات غير المسلم عن ابن مسلم وأخ غير مسلم ورثه الأخ دون الابن ، ولو مات المسلم عن ابن غير مسلم وأخ مسلم ورثه الأخ المسلم دون الابن ، وذلك أن في الإرث معنى الولاية لأن الوارث يخلف المورث في ماله ملكاً ويدرأ

(1) أخرجه البخارى (1588 ، 4283) .

(2) أخرجه الترمذى (2108) .

وتصرفًا ، ومع اختلاف الدِّين لا تثبت الولاية لأحدهما على الآخر كما ذكر في  
المبسوط .

وأما غير المسلمين فيتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم ومذاهبهم  
لاعتبارهم جميعًا ملة واحدة في مقابلة الإسلام ، فاليهودي يرث من النصراني .  
والنصراني يرث من اليهودي ، وكذلك في سائر الملل الأخرى .

وبلى هذا ذهب الحنفية والشافعية ، وهو الذي درج عليه قانون الموارث  
(مادة 6) . وذهب المالكية كما في « المدونة » إلى أن كل ملة مستقلة عن  
الأخرى فلا توارث بين أهل ملة وأهل ملة أخرى ، وحكى ابن يونس من  
المالكية : أن النصرانية ملة واليهودية ملة ، والمجوسية وسائر الملل التي لا كتاب  
لها ملة واحدة أخرى .

### ميراث المرتد :

ومما يتصل بهذا وإن لم يتعرض له القانون ميراث المرتد (وهو الراجع عن  
دين الإسلام طوعًا) والحكم فيه أنه إذا مات على رده لا يرث غيره أصلًا  
باتفاق ، ويرثه غيره عند أبي حنيفة ، فإذا كان المرتد امرأة يثول ما ملكته في  
حال إسلامها وفي حال ردها إلى ورثتها المسلمين ، وإذا كان رجلًا يثول ما  
ملكه في حال إسلامه إلى ورثته المسلمين بعد قضاء دَيْن إسلامه ، ويثول ما  
ملكه في حال رده إلى بيت المال بعد قضاء دين رده .

وعند الصحاحين : يثول ما ملكه في الحالين ذكرًا كان أو أنثى لورثته  
المسلمين ، وعند الشافعية والمالكية كما في « السراجية » وغيرها يثول ماله إلى  
بيت المال ، وتوجيه المذاهب مبين في كتب الفقه فلا داعي للإطالة به <sup>(1)</sup> .

(1) الزنديق : وهو الملحد الذي لا يتحمل دينًا ، حكمه في الإرث حكم المرتد بخلاف المالكية ، حيث  
قالوا : يد ماله لورثته إذا مات قبل الاطلاع على زندقته لاحتمال توبته أو طعنه في الشهود لو كان حُب ، فرد  
علمت ردة بقراره ومات مصرًا عليها فلا يورث إجماعًا ؛ لأنه أقبح من الردة (أماده لعلماء الأمير في  
حواشي الرحبة) .



## الرابع : اختلاف الدارين

ذهب الحنفية إلى أن من موانع الإرث اختلاف دار المورث والمورث بالنسبة لغير المسلمين ، والدار هنا كناية عن المملكة التي تعد وطنًا لكل منهما ويعدان رعية لها ، وتختلف الداران كما أوضحه ابن عابدين باختلاف المنفعة (بفتح النون والعين) أى العسكر واختلاف المَلِك (بفتح الميم وكسر اللام) وانقطاع العصمة بينهما ، وذلك بأن يكون لكل منهما جيش خاص وحاكم أعلى ، ومثلوا له بأن يكون أحد الملكين في الهند وله دار ومنعة ، والآخر في الترك وله دار ومنعة ، فإذا انقطعت العصمة فيما بينهما بحيث تستحل كل منهما قتال الأخرى كانت الداران مختلفتين فينقطع التوارث بين أهلهما بسبب اختلافهما ؛ لأنه ينبئ على العصمة والولاية .

وإذا لم تكن العصمة بينهما منقطعة بل كان بينهما تعاون وتناصر على أعدائهما كانتا في حكم دار واحدة ، وكانت الوراثية بينهما ثابتة .

واختلاف الدارين قد يكون حقيقة وحكمًا كحريين في دارين مختلفتين ، فإذا مات روسي في روسيا وله ورثة في أمريكا والفرض أن العصمة بينهما منقطعة بالمعنى السالف فلا يرثونه .

وكحري في دار الحرب ، وذمي في دار الإسلام (الذمي من عقد له الإمام ذمة وعهدًا على أن يؤدي إلينا كل سنة كذا) ، فإذا مات أحدهما لا يرثه الآخر ، لتباين الدارين حقيقة وحكمًا وإن اتحدتا ملة .

وقد تختلف الداران حكمًا فقط كمستأمن وذمي في بلادنا (والمستأمن من دخل من أهل الحرب بلادنا بأمان) فإذا مات أحدهما لا يرثه الآخر لاختلاف دارهما حكمًا ؛ لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكمًا لتمكنه من العودة إلى داره متى أراد ، والذمي من أهل دار الإسلام .

وقد يكون اختلاف الدارين حقيقة لا حكمًا ، كمستأمن في دارنا وحري في دار الحرب ، فإن الدار وإن اختلفت حقيقة لكن المستأمن من أهل الحرب

حكمًا فداره دار الحرب ، فهما من دار واحدة حكمًا ؛ ولذلك يدفع مال المستأمر لوارثه الحربي لبقاء حكم الأمان في ماله لحقه ، ولا شبهة أن يحصل ماله لورثته من حقه .

والاختلاف المانع من الميراث هو الاختلاف الحكمي ، سواء كان معه اختلاف حقيقة أو لا كما ذكره الزيلعي .  
وهذا كله في حق غير المسلمين .

أما في حق المسلمين فلا أثر لهذا المانع ؛ لأن ديار الإسلام يجمعها حكم الإسلام وإن اختلفت منعتها وحكوماتها ، فهي في حكم دار واحدة ، والعصمة والولاية بين المسلمين كافة قائمة ، فإذا مات مصري مسلم ورثته ورثته من أهل الحجاز ، وكذلك العكس ، وإذا مات باكستاني مسلم ورثته المسلمون من ورثته في إندونيسيا ، وكذلك العكس وهكذا .

وإذا مات مسلم تاجر أو أسير في دار الحرب ورثته ورثته المقيمون في دار الإسلام ؛ لأن دار المورث حكمًا هي دار الإسلام .

وذهب جمهور الأئمة إلى أن اختلاف الدار لا يمنع التوارث بين غير المسلمين كما لا يمنعه بين المسلمين .

وقد أخذ به القانون إلا في صورة واحدة أخذ فيها بمذهب الحنفية وهي ما إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها ، فإذا كان الوارث والمورث غير المسلمين من رعايا دولتين مختلفتين ، وكان قانون إحدهما يمنعه توريث الأجنبي لرعاياها ومات أحد رعاياها عن قريب له في الأخرى ؛ فإنه لا يرثه معاملة بالمثل بالنسبة للتوريث .

فإذا مات بمصر مصري غير مسلم عن ابنه الإنجليزي غير المسلم ؛ فإن هذا الابن لا يرث أباه إلا إذا كانت قوانين إنجلترا لا تمنع أن يرث المصري غير المسلم الإنجليزي غير المسلم ( المادة 6 ) .

## أسباب الميراث

أسباب الميراث ثلاثة<sup>(1)</sup> : الزوجية ، والقربة ، والولاء .

الأول : الزوجية : فيرث أحد الزوجين من الآخر الفرض المقدّر له شرعاً كالنصف والرُّبع والثُّمن ، ويسمّى الزوجان أصحاب الفروض السببية .

الثاني : القربة : وهى الصلة النسبية بين المورث والمورث ، وتشمل القربة الفروع والأصول والخواشى ، وهى : الإخوة ، والعمومية ، والخؤلة وفروعها لا فرق بين الذكورة والإناث فى ذلك كله .

1 - ومن القربة من لهم سهام مفروضة فى التركة كالنصف و الثلث والسادس . والثلاثين ، ويسمون أصحاب الفروض النسبية وهم عشرة : الأب ، والأم ، والجد (أبو الأب) وإن علا ، والجدّة الصحيحة وإن علت ، والبنات ، وبنات الابن وإن نزل ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، والأخت لأم ، والأخ لأم ، وهؤلاء مقدّمون فى الإرث على من عداهم من القربة .

2 - ومن القربة من ليس لهم سهام مقدرة ، ولكنهم يأخذون ما بقى من التركة بعد أصحاب الفروض ، أو يأخذون جميع التركة إذا لم يكن هناك أحد من أصحاب الفروض ، ويسمون العصبة النسبية أو العصبات ، وهم كما سيأتى محصورون فى أربعة أصناف : جزء الميت أى الابن وابن الابن وإن نزل ، ثم أصل الميت أى الأب والجد الصحيح وإن علا ، ثم جزء أبيه أى الأخ الشقيق أو لأب ثم أبنائهم وإن نزلوا ، ثم جزء جده أى العم الشقيق أو لأب ثم أبنائهم وإن نزلوا .

3 - ومن القربة من يرث بالفرض والتعصيب معاً كالأب والجد والنصحيح فى بعض الحالات كما سيأتى .

(1) فى الرحبة :

كل يقيد ربه الورثة	أسباب ميراث الورى ثلاثة
ما يعدهن للمواريث سبب	نكاح وولاء ونسب

4 - ومن القرابة من ليسوا أصحاب فروض ولا عصابات ويسمون ذوى الأرحام كابن البنت ، وابن بنت الابن ، وابن الأخت ، وبنت الأخ . وبنت العم ، وكالعمة والخال والحالة وفروعهم ، وسيأتى فى البحث التالى بيان مرتبتهم فى الإرث .

وقد يستحق الشخص نصيبين فى التركة من جهتي إرث مختلفتين كزوج هو ابن عم شقيق لزوجته ، فإذا ماتت ولم يكن لها وارث سواء ورث النصف بالفرض من جهة الزوجية والباقي بالعصوبة ، وكأخ لأم هو ابن عم شقيق ، فإذا مات الميت عنه وحده ورث السُدس فرضًا والباقي بالتعصيب ، وكزوج هو ابن عم لأم ، فإذا ماتت الزوجة عنه فقط ورث النصف فرضًا والباقي بالرحم .

وقد يستحق الوارث سهمًا بالفرض ويستحق الباقي بالرد ، كما إذا توفى عن بنت وجدة غير صحيحة فقط ، فإن البنت ترث النصف فرضًا والباقي ردًا ولا ميراث لهذه الجدة لكونها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن الرد على أصحاب الفروض النسبية .

### الثالث : الولاء :

ومعناه لغة : النصرة ، ويطلق على القرابة ، وشرعًا : قرابة حكمية أنشأها الشارع بين المعتق وعتيقه بسبب العتق ، أو نشأت بين شخص وآخر بسبب عقد المولاة والحلف .

والأولى : هى التى تسمى ولاء العتاقة أو العتق ، وتسمى العصوبة السببية أى الآتية من جهة السبب لا من جهة النسب ، وذلك أن السيد إذا أُنعم على عتيقه بالحرية ورفع عنه يد الاستيلاء والمملك صَيَّرَهُ بذلك أهلاً للولاية والشهادة والتملك بعد أن كان محرومًا من كل ذلك ، فجعل له الشارع فى مقابلة هذه النعمة التى أولاهها لعتيقه وترغيبًا فى تحرير الرقاب ولاء عليه يقوم مقام القرابة النسبية ، ويستحق به إرثه إذا مات وفى الحديث : « إنما الولاء لمن



## ترتيب المستحقين للتركة

نذكر هنا إجمالاً الترتيب بين مستحقي التركة بعد الحقوق الثلاثة السابقة حسب المقرر في مذهب الحنفية ، وحسبما درج عليه قانون الموارث فنقول :

الترتيب عند الحنفية	الترتيب في القانون
1 - أصحاب الفروض	1 - أصحاب الفروض
2 - العصبية النسبية	2 - العصبية النسبية
3 - العصبية السببية ( مولى العتاقة )	3 - الرد على ذوى الفروض النسبية
4 - العصبية الذكور لمولى العتاقة	4 - ذؤ الأرحام
5 - الرد على ذوى الفروض النسبية	5 - الرد على أحد الزوجين
6 - ذؤ الأرحام	6 - العصبية السببية ( مولى العتاقة )
7 - مولى الموالاة	7 - العصبية الذكور لمولى العتاقة
8 - المقر له بالنسب على الغير	8 - المقر له بالنسب على الغير
9 - الموصى له بجميع المال	9 - الموصى له بجميع المال
10- بيت المال	10- بيت المال

ومن هذا يعلم أن القانون خالف مذهب الحنفية في ترتيب إرث مولى العتاقة وعصبته وفي الرد على أحد الزوجين ، وفي إرث مولى الموالاة .

## أصحاب الفروض

الفرض يطلق لغة على معانٍ منها : التقرير كما في قوله تعالى : ﴿ قَضَيْتُ مَا رَزَقْتُمْ ﴾ [ أخره : 237 ] واصطلاحاً : هو السهم المقدّر شرعاً للوارث في التركة . والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة : النصف ، والرّبع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .

فالنصف ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع ، في فريضة البنت الواحدة بقوله

تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء : 11] وفي فريضة الأخت الواحدة لأبوين أو لأب بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء : 176] ، وفي فريضة الزوج عند عدم الولد بقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ [النساء : 12] .

والرُّبُع ذكره الله تعالى في موضعين ، في فريضة الزوج مع الولد بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ﴾ [النساء : 12] وفي فريضة الزوجة عند عدم الولد بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ [النساء : 12] .

والثُّمْن ذكره الله تعالى لها في موضع واحد وهو فريضة الزوجة مع الولد بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ [النساء : 12] .

والثَّلَاثَان ذكرهما الله تعالى في موضعين في فريضة الأختين لأبوين أو لأب بقوله تعالى في آخر سورة النساء : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [النساء : 176] ، وفي فريضة البنات بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء : 11] .

والثَّلَاث ذكره الله تعالى في موضعين : في فريضة الأم عند عدم الولد والإخوة بقوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلَّذِي الثَّلَاثُ ﴾ [النساء : 11] ، وفي فريضة أولاد الأم ذكوراً كانوا أو إناثاً بقوله تعالى في أوائل سورة النساء : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ [النساء : 12] .

والسُّدُس ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع : في فريضة الأبوين مع الولد بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّذِي السُّدُسُ ﴾ [النساء : 11] ، وفي فريضة الأم مع الإخوة بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّذِي السُّدُسُ ﴾ [النساء : 11] ، وفي فريضة الواحد من أولاد الأم بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلٍّ وَجْهٌ مِثْلَهُمَا السُّدُسُ ﴾ [النساء : 12] .

وذكر السُّدُس أيضاً في السنة في أربعة مواضع : في فريضة بنت الابن مع

البنث ، وفي فريضة الأخت لأب مع الأخت الشقيقة تكملة للثلاثين . وفي فريضة الجدة الصحيحة ، وفي فريضة الجد مع الولد .

وأصحاب الفروض من الورثة اثنا عشر شخصاً ، اثنان منهم يرثان بسبب الزوجية وهما الزوج والزوجة ، ويسميان أصحاب الفروض السببية نسبة إلى السبب وهو الزوجية ، والباقون يرثون بسبب القرابة والنسب ، ويسمون أصحاب الفروض النسبية ، وهم : الأب ، والأم ، والبنث ، وبنت الابن ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، والأخ لأم ، والأخت لأم ، والجد الصحيح ، والجدة الصحيحة .

ويبدأ في التوريث بأصحاب الفروض إن كانوا موجودين ، وقد تستغرق سهامهم التركة ، وقد لا تستغرق ، فإن لم تستغرق سهامهم التركة وبقي شيء منها أعطى للعصبة النسبية حسب الترتيب الآتي ، وإن لم يوجد أصحاب فروض بدئ بالعصبة النسبية .

فإذا توفيت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وعم شقيق كان للزوج النصف فرضاً وللأخت النصف فرضاً ، ولا شيء للعم وهو العاصب النسبي لاستغراق فروض التركة .

وإذا توفي رجل عن بنت وأخ شقيق كان للبنث النصف ، والباقي للأخ تعصيباً .

وإذا توفي رجل عن أخيه الشقيق فقط استحق كل التركة بالتعصيب (مادة - 8) .

## ميراث الزوج

للزوج في الإرث من زوجته حالتان :

1 - النصف إذا لم يكن للزوجة المتوفاة فرع وارث ، وهو الابن ، وابن الابن وإن نزل ، والبنث ، وبنت الابن وإن نزل ، وذلك بأن لم يكن لها فرع أصلاً أو كان لها فرع غير وارث كهنت البنث أو ابن البنث .



2 - الربع إذا كان لها فرع وارث وهو ما ذكر سواء أكان من هذا الزوج أم من زوج آخر قبله .

والدليل على هذين الفرضين قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ كُنَّ يَكُنَّ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِنَّ يَوْصِيَّتَهُنَّ أَوْ ذَرِيَّتُهُنَّ ﴾ [النساء : 12] والولد اسم للفرع الوارث سواء كان بالتعصيب وهو الابن وابن الابن وإن نزل أو بالفرض وهو البنت وبنت الابن وإن نزل .

ولا يطلق اسم الولد على الفرع غير الوارث بالفرض أو التعصيب كابن البنت ، فإذا وجد لا يحجب الزوج عن النصف إلى الربع .

ونقل الإمام أبو بكر الرازي في « أحكام القرآن » عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي تَرَكَكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ ﴾ [النساء : 11] اتفاق أهل العلم على أن لفظ الولد يتنظم ولد الصلب ذكراً كان أو أنثى وولد الابن وإن نزل إذا لم يوجد ولد الصلب ولا يتنظم ولد البنت (1) .

1 - فإذا توفيت امرأة عن زوج وأخت شقيقة فقط كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأخت الشقيقة النصف فرضاً .

2 - وإذا توفيت عن زوج وابن ابن فقط كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث ، ولابن الابن الباقي تعصياً .

3 - وإذا توفيت عن زوج وابن بنت فقط كان للزوج النصف ، ولابن البنت الباقي إرثاً ، وهو من ذوى الأرحام المقدمين على الرد على أحد الزوجين .

4 - وإذا توفيت امرأة عن زوج وأخ شقيق وعن ابنتها الذي قتلها عمداً

---

(1) وقيل : إن لفظ الولد حقيقة في ولد الصلب مجاز في ولد الابن ، فيستدل على الحكم بالنسبة لولد الابن عند فقد الولد الصلب بالإجماع المستند إلى قياسه على الولد الصلب ، كما درج عليه شارح الرجعية ، أو مالاية ماء على جواز استعمال لفظ الولد في حقيقته ومجازه ، كما ذهب إليه الشافعي .

عدوانًا كان للزوج النصف فرضًا ، والباقي للأخ تعصيبًا ، ولا شيء لابن  
القائل لحرمانه من الميراث ، ولا يحجب غيره عن الإرث لا حجب حرمان ولا  
حجب نقصان عند الحنفية ، وهو قول عامة الصحابة وهو الذى درج عليه  
القانون ، فهو كميّ لعدم أهليته للإرث .

## ميراث الزوجة

وللزوجة فى الإرث من زوجها حالتان :

1 - الرُّبُع إذا لم يكن له فرع وارث وهو الابن ، وابن الابن وإن نزل ،  
وابنت وابنت الابن وإن نزل .

2 - الثُّمَنُ إذا كان له فرع وارث وهو ما ذكر لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ <sup>الرُّبُعُ</sup> مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُمُ <sup>الثُّمَنُ</sup> مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِكُمْ تَوْصِيَةً ﴾ (النساء : 12) والمراد من  
الولد كما قدمنا الفرع الوارث بالفرض أو التعصيب سواء أكان من هذه  
الزوجة أم من زوجة أخرى ، ولا يشمل فرع الزوج غير الوارث لا بالفرض  
ولا بالتعصيب كابن البنت وبنت البنت ، فإذا وجد لا يحجب الزوجة عن  
الرُّبُع إلى الثُّمَنِ .

1 - فإذا توفى عن زوجة وابن ابن فقط كان للزوجة الثُّمَنُ فرضًا والباقي  
لابن الابن تعصيبًا .

2 - وإذا توفى عن زوجة وبنت بنت فقط كان للزوجة الرُّبُع فرضًا ،  
ولبنت البنت الباقي وهى من ذوى الأرحام .

والرُّبُع أو الثُّمَنُ فرض الزوجة واحدة كانت أو أكثر ، وإنما جعل للأكثر  
مثل ما للواحدة ؛ لأنه لو جعل لكل واحدة الرُّبُع وهنَّ أربع لأخذن جميع المال  
وزاد فرضهن على فرض الزوج ، ولو جعل لكل واحدة الثُّمَنُ وهنَّ أربع  
لأخذن نصف المال وساوى فرضهن فرض الزوج ، مع أن الله تعالى قد جعل

ميراث الزوج ضعف ميراث الزوجة بالنص وبدلالة قوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ  
حَظِّ الْإُنثَىٰ ﴾ [النساء : 11] .

### ويشترط للإرث بسبب الزوجية :

1 - أن يكون عقد الزواج صحيحاً شرعاً سواء أكان هناك دخول أو خلوة أم لا ، فلو كان العقد فاسداً ومات أحدهما لا يرثه الآخر ، ولو كان معه دخول أو خلوة .

2 - وأن تكون الزوجية بين الزوجين قائمة وقت الوفاة حقيقة ، وهو ظاهر أو حكماً ، كما إذا توفى والزوجة في عدتها من طلاق رجعى ، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة ، أو من طلاق بائن وقع من الزوج وهو في مرض موته بغير طلبها أو رضاها ، وهو المسمى بطلاق الفارّ أى الهارب من التورث ، وهذا عند الحنفية<sup>(1)</sup> .

والأصل في ذلك أن الطلاق الرجعى لا يقطع حكم الزوجية ما دامت العدة باقية ؛ ولذلك يملك الزوج مراجعتها بالقول أو الفعل بدون رضاها وبدون عقد ومهر جديدين فيثبت معه التورث إذا مات أحدهما عن الآخر في أثناء العدة من هذا الطلاق .

والطلاق البائن يقطع حكم الزوجية من حين وقوعه ؛ ولذلك لا يجوز للزوج أن يراجع فيه زوجته بما ذكر ، بل لابد للعودة إلى رباط الزوجية من رضا الزوجة وعقد ومهر جديدين فلا يثبت معه التورث إذا مات أحدهما عن الآخر سواء أكان موته أثناء العدة أم بعدها إلا أن الشارع عامل المطلق الذي قصد بالطلاق في مرض موته حرمان زوجته من الإرث ، بتقيض قصده فحكم بتوريثها منه ، إذا كانت لا تزال في العدة حين وفاته ، كما حكم بعدم إرثه منها إذا ماتت وهي في العدة من هذا الطلاق لإسقاطه حقه بالطلاق البائن .

(1) وذهب الحنابلة إلى أنها ترث منه ولو انتقضت عدتها ، ما لم تزوج غيره فإن تزوجت فلا ترث ، وقال المالكية - ترث ولو تزوجت غيره لعموم الآثار في ذلك . انظر : « الفرائض والموارث » ص 77 .

أما إذا مات أحدهما بعد انقضاء عدتها فلا يرثه الآخر سواء أكان الطلاق رجعيًا أم بائنًا ، وسواء أكان البائن طلاق فرار أم لا ( م 11 ) .

تنبيه :

إذا كان الزوجان غير مسلمين وكانت زوجيتهما صحيحة في دينهما ، فإن كانا يُقرَّان عليها إذا أسلما يتوارثان إذا مات أحدهما ، وإن كان لا يُقرَّان عليها إذا أسلما ، كما إذا كان أحدهما مَحْرَمًا للآخر كالأخت والعمة وبنت الأخ لا يتوارثان بهذه الزوجية إذا مات أحدهما كما رجحه العلامة ابن عابدين .

## ميراث الأب

للأب في الإرث حالات ثلاث :

1 - يرث بالفرض المحض - وهو السُّدس - إذا كان لابنه المتوفى فرع وارث مذكر كالابن وابن الابن وإن نزل .

2 - يرث بالفرض السُّدس مع التعصيب وهو أخذ الباقي بعد سهام ذوى القروض ، إذا كان لابنه المتوفى فرع وارث مؤنث كالبنت وبنت الابن وإن نزل ( مادة 9 ، 21 ) .

3 - يرث بالتعصيب المحض إذا لم يكن لابنه المتوفى فرع وارث مطلقًا لا مذكر ولا مؤنث بأن لم يكن له فرع أصلًا أو كان له فرع غير وارث بالفرض أو التعصيب كبنت البنت أو ابن البنت وهما من ذوى الأرحام .

ودليل ذلك قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا رَزَقَ إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ النِّسْفُ ﴾ [النساء : 11] فأوجب صدر الآية أن يكون للأب السُّدس إذا كان لابنه الميت ولد ، والمراد به كما تقدم الفرع الوارث ذكرًا كان أو أنثى ، واحدًا أو متعدّدًا ، إلّا أنه إذا كان مذكرًا واحدًا أو أكثر استحق الباقي بعد فرض الأب

بالتعصيب : لأن العصوية بالبنوة مقدمة على العصوية بالأبوة ، فلم يبق للأب شيء بعد ذلك يستحق بالتعصيب ، وإذا كان مؤنثاً واحدة أو أكثر استحققت فرضها فقط ، وما بقى بعد فرض الأب وفرضها يستحقه الأب بالعصوية لعدم وجود عصة أولى منه لقوله **الْعَلَّاءُ** : « **الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا** فما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » <sup>(١)</sup> أى فلاقرب رجل ذكر ، والأب هنا أقرب رجل ذكر إلى الميت ، فاجتمع له استحقاق بالفرض واستحقاق بالتعصيب وأفاد قوله تعالى : « **فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ** » [النساء : ١١] أنه إذا انحصرت إرث الابن المتوفى في أبويه كان لأمه الثلث فرضاً ، ويتعين أن يكون للأب الباقي وهو اثنتان بعد فرضها إذ ليس هناك مستحق غيره فيستحقه بالتعصيب المحض .

## أمثلة

- 1 - توفي عن أب وابن : للأب السُدس فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي للابن تعصيباً .
- 2 - توفي عن أب وأم وابن : للأب السُدس ( ف ) وللأم السُدس ( ف ) لوجود الفرع الوارث والباقي للابن ( ع ) .
- 3 - ماتت عن أب وأم وزوج وابن : للأب السُدس ( ف ) وللأم السُدس ( ف ) وللزوج الرُبع ( ف ) والباقي للابن ( ع ) .
- 4 - توفي عن أب وأبناء وبنات : للأب السُدس ( ف ) والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين .
- 5 - توفي عن أب وبنت : للأب السُدس ( ف ) وللبنت النصف ( ف ) والباقي للأب ( ع ) .
- 6 - مات عن أب وبنتين : للأب السُدس ( ف ) وللبنتين الثلثان ( ف ) والباقي للأب ( ع ) .

(١) أخرجه البخارى (6732) .

7 - توفي عن بنت وبنت ابن وأب : للبنت النصف (ف) ولبنت الابن السُدس تكملة للثلاثين وللأب السُدس (ف) والباقي (ع) .

8 - توفي عن زوجة وأب وبنت وبنت ابن : للزوجة الثمن (ف) وللأب السُدس (ف) وللبنات النصف (ف) ولبنت الابن السُدس تكملة للثلاثين والباقي للأب (ع) .

9 - توفي عن أب فقط : ورث التركة كلها تعصيًا .

10 - توفي عن أب وأم فقط : للأم الثلث (ف) والباقي للأب (ع) .

11 - توفي عن أب وابن بنت : « قبل العمل بقانون الوصية » يستحق الأب التركة كلها تعصيًا ، ولا شيء لابن البنت ميراثًا ؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن العصبة النسبية ولا وصية لعدم وجوبها ، « أما بعد العمل به » فابن البنت وإن لم يكن وارثًا له وصية واجبة في حدود ثلث التركة ، وما يبقى بعدها يستحقه الأب بالإرث تعصيًا .

## ميراث الأم

للأم ثلاثة أحوال :

1 - السُدس فرضًا : إذا كان للميت فرع وارث واحدًا كان أو متعدّدًا مذكرًا كان أو مؤنثًا ، وهو الابن وابن الابن وإن نزل ، والبنت وبنت الابن وإن نزل ، أو كان معها اثنان فصاعدًا من الإخوة أو الأخوات سواء أكانوا أشقاء أم لأب ، أم لأم ، أم مختلطين ، وسواء أكانوا ذكورًا فقط أم إناثًا فقط أم مختلطين ، وسواء أكانوا وارثين أم محجوبين .

2 - ثلث التركة كلها فرضًا : عند عدم من ذكروا ، بأن لم يكن للميت فرع وارث أصلًا ولا اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات ، أما إذا كان معها فرع غير وارث كبنت البنت ، فإنه لا يحجبها عن الثلث إلى السُدس .

ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَوَدُّهُ لِحُبِّ الْوَالِدَيْنِ إِشْرَارًا ﴾ [النساء : 11] حيث أفاد أن فرض الأم السُّدُس في حالتين ، إذا كان للمتوفى ولد ، والمراد به كما قدمنا الفرع الوارث ذكراً كان أو أنثى ، أو كان له جمع من الإخوة والمراد به اثنان فصاعداً .

وإليه ذهب جمهور الصحابة والفقهاء : روى عن زيد بن ثابت أن العرب تسمى الأخوين أخوة ، وقد أطلق لفظ الجمع على الاثنين في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَوَدَّاهُمَا إِلَىٰ أُمِّهِمْ فَدَعَوْهُنَّ قُلُوبُهُمَا ﴾ [التحریم : 4] وهما قلبان ، وقوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَ أُنثَىٰ تَبَوَّأْتَ الْأَخَصِمَ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ [سورة صر : 21] ثم قال : ﴿ خَصَمَيْنِ بَيْنَ بَعْضُ عَنِ بَعْضٍ ﴾ [سورة صر : 22] وروى عنه صلى الله عليه وسلم : « الاثنين فما فوقهما جماعة »<sup>(1)</sup> كما ذكره الإمام الجصاص في «أحكام القرآن» ، وفي الرحية حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة ألا يرى أن البنتين كالبنات ، والأختين كالأخوات في استحقاق الثلثين ، فكذا في الحجب اهـ . فثبت بذلك أن الاثنين من الإخوة يحجبان الأم عن الثلث إلى السُّدُس كما يحجبها الثلاثة فأكثر خلافاً لما ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما من أن الحجب لا يكون إلا بثلاثة فصاعداً ، وأن الاثنين كالواحد في عدم الحجب ، والمفتى به قول الجمهور وبه أخذ قانون المواريث .

ولفظ الإخوة يطلق حقيقة على الذكور ، ويطلق بطريق التغليب على الذكور والإناث كما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً ﴾ [النساء : 176] ولا يطلق على الإناث خاصة بل يسمين أخوات وحكم الاثنين من الأخوات في الحجب حكم الاثنين من الإخوة بالإجماع .

ودلت الآية على أن فرض الأم الثلث عند عدم الفرع الوارث وعدم اثنين

(1) أخرجه البخاري (658) ، وانظر : «الفتح» (2/ 166) .

فأكثر من الإخوة والأخوات ، فإذا وجد فرع غير وارث كابن البنت ، وبنت البنت أو وجد واحد من الإخوة أو الأخوات فلا يحجب الأم عن الثلث إلى السُّدس .

3 ثلث الباقي من التركة بعد فرض أحد الزوجين في المسألتين الآتيتين<sup>(1)</sup> :

الأولى : أن يكون الورثة زوجًا وأمًّا وأبًا ، فللزوجة النصف فرضًا ، وللأم ثلث الباقي فرضًا ، وهو سُدس التركة وللأب الباقي تعصيًا ، وهو ثلث التركة (والمسألة من ستة) .

الثانية : أن يكون الورثة زوجة وأمًّا وأبًا ، فللزوجة الرُّبع فرضًا وللأم ثلث الباقي فرضًا وهو ثلاثة ، وللأب الباقي تعصيًا وهو ستة (والمسألة من اثني عشر) ، وبذلك كان نصيب الأم نصف نصيب الأب في المسألتين .

وقد سَمَّى الفقهاء هاتين المسألتين (بالغراوين) تشية الغراء لشهرتهما كالكوكب الآخر (والعمريتين) لقضاء عمر ﷺ فيهما بذلك ، وقد وافقه عليه جمهور الصحابة ومنهم زيد بن ثابت ﷺ ودرج عليه جمهور الفقهاء وقانون الموارث ؛ لأن الأبوين في أصول الميت كالابن والبنت في فروعه ؛ إذ السبب في وراثة الذكر والأنثى واحد ، وكل واحد منهما يتصل بالميت بلا واسطة ، فكما جعل حق الابن والبنت مع أحد الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقتسمانه للذكر ضعف الأنثى جعل حق الأبوين مع أحد الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقتسمانه ، كذلك فتستحق الأم الثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين وما يبقى يستحقه الأب تعصيًا .

وأيضًا فإن حظ الأم من التركة إذا انفرد الأبوان هو نصف حظ الأب

(1) في الرحية :

وإن يكن زوج وأم وأب      فثلث الباقي لها مرتب  
وهكذا مع زوجة فصاعدا      فلا تكن عن المعلوم قاصدا



بنصر الآية ، فيجب أن يكون حظها كذلك إذا كان معهما أحد الزوجين .

ولا يتحقق ذلك إلا إذا قسم الباقي بعد فرض أحد الزوجين على الأبوين فأعطيت الأم ثلثه فرضاً وأعطي الأب باقيه وهو الثلثان تعصيباً كما بينا ، بخلاف ما إذا أعطيت الأم ثلث كل التركة مع أحد الزوجين ، فإنه يستلزم تفضيل الأنثى على الذكر في المسألة الأولى حيث يكون نصيبها اثنين من ستة ، ونصيب الأب واحداً من ستة ، ويستلزم أن يزيد نصيب الأم على نصف نصيب الأب في المسألة الثانية حيث تأخذ هي أربعة ويأخذ هو خمسة ولم يعهد لذلك نظير في الشرع .

قال ابن القيم في «أعلام الموقعين» : أن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضى الله عنهما قاسا وجود الزوج على ما إذا لم يكن زوج ، فإنه يكون حينئذ للأب ضعف ما للأم ، فقدرا أن الباقي بعد الزوج والزوجة كل المال ، وهذا من أحسن القياس ، لأن قاعدة الفرائض أن الذكر والأنثى إذا اجتمعا وكان في درجة واحدة ، فإما أن يأخذ الذكر ضعف الأنثى كالأولاد وبني الأب ، وإما أن تساويه كولد الأم ، وأما أن الأنثى تأخذ ضعف ما يأخذه الذكر مع مساواته لها في درجته فلا عهد به في الشريعة اهـ .

ولو كان مكان الأب جد صحيح في هاتين المسألتين أخذت الأم ثلث جميع التركة لا ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين وهو مذهب ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم وإحدى الروایتين عن الصديق رضي الله عنه وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة ومحمد ، وهذه إحدى المسائل التي فرقا فيها بين الأب والجد (مادة 14) .

## أمثلة

- 1 - تولى رجل عن أم وزوجة وابنتين : للأم الثلث (ف) لوجود الفرع الوارث وللزوجة الثمن (ف) لذلك وللأبنتين الباقي تعصيباً بالسوية .
- 2 - توفيت عن أم وزوج وبنت : للأم الثلث (ف) لوجود الفرع

الوارث وللزوج الرُّبع (ف) لذلك وللبنات النصف (ف) والباقي يرد على الأم والبنات بنسبة فرضيهما .

3 - توفي عن أم وأخوين لأب : للأم السُّدس (ف) لوجود عدد من الإخوة ، وللأخوين الباقي تعصياً .

4 - توفي رجل عن أم وزوجة وأخوة لأم : للأم السُّدس (ف) لوجود عدد من الإخوة ، وللزوجة الرُّبع (ف) لعدم وجود الفرع الوارث وللإخوة لأم الثلث (ف) والباقي يرد على الأم والإخوة لأم بنسبة فروضهم .

5 - توفي رجل عن أم وأب وإخوة : للأم السُّدس (ف) لوجود عدد من الإخوة وإن كانوا محجوبين عن الإرث بالأب ، وللأب الباقي تعصياً .

6 - توفي عن أب وأم وزوجة وأخوين لأب : للأم السُّدس (ف) لوجود الأخوين وللزوجة الرُّبع (ف) والباقي للأب تعصياً ، ولا شيء للأخوين لأب .

7 - توفيت عن أب وأم وزوج وأختين شقيقتين : للزوج النصف ، وللأم السُّدس والباقي للأب ، ولا شيء للأختين لحجبهما بالأب .

8 - توفي عن أم وبنت بنت : ( قبل العمل بقانون الوصية ) للأم الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة والأخوات ، والباقي ردّاً ؛ لأن الرد على ذوى الفروض النسبية مقدم على ذوى الأرحام ومنهم بنت البنت ، أما بعد العمل به فلبنات البنت وصية واجبة في حدود الثلث ، والباقي من التركة بعدها ترثه الأم فرضاً وردّاً .

9 - توفيت عن أم ، زوج ، جد :

$\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{2}$  ، الباقي (ع) .

10 - توفي عن أم ، زوجة ، جد :

$\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{4}$  ، الباقي (ع) .

## ميراث البنت الصلبية

وهي بنت المتوفى لصلبه ولها حالات ثلاث :

- 1 - النصف للواحدة إذا لم يكن معها ابن للمتوفى يعصبها .
- 2 - الثلثان للثنتين فصاعدا إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى يعصبهن .
- 3 - الإرث بالتعصيب إذا كان معها ابن للمتوفى سواء أكانت البنت واحدة أم أكثر والابن واحداً أم أكثر ، فيكون للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ يُوْصِيْكَ اللّٰهُ فِيْ اَرْثِكَ لِلَّذِيْكَ يَلْذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْاُنْثَيَيْنِ اِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اَثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَاِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء : 11] ولفظ الولد كما قدمنا يتنظم ولد الصلب ذكرًا كان أو أنثى ، وولد الابن وإن نزل ذكرًا كان الولد أو أنثى عند عدم ولد الصلب ، ولا يتناول ابن البنت وبنت البنت ، فدل قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِيْكَ يَلْذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْاُنْثَيَيْنِ ﴾ [النساء : 11] على أنه إذا اجتمع الابن والبنت الصليبيان لا يكون لها في التركة سهم مقدر وإنما تقسم التركة كلها أو الباقي منها - بعد سهام ذوى الفروض - بينهما لها سهم وله سهمان بطريق العصوبة ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الابن واحداً أو متعدداً ، والبنت واحدة أو أكثر ؛ لأن لفظ الذكر والأنثى اسم جنس يشمل القليل والكثير منهما ، ودلّ باقى الآية نصاً على أن النصف فرض البنت الواحدة وأن الثلثين فرض ما فوق الاثنتين من البنات الصليات ، وهذا إذا لم يكن هناك ابن معصب ولأ كان الإرث بينهم بالتعصيب ، وأما الاثنان ففرضهما أيضاً الثلثان لما رواه أحمد في مسنده عن جابر رضي الله عنه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابتيتها من سعد فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قُتل أبوهما معك في أحد شهيداً وأن عمهما أخذ ما لهما فلم يدع لهما ما لآ ، فقال : « يقضى الله في ذلك » فتركت آية الموارث ، فقال لأخى سعد : أعط ابنتى سعد الثلثين وأمهما الثمن ، وما بقى فهو لك <sup>(1)</sup> .

(1) أخرجه أحمد (3/ 352) ، والبيهقى (6/ 229) .

وقد استفيد ذلك أيضًا من أنه تعالى جعل للبنت الواحدة النصف بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء : 11] وجعل للأخت الواحدة النصف بقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَمْرًا هَكَذَا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَكِنْ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا رَزَقَ ﴾ [النساء : 178] ثم جعل للأختين الثلثين بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا رَزَقَ ﴾ [النساء : 176] فدل بالأولى على أن للبنتين ما للأختين ؛ لأنهما أمس رحماً بالميت من الأختين ، ولا يصح أن ينقص حظهما عن حظ من هو أبعد منهما .

وقيل : إن الله تعالى نص في الأختين على حكم الشنتين ولم ينص على حكم ما فوقهما ، ونص في البنتين على حكم ما فوق الشنتين ولم ينص على حكم الشنتين ليستدل بحكم الأختين على البنتين ، وليستدل بحكم ما فوق الشنتين في البنتين على ما فوق الأختين .

وقيل : إن حكم الاثنتين مستفاد من قوله تعالى ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ إذ المعنى اثنتين فما فوقهما كما في حديث : « لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعها زوجها أو ذو رحم منها »<sup>(1)</sup> أي ثلاثة أيام فما فوقها .

وذهب ابن عباس رضي الله عنهما إلى أن حكم الاثنتين حكم الواحدة فلهما النصف ، وقيل : إن رواية هذا عنه غير صحيحة وعلى كل فالمعول عليه مذهب الجمهور وبه أخذ القانون (م 13) .

وقال ابن قدامة : « قد أجمع أهل العلم على أن فرض الاثنتين الثلثان إلا رواية شاذة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والصحيح قول الجماعة » هـ . ومثله لابن القيم في أعلام الموقعين .

\*\*\*

(1) أخرجه أحمد (45/3) ، والبيهقي (82/10) .

## أمثلة

- 1 - توفي عن زوجة ، بنت ، أب  
 $\frac{1}{8}$  ف ،  $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  + الباقي ع
- 2 - توفي عن أب ، بنت ، ابن  
 $\frac{1}{6}$  ف ، الباقي ع
- 3 - توفيت عن زوج ، أم ، بنتين  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{2}{3}$  ف
- 4 - توفي عن أب ، بنتين  
 $\frac{1}{6}$  ف + الباقي ع ،  $\frac{2}{3}$  ف
- 5 - توفي عن أم ، بنات ، بنين  
 $\frac{1}{6}$  ف ، الباقي ع
- 6 - توفي عن 4 بنات ، زوجة  
 $\frac{2}{3}$  ف + الباقي ردًا ،  $\frac{1}{8}$  ف
- 7 - توفي عن بنت ، زوجة  
 $\frac{1}{2}$  ف + الباقي ردًا ،  $\frac{1}{8}$  ف
- 8 - توفيت عن زوج ، بنت  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{2}$  ف + الباقي ردًا

## ميراث بنت الابن

وهي بنت ابن المتوفى لصلبه وبنت ابن الابن مهما نزل ، ولها في الإرث  
 ست حالات :

- 1 و 2 - النصف للواحدة والثلاثان للاثنتين فأكثر عند عدم بنات  
 الصلب ، وعدم وجود معصب لها .

فيذا توفي عن زوجته وبنت ابنه فقط ، فللزوجة الثمن ( ف ) وبنت الابن النصف ( ف ) والباقي ردًا ؛ وكذا إذا توفي عن زوجته وبنت ابن ابنه .

وإذا توفيت عن زوج وبنتي ابن فقط ، فللزوجة الربع ( ف ) وبنتي الابن الثلثان فرضًا . والباقي ردًا ؛ لأن الزوج لا يرد عليه في هذه الحالة ؛ وكذا إذا توفيت عن زوج وبنتي ابن الابن .

3 - الإرث بالتعصيب ، وذلك إذا كان معها معصب في درجتها فيأخذان كل التركة بالتعصيب ، إن لم يكن هناك أصحاب فروض أو يأخذان الباقي بعد سهام ذوي الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويسقطان إذا استغرقت الفروض التركة ، وإذا كانت أنزل منه درجة تحجب به .

( أ ) فإذا توفي عن بنت ابن ، وابن ابن هو أخوها ، فلهما كل التركة تعصيبًا .

( ب ) وإذا توفي عن زوجة ، أبوين ، بنت ابن ، وابن ابن هو ابن عمها فللزوجة الثمن ( ف ) ولكل واحد من الأبوين السدس ( ف ) ، والباقي لولدى الابن بالتعصيب .

( ج ) وإذا توفيت عن زوج ، أبوين ، وبنت ، وبنت ابن ، وابن ابن فللزوجة الربع ( ف ) ولكل واحد من الأبوين السدس ( ف ) ، وللبنت النصف فرضًا ، والمسألة من 12 وعالت إلى 13 ، ولم يبق شيء من الميراث بعد سهام ذوي الفروض لولدى الابن<sup>(1)</sup> .

( د ) وإذا توفي عن بنت ، بنت ابن ، وابن ابن ( هو أخوها ) ، بنت ابن ابن ، فللبنت النصف فرضًا ، ولولدى الابن الباقي تعصيبًا ، ولا شيء للأخيرة لحجبها بابن الابن لكونها أنزل منه درجة .

---

(1) وابن الأثر هنا من أفراد القريب المشتمول إذ لو فقد لورثت بنت الابن السدس تكملة للثنتين وعالت لمسألة إلى 15 .

(هـ) وإذا توفي عن بنت ، بنت ابن ، ابن ابن (هو ابن عمها) ، وبنت ابن ابن ، فللبنت النصف ولولدى الابن الباقي تعصيباً ، ولا شيء للأخيرة ؛ لأنها أنزل درجة من عمها .

والدليل على هذا قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلزَّكَوَاتِ لِلَّذِينَ يُحْيُونَ مَوْتًا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء : 11] ولفظ الأولاد كما سبق ينتظم أولاد الصلب وأولاد البنين مهما نزل البنون سواء أكان الأولاد ذكوراً أم إناثاً عند عدم أولاد الصلب وفرض الاثنتين هو فرض ما فوقهما كما سلف .

4 - لها السُّدسُ تكملة للثلاثين ، وهذا إذا كان معها بنت صلبية واحدة ولم يوجد مع بنت الابن عاصب في درجتها ولا عاصب أعلى يحجبها ، فللبنت النصف (ف) ولبنت الابن واحدة أو أكثر السُّدس (ف) تكملة للثلاثين وهما فرض البنات ، فقد فرض الله تعالى للبنات المتعددات الثلاثين بقوله : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء : 11] وبنت الصلب وبنات الابن كلهن نساء من الأولاد ، فكان لهن الثلثان بفرض القرآن لا يزدن عليه لقوله ﷺ : «لا يزداد حق البنات على الثلاثين»<sup>(1)</sup> (ذكره شارح السراجية) واختصت الصلبية بالنصف لقوة قرابتها فبقي سُدس من حق البنات فتأخذ بنت الابن واحدة أو أكثر تكملة للثلاثين ؛ ولذا يقول الفرضيون : «لها السُّدسُ تكملة للثلاثين» ، وقد قضى رسول الله ﷺ في بنت ، وبنت ابن وأخت بأن للبنات النصف ، ولبنت الابن السُّدس تكملة للثلاثين ، وما بقي فللاخت ، كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(2)</sup> ، وإذا كانت بنت الابن أكثر من واحدة ورثن السُّدس بالسوية بينهم .

(أ) فإذا توفي عن بنت وبنت ابن وأب ، فللبنت النصف (فرض) ولبنت

(1) أخرجه الترمذی (2092) .

(2) أخرجه الترمذی (2093) .

ابن الابن السُّدس تكملة للثلاثين ، وللأب السُّدس (ف) والباقي تعصياً .  
 (ب) وإذا توفى عن بنت وبنات ابن وأب وأم ، فلبنت النصف (ف)  
 ولبنات الابن السُّدس تكملة للثلاثين ، ولكل من الأب والأم السُّدس (ف) .  
 (ج) وإذا توفى عن بنت وبنت ابن وابن ابن ، فلبنت النصف (ف)  
 وللآخرين الباقي تعصياً .

(د) وإذا توفى عن بنت وابن وبنت ابن ، فالتركة كلها للأولین تعصياً  
 ولا شيء لبنت الابن ميراثاً لحجبها بالابن (ولها وصية واجبة) .

(هـ) وإذا توفى عن بنت وابن ابن وبنت ابن ابن ، فلبنت النصف (ف)  
 ولابن الابن الباقي تعصياً ، ولا شيء للأخيرة ميراثاً لحجبها بابن الابن (ولها  
 وصية واجبة) .

5 - سقوطها بالصلبيتين فأكثر لاستغراق البنات الصليات الثلثين وهما  
 فرض النساء من الأولاد في الإرث لا يزدن عليه وهذا مجمع عليه .

فإذا توفى عن بنتين وبنت ابن فقط ، فالتركة للبنتين فرضاً ورثاً ، ولا شيء  
 لبنت الابن إرثاً .

وإذا توفى عن أم وبنتين وبنات ابن فقط فللأم السُّدس وللبنتين الثلثان  
 فرضاً والباقي يرد على الأم والبنتين بنسبة فرضيهما ، ولا شيء لبنت الابن  
 ميراثاً .

وسقوطها بالصلبيتين فأكثر إنما يكون إذا لم يوجد معها معصب ، فإن  
 وجد ورثت معه بالتعصيب ، سواء أكان في درجتها كأخيها أو ابن عمها أم  
 أنزل منها كابن أخيها أو ابن ابن عمها فيعصب في هذه الحالة من في درجته من  
 بنات الابن ومن فوقه منهن لاحتياجهن إليه بأخذ الصليات الثلثين فيأخذ  
 العاصب وبنت الابن ما بقي من التركة للذكر ضعف الأنثى ، ولا يعصب من  
 دونه ، وهذا قول عامة العلماء كما ذكره ابن قدامة .



( أ ) فإذا توفي عن بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن ، ففلبنتين الثلثان ( ف )  
وللآخرين الباقي ( ع ) حيث عصب ابن الابن أخته أو بنت عمه .

( ب ) وإذا توفي عن بنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن ، ففلبنتين الثلثان  
( ف ) وللآخرين الباقي ( ع ) حيث عصب الثالث عمته أو بنت عم أبيه .

( ج ) وإذا توفي عن ثلاث بنات ، وبنت ابن ، وابن ابن ، وبنت ابن ابن  
ففلبنات الثلثان ( ف ) والباقي للثانية والثالث ( ع ) ولا ميراث للرابعة لحجبها  
بأبن الابن وهو أعلى منها درجة .

( د ) وإذا توفي عن أربع بنات ، وبنت ابن بكر ، وبنت ابنه زيد ، وابن  
ابن ابنه خالد ، وبنت ابن ابن ابنه محمد ، ففلبنات الثلثان ، والباقي للثانية  
والثالثة والرابع الذى عصبهما وهو أنزل درجة منهما <sup>(1)</sup> ، ولا ميراث للأخيرة  
لحجبها بالرابع .

6 - سقوطها بالابن ، واحداً أو أكثر ، معها عاصب أو لا ، واحدة  
كانت هى أو أكثر ، فإذا توفي عن ابن ، وبنت ابن أو بنات ابن ، أو عن أبناء  
وبنت ابن أو عن ابن ، وبنت ابن وابن ابن حجب الابن أو الأبناء من عداهم  
( م 12 ) .

ومن هذا يتبين أن بنت الابن قد تحرم من الميراث كما فى الحاليتين الخامسة  
والسادسة .

• وقد عالج قانون الوصية رقم 71 سنة 1946م المنفذ من أول أغسطس  
سنة 1946م هاتين الحاليتين التى تحرم فيها بنت الابن من الإرث فجعل لها  
وصية واجبة فى التركة يمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان حياً عند موت أصله  
بشرط ألا يزيد عن الثلث ، فإن تجاوز الثلث رد إليه ( م 76 ) .

★ ★ ★

(1) وهو من المراد القريب المبارك إذ لولاه لا ورتت الثانية والثالثة شيئا لاستيفاء البهات لثنتين فرضاً .

## الأمثلة

- 1 - الورثة زوجة ، أم ، بنت ابن  
 $\frac{1}{8}$  (ف) لوجود الفرع الوارث ،  $\frac{1}{6}$  (ف) لذلك ،  $\frac{1}{3}$  (ف)  
 والباقي يرد على الأم وبنت الابن فقط بنسبة فرضيهما .
- 2 - الورثة زوج ، بنت ابن ، أخ (ش)  
 $\frac{1}{4}$  (ف) ،  $\frac{1}{2}$  (ف) ، الباقي وهو سهم من أربعة أسهم
- 3 - الورثة بنت ابن فقط : لها النصف<sup>(1)</sup> فرضًا والباقي ردًا
- 4 - الورثة أب ، أم ، بنت ابن  
 $\frac{1}{6}$  (ف) + الباقي (ع) ،  $\frac{1}{6}$  (ف) ،  $\frac{1}{2}$  (ف)
- 5 - الورثة بنت ابن ، ابن ابن ابن  
 $\frac{1}{2}$  ، الباقي (ع) لعدم احتياجها<sup>(2)</sup> إليه في التعصيب لاستغنائها بالنصف .
- 6 - الورثة بنت ، بنت ابن ، ابن ابن ابن  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي (ع) لاستغنائها عنه بالسدس<sup>(3)</sup>
- 7 - الورثة بنتا ابن ، ابن ابن ابن  
 $\frac{2}{3}$  ، الباقي (ع) لاستغنائهما بالثلثين
- 8 - الورثة بنت ، بنت ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي (ع)  
 لا احتياجها إليه<sup>(4)</sup>

( 1 ، 2 ، 3 ، 4 ) الضمير يعود على بنت الابن .

9 الورثة بنت ابنه محمد ، ابن ابنه علي ، ابن ابنه بكر ( لهم التركة ع )

10 - الورثة زوجة ، بنت ابن ، أخ ( ش )

$\frac{1}{8}$  ( ف ) ،  $\frac{2}{3}$  ( ف ) ، الباقي ( ع ) وهو 5 أسهم من 24

11 - الورثة زوج ، بنت ، بنت ابن ، أخ ( ش )

$\frac{1}{4}$  ( ف ) ،  $\frac{1}{2}$  ( ف ) ،  $\frac{1}{6}$  تكملة ، الباقي ( ع ) وهو 1 من 12

12 - الورثة أب ، أم ، بتان ، بنت ابن والتركة 90 فداناً

$\frac{1}{8}$  ( ف ) ،  $\frac{1}{8}$  ( ف ) ،  $\frac{2}{3}$  ( ف ) ، لا شيء ميراثاً ( قبل العمل

بقانون الوصية ) .

وبعد العمل به لها في التركة وصية واجبة في حدود الثلث والمسألة من

6 للبنتين منها أربعة أسهم فيزاد<sup>(1)</sup> عليها أربعة للابن المتوفى مثل نصيب البنتين

فتبلغ الأسهم 10 ولما كانت أربعة الأسهم أزيد من ثلث التركة وجب ردها إلى

الثلث ، فيحتاج إلى عدد له ثلث وللثلاثين سدس وأقل عدد ، كذلك هو 9

فتعطي بنت الابن منها 3 بطريق الوصية الواجبة وهي تساوي 30 فداناً ،

والباقي يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية فيعطى لكل من الأبوين سدس

وقدره 10 أفدنة ، وللبنتين ثلثان وقدره 40 فداناً .

13 - رجل توفي عن بنتين ، أب ، بنت ابن والتركة 180 فداناً

$\frac{2}{3}$  ( ف ) ،  $\frac{1}{6}$  ( ف ) ، لا ( قبل القانون )

+ الباقي ( ع )

---

(1) في الدر المختار : ( والأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة ) هـ .

ولي رد مختار : ( قال في الهندية - والوجه في ذلك أن تبين الفريضة أولاً ثم يراد مثل نصيب من ذكره عن

مخرج الفريضة فلو ترك أمًا وأبًا وأوصى بمثل نصيب بنت فالمسألة من 17 سهمًا - للموصى له خمسة وللأب 10

ولأم 2 لأن أصلها من 6 ثلاثين 5 فثلثت اثنان ونصف فيزداد على أصل الفريضة ويضعف الكسر فبلغت 17

للموصى به 5 ، في 12 يعطى للأم سدسها ، والباقي للابن 1 هـ ؛ لأن الإرث بعد الوصية وفيه لو أوصى بـ رجل

بمثل نصيب بنته وله بنت وأخت عصية فللموصى له ثلث المال أجازنا أو لا 1 هـ ) .

وذلك لأن ثلثت النصف وللأخت العصية الباقي وهو نصف فيزداد للموصى له نصف وهو مثل نصف

الثلث فاجموع واحد ونصف فيضعف الكسر ليصير 3 يعطى للموصى له سهم واحد والباقي هو التركة

للمرورثة لثلثت منها نصفها والباقي وهو واحد للأخت لصيرورتها عصية مع البنت .

وبعد القانون لها وصية واجبة في حدود الثلث ، والمسألة من 6 للبنتين 4 وللأب الباقي فرضاً وتعصيياً ، فيزداد للابن المتوفى 4 أسهم مثل نصيب البنتين لتعطى لفرعه ولكونه أكثر من الثلث يرد إلى الثلث ، فتكون السهام 9 لبنت الابن منها 3 أسهم وصية واجبة ، وهى تعادل 60 فداناً ، والباقي ثلثه للبنتين وقدره 80 فداناً ، وبقاؤه وهو 40 فداناً للأب فرضاً وتعصيياً .

14 - توفى رجل عن زوجة ، ابن ، بنت ابن ، والتركة 240 فداناً

$\frac{1}{8}$  (ف) ، الباقي (ع) ، لا (قبل القانون)

وبعد القانون لها وصية واجبة ، والمسألة من 8 للزوجة  $\frac{1}{8}$  (ف) والباقي وهو  $\frac{7}{8}$  للابن (ع) فيفرض للابن المتوفى مثل نصيب أخيه ، فتكون جملة السهام 15 سهماً ، ولما كان ما يخص الابن المتوفى أكثر من الثلث يرد إلى الثلث ، وتصبح المسألة من 12 لبنت الابن ثلثها وصية واجبة (80 فداناً) والباقي للزوجة منه  $\frac{1}{8}$  (ف) (20 فداناً) وللابن الباقي تعصيياً (140 فداناً) .

15 - توفيت عن زوج ، أب ، أم ، ابن ، بنت ابن

$\frac{1}{4}$  (ف) ،  $\frac{1}{8}$  (ف) ،  $\frac{1}{8}$  (ف) ، الباقي (ع) ، لا (قبل القانون)

وبعد القانون لها وصية واجبة فتعتبر أسهم التركة 12 للزوج  $\frac{1}{4}$  ولكل من الأبوين  $\frac{1}{8}$  والباقي للابن وهو 5 أسهم فإذا ضم إلى التركة مثلها للابن المتوفى تكون الأسهم 17 يخرج منها للوصية الواجبة لبنت الابن 5 أسهم وهى أقل من الثلث والباقي 12 سهماً ، للزوج  $\frac{1}{4}$  ، وللأب  $\frac{1}{8}$  ، وللأم  $\frac{1}{8}$  ، وللابن الباقي وهو 5 أسهم .

16 - الورثة زوجة ، ابن ، بتان ، بتا ابن ، ابنا بنت

$\frac{1}{8}$  ، الباقي (ع) ، لا ، لا (قبل القانون)

= ولا فرق بين الوصية الاختيارية والوصية الواجبة في طريقة استخراج النصيب الموصى به عن هذا السحر الذى تقيده عبارة الفتاوى الهندية وغيرها .

وبعد القانون لبنتى الابن وابنى البنت وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصلاهما فتتقسم التركة إلى 32 سهماً للزوجة تُمنها 4 والباقي للابن والبنتين تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين فيزداد على التركة مثل نصيب ابن و بنت أى  $14 + 7 = 21$  فتكون الجملة 53 والمزيد أزيد من الثلث فيرد إليه فتصبح الأسهم 48 وتضرب في 3 للتصحيح ، فتصير التركة 144 سهماً (تفادياً من الكسور) تُنثها للوصية وهو 48 (منه لبنتى الابن 32 مناصفة ولابنى البنت 16 مناصفة) والباقي 96 (منه للزوجة 12 ، وللأولاد الباقي 84 للذكر ضعف الأنثى) .

17 - الورثة ابن ، 3 بنات ، بنت ابن

لهم التركة (ع) ، لا (قبل القانون)

وبعد القانون تنقسم التركة 7 أسهم يخرج منها 2 لبنت الابن وصية واجبة والباقي للورثة للابن منه 2 ولكل بنت واحد .

## ميراث الأخت الشقيقة

للأخت لأب وأم خمس حالات :

- 1 - النصف للواحدة إذا لم يكن معها أخ شقيق يعصبها .
- 2 - الثلثان للثنتين فأكثر إذا لم يكن معهن أخ شقيق يعصبهن .
- 3 - التعصيب بالأخ الشقيق سواء أكانت الأخت واحدة أم أكثر ، وسواء أكان الأخ واحداً أم أكثر ، فيرث الكل جميع التركة أو الباقي منها بعد سهام ذوى الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين .
- 4 - الإرث بالعصوبة مع بنت واحدة أو أكثر أو مع بنت الابن واحدة أو أكثر أو مع ابنت وبنت الابن معاً - إذا لم يكن مع الأخت الشقيقة أخ شقيق يعصبها - فيها الباقي من التركة بعد سهام أصحاب الفروض بمنزلة أخ شقيق وبالضرورة تسقط إذا لم يبقَ شيء من السهام بعد أصحاب الفروض .

5 - سقوط الأخت الشقيقة واحدة أو أكثر ، معها أخ شقيق أو لا .  
بالابن وابن الابن وإن نزل ، وبالأب ولا تسقط بالجد الصحيح عى ما جرى  
عليه القانون من مقاسمة الجدة الإخوة والأخوات .

والدليل على حكم الحالات الثلاث الأولى والخامسة قوله تعالى في آخر  
سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَٰذَا لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ  
وَلَكُمُ الْأُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا رَزَقَ وَهُوَ بِرِثَتِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ  
فَلَهُمَا اثْنَتَانِ مِمَّا رَزَقَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ بَيْنَ اللَّهِ  
لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا وَاللَّهُ يَكْفِي شَيْءٌ عَلَيْهِ ﴾ [ النساء : 176 ] .

والكلالة : فى الأصل مصدر بمعنى الكلال وهو الإعياء ، ثم أطلقت على  
الميت الذى لم يخلف ولداً ولا والدًا يرثانه ، قال الفراء : الكلالة من سقط عنه  
طرفاه وهما أبوه وولده فصار كلاً وكلالة أى عيالا على أصله . وقال ابن الأثير :  
الأب والابن طرفان للرجل ، فإذا مات ولم يخلفهما فقد مات عن ذهاب  
طرفيه ، فسمى لذهاب طرفيه كلالة ، انتهى ومن شأنه أن يكون عيالا على  
غيره ، وضعيفا فى قومه .

وتطلق الكلالة أيضا على الورثة خلا الولد والوالد ، وسموا كلالة  
لاستدارتهم بنسب الميت الأقرب فالأقرب من تكلله النسب إذا استدار به ، أو  
لاشتقاقه من الإكليل الذى يحيط بالرأس من جوانبه ولا يعنو عليه ، فكان  
الورثة ما عدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله لا من طرفيه أعلاه  
وأسفله كإحاطة الإكليل بالرأس ، فأما الولد والوالد فهما طرفا الرجل ، فإذا  
ذهبا كان بقية النسب كلالة والولد ليس بكلالة بانفاق الصحابة والوالد ليس  
بكلالة عند الجمهور والإخوة من أى جهة كانوا كلالة .

وقد ذكر الله تعالى الكلالة فى موضعين من سورة النساء ، والمراد بها فيهما  
الميت الذى لم يخلف ولداً ولا والدًا على ما ذهب إليه الجمهور .

أحدهما : فى أولها لبيان حكم ميراث الإخوة والأخوات لأم فقط وهو  
قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾

[النساء : 12] أَى من أم كما قرأ سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه <sup>(1)</sup> ﴿ فَلِكُلِّي وَجِدْ مَنَّهُمَا  
الْشَّدِيدُ قَدْرًا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ [النساء : 12]  
وسياق بيانه .

والثاني : في آخر السورة وبعد تلك الآية نزولاً لبيان حكم ميراث الإخوة  
والأخوات لأبوين أو لأب فقط وهو آية ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾  
[النساء : 178] المعروفة بآية الصيف لنزولها صيفاً .

وقال ابن قدامة في « المغني » : والمراد بهذه الآية ولد الأبوين وولد الأب  
بإجماع أهل العلم ، وروى عن جابر رضي الله عنه قال : يا رسول الله ! كيف أصنع في  
مالي ولى أخوات ؟ قال : فنزلت هذه الآية (رواه أبو داود) <sup>(2)</sup> .

وروى أن جابراً رضي الله عنه اشتكى وعنده سبع أخوات (ويروى تسع أخوات)  
فقال النبي ﷺ : « قد أنزل الله في أخواتك فبين لهن الثلثين » <sup>(3)</sup> هـ .

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته : ألا إن الآية التي أنزل الله في أول  
سورة النساء في شأن الفرائض أنزلها في الولد والوالد والأم ، والآية الثانية في  
الزوج والزوجة والإخوة لأم ، والآية الثالثة التي ختم بها سورة النساء أنزلها  
في الإخوة والأخوات من الأب والأم هـ . ، ومثلهم من كان من الأب فقط .

ويؤيده أن الله تعالى جعل ميراث الإخوة والأخوات عند الاختلاط  
بالتعصيب بقوله : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ ثُلُثُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ﴾  
[النساء : 178] وقد بين أن فرض الإخوة لأم عند الاختلاط الثلث الشركة بينهم  
بقوله : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ [النساء : 12]  
فتعين أن يكون المراد بالإخوة والأخوات هنا : الإخوة والأخوات لأبوين أو  
لأب .

(1) القراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها على الصحيح خلافاً للنورى .

(2) أخرجه الترمذى (2097) ، وأبو داود (2886) .

(3) أخرجه الترمذى (2097) .

والولد في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ ﴾ [النساء : 176] قيل : المراد به الابن ؛ لأن الابن يسقط الأخت ولا تسقط الأخت بالبنات ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ [النساء : 176] ؛ لأن الابن يسقط الأخ دون البنت . وذهب بعض المحققين كما ذكره الألويسي في تفسيره إلى أن الولد في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ ﴾ [النساء : 176] باقٍ على ظاهره وهو نكرة في سياق النفي فيعم الذكر والأنثى ، فإذا لم يكن للمتوفى ولد أصلاً استحققت أخته النصف فرضاً ، ومفهومه أنه إذا كان له ولد لا تستحق ذلك ؛ لأنه إذا كان ابناً حجبتها فلم تستحق شيئاً ، وإذا كان بنتاً لا تستحق الأخت النصف فرضاً ، بل تستحق معها نصيباً من التركة بالعصوبة لا بقيد النصفية ولا بوصف الفرضية ؛ وكذلك يراد بالولد ما يشمل الذكر والأنثى في قوله تعالى : ﴿ وَهِيَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ [النساء : 176] إذا حمل الإرث المطلق على المتبادر منه وهو إحراز جميع المال ؛ فإن الأخ لا يحرز جميع تركة أخته إلا إذا لم يكن لها ولد أصلاً ، وأما إذا وجد لها بنت فإنه لا يحرز جميع تركتها ، بل يأخذ الباقي منها بالتعصيب .

وقد نصت الآية على أن فرض الأختين الثلثان ، ودلت السنة كما في حديث جابر رضي الله عنه على أنه فرض ما فوقهما . قال في السراجية : « وإذا استحققت الاثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما أظهر ، وأيضاً فإن الله تعالى قد صرح في الأخوات بالثلثين ، وفي البنات بما فوقهما بقوله جل شأنه : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَهَبْنِ تِلْكَ مَا رَزَقَهُ ﴾ [النساء : 11] ليعلم من حال الأختين حال البنتين ، ومن حال البنات حال الأخوات بطريق الأولوية اهـ » .

وأما الدليل على الحالة الرابعة فهو ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه في قضاء رسول الله ﷺ للأخت بما بقى بعد نصيب البنت وبنت الابن <sup>(1)</sup> وقد ذكرنا ذلك فيما سلف (م 13) .

\*\*\*

(1) تقدم ترجمته .



## أمثلة

- 1 - الورثة زوج ، أخت ش
- 2 - الورثة زوج ،  $\frac{1}{2}$  ف ، أختان ش
- 3 - الورثة أم ،  $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{2}{3}$  ف أصلها من 6 وتعمل إلى 7 أخ ش ، أخت ش
- 4 - الورثة بنت ،  $\frac{1}{2}$  ف ، الباقي ع
- 5 - الورثة بنتان ،  $\frac{1}{2}$  ف ، أخت ش
- 6 - الورثة بنت ،  $\frac{2}{3}$  ف ، الباقي ع
- 7 - الورثة زوج ،  $\frac{1}{2}$  ف ، بنت ابن ، أخت ش ،  $\frac{1}{8}$  تكملة ، الباقي ع
- 8 - الورثة ابن ،  $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{2}{3}$  ف ،  $\frac{1}{8}$  ف ، لا ، لا استغراق الفروض التركة مع العول من 12 إلى 13
- 9 - الورثة ابن ، كل التركة ، لا ، أخت لأب
- 10 - الورثة بنت ، الباقي ع ،  $\frac{1}{8}$  ف ، لا ، أخت ش
- 11 - الورثة بنت ،  $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{8}$  ف ، الباقي ع ، لا

## ميراث الأخت لأب

للأخت لأب سبع حالات :

1 - النصف للواحدة إذا لم يوجد معها أخت شقيقة ولا أخ لأب يعصبها .

2 - الثلثان للثنتين فأكثر إذا لم يوجد معهن أخت شقيقة ولا أخ لأب يعصبهن وذلك لما علم من آية سورة النساء .

3 - السدس للواحدة أو الأكثر مع الأخت الشقيقة الواحدة تكملة للثنتين ؛ لأن فرض الشقيقة النصف والأخت لأب معها كبنت الابن مع البنت فتأخذ السدس تكملة للثنتين إلا إذا كان معها في هذه الحالة أخ لأب ، فإنه يعصبها ويسقطان معاً لو استغرقت الفروض التركة .

قال في السراجية : لأن حق الأخوات الثلثان ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [النساء 176] وقد أخذت الأخت الشقيقة النصف فبقى منه سدس يعطى للأخوات لأب حتى يكمل حق الأخوات انتهى .

وهذا إذا لم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها وإلا أخذ الباقي بعد الأخت الشقيقة وسقطا إذا استغرقت الفروض التركة .

4 - التعصيب بالأخ لأب فيعطى للذكر ضعف الأنثى ، والقاعدة أن ميراث الإخوة والأخوات لأبوين يجري مجرى ميراث الأولاد الصبيين ، وميراث الإخوة والأخوات لأب يجري مجرى ميراث أولاد الابن . ذكورهم كذكورهم ، وإناثهم كإناثهم .

5 - الإرث بالتعصيب مع البنات أو بنات الابن ، وإن نزل أو معهما ، فتأخذ الباقي بعدهن من التركة بالعصوية واحدة أو أكثر وتسقط إذا استغرقت الفروض التركة فلا تأخذ شيئاً .

- 6 - حجبها عن الإرث واحدة كانت أو أكثر بالأختين الشقيقتين لاستيفائهما حق الأخوات وهو الثلثان ، إلا إذا كان معها أخ لأب يعصبها .
- 7 - حجبها عن الإرث بالأب والابن وابن الابن وإن نزل ، وبالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنت أو بنت الابن سواء كان مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها أو لا ؛ لأن الأخت الشقيقة في هذه الحالة كأنها أخ شقيق في كونها عصبه أقرب إلى الميت ولا تسقط بالجد الصحيح لما سيأتى في باب مقاسمة الجد للأخوة والأخوات (م 13) .

### أمثلة

- 1 - الورثة زوجة ، ابن ، أخت لأب  
 $\frac{1}{8}$  ف ، الباقي ع ، م بالابن (محبوبة)
- 2 - الورثة أب ، أم ، أخ لأب ، أخت لأب  
 الباقي ع ،  $\frac{1}{8}$  ف ، م بالأب
- 3 - الورثة زوجة ، أخت ش ، بنت ، أخت لأب  
 $\frac{1}{8}$  ف ، الباقي ع مع البنت ،  $\frac{1}{2}$  ف ، م بالشقيقة
- 4 - الورثة زوجة ، أخت ش ، بنت ابن ، أخت لأب  
 $\frac{1}{8}$  ف ، الباقي ع مع بنت الابن ،  $\frac{1}{2}$  ف ، م بالشقيقة
- 5 - الورثة زوج ، أخ ش ، أخت لأب  
 $\frac{1}{2}$  ف ، الباقي ع ، م بالأخ
- 6 - الورثة زوجة ، أختان ش ، أخت الأب  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{2}{3}$  ف + الباقي ردًا ، م
- 7 - الورثة زوجة ، أختان ش ، أخت لأب وأخ لأب  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{2}{3}$  ف ، الباقي ع

8 - الورثة زوجة ، أخ لأم ، أخت لأب  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف والباقي يرد على الأخيرين  
 9 - الورثة زوجة ، أختان لأب ، إخوة لأم

$\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{3}$  عالت من 12 إلى 15  
 10- الورثة أخت ش ، أخت لأب ، أخ لأب

$\frac{1}{2}$  ، الباقي ع  
 11- الورثة أختان ش ، أم ، أخت لأب ، أخ لأب  
 $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، لا

ويرد الباقي حسب أنصبتهم

12- الورثة أخ لأب ، أخت لأب : لهما التركة ع

13- الورثة بنت ، أختان لأب

$\frac{1}{2}$  ، الباقي ع  
 14- الورثة أخت ش ، أخت لأم ، أخت لأب

$\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف تكملة الثلثين والباقي يرد عليهن  
 15- الورثة زوج ، أخت ش ، أخت لأب وأخ لأب

$\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{2}$  ف ، لا  
 16- الورثة زوج ، أخت ش ، أخت لأب

$\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف تكملة عالت من 6 إلى 7

## ميراث أولاد الأم

أولاد الأم هم إخوة المتوفى وأخواته من أمه فقط <sup>(1)</sup> ولهم أحوال ثلاثة :

(1) ويسمى بنى الأخفاف أحياناً من الخليف (يفتحين) وهو الاختلاف في العينين لكونهم من أصدين مختلفين كما يسمى الأشقاء بنى الأعيان لأنهم يختار من الإخوة والأخوات ، ويسمى أولاد الرجل من نسوة شتى بنى العلات أى أبناء الضرائر ، والعملة (بفتح العين) الضرة .

1 - السُّدُسُ للواحد ذَكَرًا كان أو أنثى .

2 - الثُّلُثُ للأكثر من الواحد ذَكَورًا كانوا أو أنثًا أو مختنطين بالسوية بينهم .

ولا يستحقون هذين الفرضين إلا إذا كان المتوفى كلاله ليس له فرع وارث مذكر، كان أو مؤنثًا ولا أصل وارث مذكر ، فإن لم يكن كلاله بأن كان له فرع وارث مطلقًا أو أصل وارث مذكر فهي الحالة الثالثة .

3 - الحجب عن الإرث بوجود أحدهما .

والدليل على ذلك قوله تعالى في أول سورة النساء : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَاةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء : 12] ، والكلالة في الآية كما أسلفنا الميت الذي لا ولد له ولا والد ، والأخ والأخت فيها هما الأخ لأم والأخت لأم بالإجماع ، فإذا كان للمتوفى كلاله أَخٌ أو أُخْتُ لأم استحق كل واحد منهما السُّدُسَ فرضًا ، وإذا كان له أكثر من واحد من الإخوة أو الأخوات لأم فهم شركاء في الثلث ، والشركة تقتضي المساواة فيه فيستوى ذكورهم وإنثائهم ؛ لأن تفضيل الذكر على الأنثى إنما هو باعتبار العصوبة وهي منتفية في قرابة الأم ، وإنما استحقوا هذا الفرض ؛ لأنهم أقرباء من جهة الأم ففرض للواحد منهم أقل فرضها وهو السُّدُسَ وفرض للأكثر من واحد أكثر فرضها وهو الثلث ولم يفرض لهم أكثر من ذلك كيلا يزيدوا عليها ، وهم إنما يدلون إلى الميت بواسطتها .

وقد ظهر أن أولاد الأم إذا كانوا أكثر من واحد يرثون بالفرض ثلث المال بالسوية ، وقد يكون معهم أخ شقيق أو إخوة أشقاء ذكورًا فقط أو ذكورًا مع أخت شقيقة ، أو أخوات شقيقات وهم عصبة لا يستحقون إلا ما أبقتة أصحاب الفروض ، فإذا لم يبق بعدهم شيء من التركة سقطوا ، كما في زوج وأم وأخوين لأم وأخ شقيق ، فللزوجة النصف فرضًا ، وللأم السُّدُسَ فرضًا ،

وللأخوين لأم الثلث فرضًا ، والمسألة من ستة فلم يبق للأخ الشقيق شيء من التركة .

## المسألة المشتركة

وقد اختلف الصحابة في هذه المسألة وما مائلها ، هل يسقط ولد الأبوين لاستغراق الفروض التركة أو يقسم نصيب أولاد الأم بينهم وبين ولد الأبوين بالسوية ، فعن عمر رضي الله عنه أنه قضى أولاً بإسقاط ولد الأبوين فقال له بعضهم : يا أمير المؤمنين هب إن أباهم كان حجرًا في اليم ، أليست أمهم واحدة تشرك بينهم في الإرث ، فقضى بإرثهم مع أولاد الأم في الثلث يقسمونه بينهم جميعًا بالسوية لا فرق بين ذكورهم وأنثاهم ، كأنهم جميعًا إخوة لأم ، ووافقه على ذلك زيد بن ثابت وجمع من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن ذلك سميت مشتركة (بفتح الشين المعجمة والراء المشددة) للتشريك فيها بين الجميع في الثلث ، وسميت المشتركة (بفتح الراء الواقعة بعد التاء) بمعنى المشترك فيها والحجرية والعمرية ، وإليه ذهب مالك والشافعي فسوا بين ولد الأم وولد الأبوين في الميراث لاستوائهم في القرابة من جهة الأم ، فإنهم جميعًا من ولدها وقرابة الأب أيضًا إن لم تزدهم قرابة واستحقاقًا فلا ينبغي أن تسقطهم .

وذهب جمع من الصحابة منهم على وابن مسعود وابن عباس وأبو موسى وأبى بن كعب رضى الله عنهم إلى عدم التشريك بينهم في الثلث ، فيعطى لمن فرض لهم وهم أولاد الأم وحدهم ويسقط العصبة مادام لم يبق لهم شيء من السهام بعد أصحاب الفروض ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأحمد وكثير من الأئمة ، وقال ابن قدامة : إنه الموافق لظاهر الكتاب والسنة والقياس .

وتفصيل ذلك يرجع إليه في المطولات ، وقد أخذ القانون بمذهبي المالكية والشافعية في هذه المسألة (م 10) .

ومن الضابط الذى ذكرناه للمسألة المشتركة يعلم أنها لا تتحقق إذا كان الموجود من ولد الأم واحدًا فقط ؛ لأنه يرث السُّدس أو كان الموجود من العصبية قرابته من جهة الأب فقط أو كان بدل العصبية من ولد الأبوين أخت شقيقة أو أخوات شقيقات فقط ؛ لأنهن فى هذه الحالة يرثن بالفرض أو بقى للعصبية شئ بعد أنصاء أصحاب الفروض .

### أمثلة

- 1 - الورثة زوجة ، أم ، أخ لأم  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف والباقي يرد على  
 الأم والأخ لأم بنسبة فرضيهما
- 2 - الورثة ابن ، أخوان لأم  
 كل التركة ، لا لحجبهما بالفرع الوارث المذكر
- 3 - الورثة بنت ، إخوة لأم  
 كل التركة فرضًا وردًا ، لا لحجبهم بالفرع الوارث المؤنث
- 4 - الورثة أب ، بنت ، أخ لأم  
 $\frac{1}{6}$  ف + الباقي ع ،  $\frac{1}{2}$  ف ، لا لحجبه بالأصل المذكر  
 والفرع المؤنث
- 5 - الورثة زوجة ، أب ، أخ لأم  
 $\frac{1}{4}$  ف ، الباقي ع ، لا لحجبه بالأصل المذكر
- 6 - الورثة زوج ، أم ، أخ لأم ، إخوة وأخوات أشقاء  
 $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف الباقي ع
- 7 - الورثة زوج ، أخت ش ، أخت لأب ، أخ لأب  
 $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{2}$  ف ، لا عصبتها أخوها ولم  
 يبق لهما سهم

8 - الورثة<sup>(1)</sup> زوج ، أم ، أختان لأم ، أخت ش ، أخت لأب  
 $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف ،  $\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف  
 والمسألة من 6 وعالت إلى 10

9 - الورثة زوجة ، إخوة لأم

$\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف + الباقي ردًا  
 10- الورثة زوجة ، أخ لأم ، أخوات لأم

$\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف والباقي ردًا بالسوية  
 11- الورثة زوج ، أم ، أخوان لأم ، أخ ش ، أخت ش

$\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف ، لا قبل القانون  
 لاستغراق الفروض التركة

وبعده يشترك الإخوة الأربعة في الثلث وهو سهمان ، وتصحح المسألة  
 يجعلها من 12 للزوج 6 ، للأم 2 ، لكل واحد من الإخوة سهم واحد .

12- الورثة زوج ، أم ، أختان لأم ، أخ ش

$\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف ، لا قبل القانون لاستغراق  
 الفروض التركة

وبعده يشترك الإخوة الثلاثة في الثلث وهو سهمان وتصحح المسألة يجعلها  
 من 18 سهمًا للزوج 9 ، للأم 3 ، ولكل واحد من الثلاثة 2 .

13- الورثة زوج ، أم ، أخوان لأم ، أختان لأم

$\frac{1}{2}$  ف ،  $\frac{1}{6}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف بالسوية  
 ، أخوان ش ، ثلاثة أخوات ش

لا قبل القانون

وبعده يشترك الإخوة التسعة في الثلث وهو سهمان ، وهو لا ينقسم على

(1) تسمى ذات الفروض ، وستأتى في باب العول .



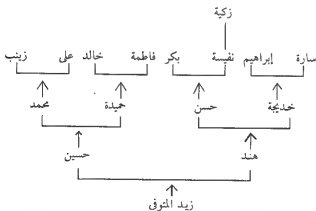
عدددهم ، فتصحح المسألة بضرب 9 في أصل المسألة ، وهو 6 فتبلغ السهام 54  
 سهماً للزوج منها 27 ، للأم 9 ، ولكل واحد من الإخوة التسعة سهماً .

## ميراث الجد الصحيح

الجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبه إلى الميت أم كآب الأب ، وأبي  
 أبي الأب وإن علا ، وهو من أصحاب الفروض ، وقد يرث بالتعصيب مع  
 الفرض أو بالتعصيب المحض .

ويقابله الجد غير الصحيح ، وهو الذي تدخل في نسبه إلى الميت أم كآبي  
 الأم وأبي أم الأب ، وهو من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب  
 الفروض والعصبات .

ويتضح ذلك بالمثال الآتي :



تزوج علي بزينة فولد لهما محمد ، وتزوج خالد بفاطمة فولدت لهما حميدة  
 فتزوج محمد حميدة وولد لهما حسين ، وتزوج بكر نفيسة بنت زكية وولد لهما حسن .

وتزوج إبراهيم بسارة وولدت لهما خديجة ، فتزوج حسن بخديجة وولدت لهما هند ، ثم تزوج حسين بهند وولد لهما زيد (المتوفى) .

محمد	- جد صحيح لزيد	حسن	- جد غير صحيح لزيد
علي	- جد صحيح لزيد	بكر	- جد غير صحيح لزيد
خالد	- جد غير صحيح لزيد	إبراهيم	- جد غير صحيح لزيد

والجد الصحيح يقوم مقام الأب عند فقده في الإرث وفي بعض أحكام أخرى ، وقد سماه الله تعالى أباً في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف : 27] وهما آدم وحواء ، وقوله تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الأعراف : 31] ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ [الكهف : 82] وكان الجد السابع على ما ذكره بعض المفسرين ، وقوله تعالى على لسان يوسف بن يعقوب عليهما السلام : ﴿ وَاتَّخَذْتُ مَلَائِكَةً مَّا بَوَّأْتُ لِبُيُوتِي إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [يوسف : 38] ، وكان إسحق جد يوسف عليهما السلام . وللجد في الإرث عند فقد الأب والإخوة والأخوات لأبوين أو لأب ثلاث حالات كالآب :

- 1 - يرث السُّدُس فرضاً - إذا كان للميت فرع وارث مذكر .
  - 2 - يرث السُّدُس فرضاً والباقي تعصياً - إذا كان للميت فرع وارث مؤنث .
  - 3 - يرث بالتعصيب المحض - إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقاً لا مذكراً ولا مؤنث بأن لم يكن له فرع أصلاً ، أو كان له فرع غير وارث كابن البنت ، وبنت البنت .
- ( أ ) ففي زوجة وجد وابن : ترث الزوجة الثمن والجد السُّدُس فرضاً والباقي للابن تعصياً .
- ( ب ) وفي زوجة وجد وبنت ابن : ترث الزوجة الثمن وبنت الابن النصف والجد السُّدُس فرضاً والباقي تعصياً .
- ( ج ) وفي زوجة وجد فقط : ترث الزوجة الرُّبُع فرضاً ، ويرث الحد الباقي تعصياً .
- ( د ) وفي جد وبنت بنت : يرث الجد كل التركة تعصياً .

## ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب عند فقد الأب

1 - إذا كان مع الجد عند فقد الأب أولاد الأم ذكورًا كانوا أو إناثًا أو مختلطين حجبتهم عن الإرث بالإجماع كما يحجبهم الأب ؛ لأنهم لا يرثون إلا الكلالة وهو الميت الذي لم يخلف ولدًا ولا والدًا كما في آية النساء ، والوالد يشمل الجد الصحيح وإن علا كما تقدم .

2 - وإذا كان مع الجد عند فقد الأب أولاد الأبوين ( بنو الأعيان ) أو أولاد الأب فقط ( بنو العلات ) فقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في توريثهم معه لعدم ورود النص في حكمهم عند الاجتماع في الكتاب أو في السنة ، فكان موضع اجتهاد منهم رضى الله عنهم ، فذهب أبو بكر الصديق وابن عباس وطائفة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم إلى أن الجد كالأب فيحجبهم عن الإرث كما يحجبهم الأب ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وجمع من السلف .

واحتجوا أولاً : بقوله صلى الله عليه وسلم : « ألحقوا الفرائض بأهلها وما بقى فلأولى رجل ذكر »<sup>(1)</sup> ، أى فلأقرب رجل ذكر ، والجد أولى من الإخوة ، والقاعدة في العصبية تقديم جهة الأبوة على جهة الإخوة .

قال ابن قدامة في تعليل الأولوية : إن للجد قرابة ولادة وجزئية كالأب وأنه لا يحجبه عن الإرث سوى الأب بخلاف الإخوة والأخوات ؛ فإنهم يحجبون بثلاثة : بالأب والابن وابن الابن ، والجد يرث بالفرض والتعصيب كالأب وهم ينفردون بواحد منهما اهـ .

وثانيتها : بأن الجد أب كما دلت عليه الآيات السابقة ، فيقوم مقام الأب عند فقدته في حجب ولد الأم كما يحجبهم الأب لو كان حيًا .

وكما أن ابن الابن يقوم مقام أبيه في حجب إخوة المتوفى ، كذلك أبو الأب

(1) البخارى ( 6732 ) .

يقوم مقام الأب في حجبهم ؛ ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما : ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أباً !

وذهب كثير من الصحابة أشهرهم على بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم إلى توريث الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب مع الجد ، فقالوا : إن الجد يقوم مقام الأب في الإرث مع الأولاد (أى مع أولاد المتوفى) ، ويقوم مقام الأب في حجب الإخوة والأخوات لأم (إخوة المتوفى وأخواته لأمه) وأما في حجب الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب فلا يقوم مقامه فيه ، ولكن يقاسمهم ويجعل هو كأحد الذكور منهم ، وبه قال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهم ، وأخذ القانون بهذا المذهب .

وحجتهم في ذلك كما ذكره ابن قدامة : أن إرثهم ثبت بالكتاب فلا يحجبون إلا بنص أو إجماع أو قياس ولم يوجد من ذلك شيء فلا يحجبون بالجد ؛ ولأنهم مساوون للجد في سبب الاستحقاق وهو الإدلاء إلى الميت بالأب الجد أبوه والأخ ابنة وكل منهما يدل به إلى الميت فيساوون في الاستحقاق ، وقراءة البنية<sup>(1)</sup> لا تنقص عن قراءة الأبوة<sup>(2)</sup> ، بل ربما كانت أقوى .

ومع اتفاقهم على توريثهم مع الجد اختلفوا في كيفية التوريث . وأشهر المذاهب فيها مذهب على عليه السلام ومذهب زيد ومذهب ابن مسعود رضي الله عنهما كما ذكره السرخسي في «المبسوط» وابن قدامة في «المغني» وشرح السراجية ، وسنكتفي ببيان مذهب على عليه السلام ومقارنته بالمذاهب الأخرى وما درج عليه القانون في إيجاز وإيضاح .

ذهب على عليه السلام إلى :

(١) أن الجد يقاسمهم كأخ شقيق إذا كانوا جميعاً لأبوين ، وكأخ لأب إذا كانوا جميعاً لأب فيرث معهم بالتعصيب ما دامت المقاسمة خيراً له من السُّدُس

(١) أى بنة الأخ لأب المتوفى . (٢) أى أبوة الجد لأب المتوفى .

بحيث لا تنقص حظه عن سُدس جميع المال ، فإذا كانت تنقصه عنه كان السُدس خيراً من المقاسمة فيعطى سُدس المال فرضاً ، ويقسم الباقي في هذه الحالة بين الإخوة والأخوات بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإذا كان مع الجد أخ لأبوين أو أخوان أو ثلاثة أو أربعة ، فالمقاسمة خير له ؛ لأن نصيبه النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس ، وإذا كان معه خمسة إخوة لأبوين كانت المقاسمة والسُدس سواء ، وإذا كان معه ستة فأكثر كان السُدس خيراً له من المقاسمة ؛ لأن نصيبه بها لا محالة أقل من السُدس فيعطى السُدس فرضاً<sup>(1)</sup> .

(ب) وأنه إذا كان مع الجد والإخوة والأخوات لأبوين أو لأب أصحاب فروض (سوى البنات الصليات وبنات الأبناء) كزوج أو أم أو جدة صحيحة يعطى أصحاب الفروض فروضهم ، ثم يقاسم الجد الإخوة والأخوات ما دامت المقاسمة خيراً له من السُدس وإلا أعطى السُدس فرضاً<sup>(2)</sup> .

ففي زوج وجد وأخ شقيق للزوج النصف فرضاً ، ويقاسم الجد الأخ فيعطى الربع والمقاسمة خير له .

وفي أم وجد وأربعة إخوة للأم السُدس فرضاً ، وتستوى المقاسمة والسُدس للجد .

(1) في المبسوط : مذهب على عليه السلام أن الجد يقاسم الإخوة والأخوات ما دامت المقاسمة خيراً له من السُدس أو كانا سواء ، فإذا كان السُدس خيراً له أخذ السُدس ثم الباقي بين الإخوة والأخوات ، وذهب زيد وعبد الله إلى أن الجد يقدمهم ما دامت المقاسمة خيراً له من ثلث جميع المال أو كانا سواء ، فإن كان الثلث خيراً له ، فإنه يعطى الثلث ، ثم الباقي بين الإخوة والأخوات . وفي جد وأخ للمقاسمة خير ، وفي جد وأخوين تستوى المقاسمة والثلث ، وفي جد وأخوين وأخت الثلث خير للجد ، وهذا إذا لم يكن مع الجد والإخوة أصحاب فروض .

(2) في المبسوط : ومن مذهبه : أنه إذا اجتمع مع الجد والإخوة أصحاب القرائض سوى لبنات فإنه يوفّر عليهم فروضهم ، ثم ينظر إلى ما بقي فإن كان السُدس يعطى للجد ، وإن كان أقل يكمل له السُدس ، وإن كان أكثر من السُدس ينظر للجد إلى المقاسمة وإلى السُدس جميع المال فأيهما كان خيراً له ذلك ، والباقي للإخوة . فاعتبر للجد المقاسمة أو السُدس جميع المال بعد استيفاء أصحاب الفروض كما اعتبرهما فبع إذا لم يكن معهم أصحاب فروض .

وذهب زيد عليه السلام في هذه الحالة إلى أنه بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم ينظر للجد إلى المقاسمة وإلى ثلث ما بقي بعد الفروض وإلى سُدس جميع المال ، فأى ذلك كان خيراً له أعطى له والباقي للإخوة والأخوات ، ووافقه عليه في رواية أهل الحجاز ، ويروى أهل العراق أنه مع على عليه السلام في هذه الصورة .

وفي جدة صحيحة وجد وخمسة أخوة للمجدة الشُّدس وللمجد الشُّدس وهو خير له من المقاسمة .

(ج) وأنه إذا كان مع الجد أخوات مفردات أى ليس معهن معصب ولا إناث يصرن معهن عصبة أخذن فرضهن وورث الجد الباقي بالتعصيب ، فإذا كان معه أخت لأبوين وأخت لأب فللأولى النصف فرضًا ولثانية الشُّدس فرضًا تكملة للثلاثين وللمجد الباقي تعصيبًا ، فلم يعتبر الجد كأخ لمن يعصبهن حتى يقسم المال بينهم جميعًا بالتعصيب ، وهذا إذا كان إرثه بالتعصيب بعد فرضهن خيرًا له من الشُّدس وإلا كان الشُّدس خيرًا له فيعطى الشُّدس فرضًا<sup>(1)</sup> .

(د) وإنه إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات والبنات أخذت البنات فرضهن وأخذ الجد الشُّدس فرضًا ، وأخذ الإخوة والأخوات الباقي تعصيبًا ، ولا يكون الجد عصبة مع البنات إذ لو جعل عصبة معهن لأخذ الباقي بعد فرضه وفرضهن بالعصوبة كالأب مع الفرع الوارث المؤنث فلم يبق شيء للإخوة فوجب جعله هنا صاحب فرض فقط ، فإذا كان هناك بنت وجد وإخوة وأخوات لأبوين أو لأب فلبنت النصف وللمجد الشُّدس ، والباقي للإخوة والأخوات تعصيبًا .

وذهب زيد رحمته الله في هذه الحالة إلى أن البنت أو البنات يأخذن فرضهن وما

---

(1) في «البسوط» : أن من مذهبه أن الأخوات المفردات أصحاب فرائض مع الجد وفريضة الواحدة النصف وفريضة الثنتين الثلثان اهـ . وفي «الغنى» ومذهبه أنه إذا كان مع الجد أخوات فرض من فرضهن والباقي للمجد إلا إذا كان ذلك ينقصه عن الشُّدس فيفرض له الشُّدس اهـ .

وفي شرح السراجية : الجد لا يعصب الأخوات المفردات بل تكون الأخت صاحبة فرض ، فإذا كان معه أخت شقيقة وأخت لأب أخذت الأولى النصف والثانية الشُّدس ، وأخذ الجد لدق اهـ . وعلمته في «المسود» : أن أخت المتوفى مع جده بمنزلة بنت المتوفى مع أبيه فكما لا تصير بنته عصبة بأبيه لا تصير أخته عصبة بجده اهـ . ومذهب ابن مسعود رحمته الله في هذا كالمذهب على رحمته الله وذهب زيد رحمته الله إلى أن الأخوات في هذه الحالة لا يكن أصحاب فرض بل يصرن عصبة بالجد وتكون المقاسمة بينه وبينه كأخ من إلا في المسألة الأكاديمية المشهورة ، فإنه جعل الأخت فيها صاحبة فرض ، وإن شئت مراجعتها ، فعلمت بالطلولات اهـ .

بقى بعده يقاسم الجد الإخوة والأخوات فيه <sup>(١)</sup> .

(هـ) لا يعتد بالإخوة والأخوات لأب مع الإخوة والأخوات لأبوين في مقاسمة الجد . فإذا كان الجد مع أخ لأبوين وأخ لأب كان المال بينه وبين الأخ لأبوين نصفين ولا شيء للأخ لأب لحجبه بالأخ الشقيق ، فإذا لم يكن مع الجد سوى أخ أو إخوة لأب فقط قاسمهم كأحد الذكور منهم <sup>(٢)</sup> .

وقد استغيد من هذه الأصول التي بنى على عليها مذهبه :

أولاً : أن الجد إذا كان معه إخوة لأبوين أو لأب ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً يقاسمهم كأخ منهم ويرث معهم بالتعصيب ما دامت المقاسمة خيراً له من الشُّدس وإلاً أعطى الشُّدس فرضاً .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون معهم أصحاب فروض آخرون غير البنات أو لا يكون (فقرة أ ، ب) .

ثانياً : أن الجد إذا كان معه أخوات منفردات (لم يعصبن بذكور ولم يعصبن مع الفرع الوارث المؤنث) أخذ الأخوات فرضهن وورث الجد الباقي بطريق التعصيب إذا كان ذلك خيراً له من الشُّدس وإلاً أخذ الشُّدس وورث الأخوات الباقي (فقرة ج) .

ثالثاً : إذا كان مع الجد أخوات وفرع وارث مؤنث فللبنات فرضهن وللجد الشُّدس والباقي للأخوات هذا عند علي عليه السلام .

(١) وفي «المبسوط» : (عل قول علي عليه السلام : الجد أب والأب صاحب فرض مع الولد بالنسب لقوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي مَالِ بُنَاتِكُمْ نِصْفٌ مِّمَّا لِلْبَنِينَ مِثْلَ شَيْءٍ﴾ [النساء : ١١] إلا أنا جعلنا الأب الأول (البشر) مع البنت عصبة . وبقي بعد ما جعلناه صاحب فرض ، فلو أعطينا للجد حكم العصوبة لما كان قد سويته بالأب فحجب الإخوة ولا يزاحمهم وذلك لا يستقيم فلم نجعل له حظاً من العصوبة هنا هـ ، وذهب زيد وابن مسعود رضي الله عنهم إلى أن الجد مع البنت أو البنات أو الإخوة والأخوات يكون عصبة فيقاسم الإخوة والأخوات ما بقي بعد فرض البنت أو البنات هـ .

(٢) في «المبسوط» : (وجه على عليه السلام وعبد الله أن الجد مع الإخوة لأبوين بمنزلة الأخ لأبوين ولا أخ لأبوين يجيب الإخوة لأب ، وذهب زيد إلى أنه يعتد بهم في المقاسمة كأنهم جميعاً إخوة لأب حتى يأخذ الجد نصيبه ، فيخرج من الوسط ثم يرد الإخوة لأب ما أصابهم من الإخوة لأبوين ويخرجون خائبين) ١ هـ ملخصاً

وذهب زيد عليه السلام إلى أن للبنات فرضهن والجد والأخوات يتقاسمون الباقي (فقرة د) .

وقد درج القانون في توريث الإخوة مع الجد على مذهب علي عليه السلام في كل الحالات لسهولة ويسره إلا في هذه الحالة الأخيرة (فقرة د) فقد أخذ فيها بمذهب زيد عليه السلام ، وهذا نص المادة (22) من القانون :

إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب (أى سواء كان معهم أصحاب فروض أو لا) كانت له حالتان :

الأولى : أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا أو إناثا (أى فقط) عصبن (أى صرن عصبه مع البنات فيأخذن الباقي بعد فرض البنات ويقاسمن الجد فيه كأخ) مع الفرع الوارث من الإناث (أ ، ب ، د) .

الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات (أى منفردات) لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع الوارث من الإناث (أى ولم يعصبن مع الفرع الوارث المؤنث) (ج) .

على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن الشدس اعتبر صاحب فرض بالشدس .

«ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الإخوة أو الأخوات لأب» (فقرة هـ) .

## أمثلة

1 - الورثة - جد ، أبن أو ابن ابن

، الباقي ع  $\frac{1}{6}$  ف

2 - الورثة - جد ، بنت

،  $\frac{1}{2}$  ف + الباقي ع  $\frac{1}{6}$  ف



- 3 - الورثة - جد ، أولاد ابن ،
- 4 - الورثة - جد فقط :  $\frac{1}{6}$  ف ، الباقي ع ، كل التركة
- 5 - الورثة - جد ، وبنت بنت ، لا ميراث لها ، كل التركة
- 6 - الورثة - جد ، أب ، كل التركة ع م
- 7 - الورثة - جد ، أب ، أم ، ابن ، الباقي ع م ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي ع
- 8 - الورثة - جد ، أم ، أولاد ذكور وإناث ، الباقي ع  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{8}$  ، الباقي ع
- 9 - الورثة - جد ، بنت ، أم ، الباقي ع  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{8}$  ، الباقي ع
- 10 - الورثة - جد ، ثلاثة إخوة ش : المقاسمة خير فتقسم التركة بينهم بالسوية
- 11 - الورثة - جد ، 5 أخوة أشقاء : (المقاسمة والسُّدس سواء)
- 12 - الورثة - جد ، 6 أخوة أشقاء : (السُّدس خير فبأخذه فرضاً والباقي للإخوة)
- 13 - الورثة - جد ، بنت ، أخت ش أو لأب ،  $\frac{1}{2}$  ، يقاسمها الجد الباقي للذكر ضعف الأنثى
- 14 - الورثة - جد ، أخوان لأب : (يقاسمهم الجد كأخ لأب)
- 15 - الورثة - جد ، بنت ، أختان لأب ،  $\frac{1}{2}$  ، (يقاسم الجد الأختين في الباقي كأخ لأب)
- 16 - الورثة - جد ، 4 إخوة ش ، 3 أخوات ش ، (السُّدس خير للجد والباقي للإخوة والأخوات)

- 17 - الورثة - جد ، بتان ، أخ ش  
 $\frac{2}{3}$  ، (للجد السُّدس أو نصيبه في المقاسمة لامتوانهما)
- 18 - الورثة - أخ ش ، أخ لأب ، جد (المال نصفان بين الجد والأخ ش)  
 م بالأخ ش
- 19 - الورثة - أخ ش ، أختان لأب ، جد (المال نصفان بين الجد والأخ ش)  
 م بالأخ ش
- 20 - الورثة - أخ ش ، أخت ش ، أخت لأب ، جد (المال أُلحاس بالمقاسمة)  
 $\frac{2}{5}$  ،  $\frac{1}{5}$  ، م ،  $\frac{2}{5}$
- 21 - الورثة - أخ ش ، أخت لأب ، جد (المال نصفان بين الجد والأخ)  
 م
- 22 - الورثة - أخوان ش ، أخ لأب ، جد (المال أثلاث بين الجد والأخوين)  
 م
- 23 - الورثة - 3 إخوة ش ، أخ لأب ، جد (المال أرباع بين الجد والإخوة)  
 م (الثلاثة)
- 24 - الورثة - جد ، زوج ، بتان ، أختان ش  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{2}{3}$  ، لا (لاستغراق الفروض التركة وتعمل إلى 13)
- 25 - الورثة - جد ، أخت ش ، أخت لأب  
 الباقي ع ،  $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{8}$  تكملة
- 26 - الورثة - زوج ، جد لأب ، أخت ش ، أخت لأب  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{8}$  تكملة (وتعمل إلى 8)
- 27 - الورثة - جد ، أخ لأب ، أخت ش  
 الباقي ع ،  $\frac{1}{2}$

- 28 - الورثة - جد ، بنت ، أخ وأخت ش  
 $\frac{1}{2}$  ، الباقي بينهما وبين الجد تعصيباً
- 29 - الورثة - جد ، بنت ، أخ ش ، أخ لأب  
 $\frac{1}{2}$  ، الباقي مع الجد ، لا (لحجه بالأخ الشقيق  
 فلا يدخل في المقاسمة)
- 30 - الورثة - جد ، 7 أخوات ش ، بنت  
 $\frac{1}{6}$  ، الباقي ع ،  $\frac{1}{2}$
- 31 - الورثة - جد أبو الأب ، جد أبو أب الأب  
 كل التركة ع ، م بالجد لأب
- 32 - الورثة<sup>(1)</sup> - جد ، زوج ، أم ، أخت ش  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{2}$  (أصلها 6 وتعول إلى 9)
- 33 - الورثة - بنتان ، أم ، جد ، إخوة ش  
 $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، لا (لاستغراق الفروض التركة)
- 34 - الورثة - بنتان ، زوج ، أم ، جد ، أخوان لأب  
 $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  ، لا (وعالت إلى 15)
- 35 - الورثة - زوج ، جدة ، جد ، أخ ش  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي (استواء المقاسمة والشدس)
- 36 - الورثة - زوج ، جد ، 3 إخوة ش  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي الشدس خير
- 37 - الورثة زوج ، جد ، أخوان ش  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي (استواء المقاسمة والشدس)
- 38 - الورثة - أم ، جد ، خمسة إخوة ش  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي (الشدس خير)

(1) تسمى هذه النسأة الأكبرية والاختلاف فيها كثير والجواب هنا على منعه عن عليه السلام ومن مسعود

39 - الورثة - زوج ، جد ، أخ لأب

$\frac{1}{2}$  ، الباقي ، (المقاسمة خير)

40 - الورثة - زوج ، أم ، جد ، أخوان ش

$\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي (السدس خير) .

ومما سلف يتبين أن الجد يخالف الأب فيما يأتي :

1 - أن الأب لا يحجب بحال ، أما الجد فإنه يحجب بالأب ؛ لأنه يدل به كما يحجب بالجد الصحيح الأقرب منه .

2 - أن الأب يحجب الإخوة والأخوات مطلقاً ، سواء أكانوا أشقاء أم لأب أم لأم .

أما الجد الصحيح فإنه يحجب الإخوة والأخوات لأم إجماعاً ، ولا يحجب الأشقاء أو لأب على ما تقدم .

3 - أن فرض الأم مع أحد الزوجين والأب ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين بخلافها مع الجد فإنها تستحق ثلث الكل بعد فرض أحد الزوجين .

## ميراث الجدة الصحيحة

الجدة الصحيحة هي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح بأن لم يدخل في نسبتها إليه جد أصلاً كأم الأم ، وأم الأب ، وأم أم الأم ، وأم أم الأب ، أو يدخل في نسبتها إليه جد صحيح كأم أبي الأب .

وعرفها في «المبسوط» بأنها الجدة التي تدل إلى الميت بعصبة أو صاحبة فرض كما في الأمثلة المذكورة ، وعرفها القانون بأنها أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت (م 14) ، والعبارات متقاربة وهي من أصحاب الفروض .

والجدة غير الصحيحة هي التي يدخل في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح كأم أبي الأم ، وأم أم أبي الأم ، أو هي الجدة التي تدل إلى الميت بمن ليس بعصبة ولا صاحبة فرض ، وهي من ذوى الأرحام .

قال في «المبسوط»: «وبه أخذ علماؤنا وهو معنى قول الفقهاء كل جدة دخل في نسبتها إلى الميت أب بين أمين، فإنها لا ترث كأب الأم، فإنها تدل بأب الأم وهو ليس بعصبة ولا صاحب فرض فلا يرث مع أصحاب الفروض والعصباء؛ فكذلك أمه التي تدل به، هكذا روى عن عمر رضي الله عنه فقد ذكر الشعبي أن عمر رضي الله عنه سئل عن أربع جدات متحاذيات (أى في درجة واحدة) أم أم لأم، أم أم الأب، أم أب الأب، أم أب الأم فورثنهن إلا الأخيرة؛ لأن في نسبتها إلى الميت أباً بين أمين اه بتصرف<sup>(1)</sup>.

ويوضحه أن إرث الجدات مبني على اعتبار القرب والإدلاء إلى الميت، ومن يدل بعصبة أو صاحبة فرض يكون سببه أقوى ممن يدل بمن ليس بعصبة ولا صاحبة فرض.

## فرض الجدة والجدات

ترث الجدة الشُّدُسَ فرضاً إذا لم يكن معها أم، سواء كانت جدة من جهة الأم، أو جدة من جهة الأب، لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة الشُّدُسَ»<sup>(2)</sup>، ولحديث قبيصة بن أبي ذؤيب رضي الله عنه: «أنه صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة الشُّدُسَ»<sup>(3)</sup>.

والشُّدُسُ أيضاً فرض الأكثر من الواحدة إذا كن متحاذيات في الدرجة أم الأم، وأم الأب فيشتركن فيهن ويقسمنه بالسوية، لما روى أن الصديق رضي الله عنه

فهند جدة غير صحيحة وكل من دعد وهائشة وخالدة جدة صحيحة وكلهن جدات لإبراهيم الميت في درجة واحدة



(2 + 3) أخرجه الترمذي (2101)، وأبو داود (2894)، و«الموطأ» (513/2).

شاوَر أصحابه في ميراث الجدة أم الأم حين طلبت منه إرث ولد بنتها فقال : ما لك في كتاب الله شيء ، وما أعلم لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ( لم يكن قد بلغه الحديث ) ، ولكن ارجعى حتى أسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه ﷺ : حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السُّدس ، فقال : هل معك غيرك ؟ ( لتتم البينة على ثبوت الحديث ) فشهد له محمد بن مسلمة ﷺ ، فَمُضَاهَا أَبُو بَكْرٍ ﷺ ، فلما كان عمر ﷺ جاءت الجدة الأخرى ( أم الأب ) فقال : ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا في غيرك ، وما أنا بزانة في الفرائض شيئاً ولكن هو ذاك السُّدس ، فإن اجتمعتما فهو لكما وأيكما خلت به فهو لها <sup>(1)</sup> . انتهى .

ويقتسم الجدات المتحاذيات السُّدس بينهما بالسوية ، لا فرق بين ذات القرابة الواحدة وذات القرابتين ، فأم الأم ، وأم الأب يقتسمان السُّدس نصفين ، وأم الأم التي هي أم أبي الأب إذا كان معها جدة ذات قرابة واحدة كأم أم الأب اقتسما السُّدس نصفين أيضاً باعتبار الأبدان كما ذهب إليه أبو يوسف ، ودرج عليه قانون الموارث في المادة (14) ونقل شارح السراجية أن قول أبي حنيفة ومالك والشافعي كقول أبي يوسف اهـ .



فهند أم أب أب زيد الميت ، وأم أم أم زيد الميت ، وعائشة أم أم أب زيد الميت وهما في درجة واحدة ، والأولى ذات قرابتين ، والثانية ذات قرابة واحدة .

(1) تقدم تحريره في الحديث السابق .

وذهب محمد إلى أن السُّدس يقسم بينهما أثلاثًا باعتبار الجهات ، فلذات القرايتين الثلثان ولذات القراية الواحدة الثلث .

وقد علم مما سبق أن الجذات الصحيحات ، وإن كثرن يشتركن في السُّدس سواء في ذلك ذات القراية الواحدة والقرايتين والأكثر ، ولكن ذلك متى كن متحاذيات أى في درجة واحدة .

وأما إذا كُن غير متحاذيات كأم الأم ، وأم أم الأب ؛ فإن القري أولى بالسُّدس من البعدي سواء كانت القري أو البعدي من جهة الأم ، أو من جهة الأب كما سيأتى ، وإليه ذهب الحنفية وهو المقتضى به عند الحنابلة ، وهو مروي عن عبيد بن ربيعة رضي الله عنهما في إحدى الروايتين عنه ، وذلك لأن الجدة ترث باعتبار الأمومة وهى الأصلية ، ومعنى الأصلية فى القري أظهر وأقوى منه فى البعدي من أى جانب كان كل منهما ؛ لأنها أصل الميت والبعدي أصل أصله ، وقد درج القانون على ذلك فى المادة (14) .

## حجب الجدة عن الإرث

سبق أن السُّدس فرض الجدة ، سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب . ولكنها قد تحجب عن الإرث وذلك فى الحالات الآتية :

1 - إذا كان مع الجدة أم ، فإن الأم تحجبها سواء كانت الجدة أمية أو أبوية ؛ لأن إرث الجدة إنما هو بسبب الأمومة ، وفرض الأمهات معلوم وهو السُّدس أو الثلث ، فإذا استوفت الأم فرضها لا يبقى للجدة شيء من فرض الأمهات ، ولا تزاحم الجدة الأمية الأم فى فرضها ؛ لأنها تتلى بالأم ، والقاعدة العامة أن المدلل بغيره يحجب به كما يحجب الجد بالأب ، ولا تزاحم الجدة الأبوية الأم فى فرضها وإن كانت لا تتلى بها لكون الأم أقرب منها إلى الميت وهى بمنزلة بنت الابن مع البنتين ، فإن فرض البنات إذا استحقته البنتان لم يبق شيء لبنت الابن فى الميراث .

2 - إذا كان مع الجدة أب وكانت أبوية ، فإنها تحجب به ؛ لأنها تدل به إلى الميت وهو أقرب إليه منها فيحجبها ، فإن كانت أمية لا تسقط به ، بل ترث فرضها معه لعدم الإدلاء به مع عدم اتحاد سبب الإرث ؛ إذ هي ترث بالأمومة وهو يرث بالعصوبة .

والحاصل أن لكل من اتحاد السبب والإدلاء تأثيراً في الحجب فلا ترث أم الأم مع الأم لوجودهما وترث مع الأب لانعدامهما ، ولا ترث أم الأب مع الأب للإدلاء به وإن لم يوجد اتحاد السبب ، ولا ترث مع الأم لاتحاد السبب وإن لم يوجد إدلاء .

3 - إذا كان مع الجدة جد صحيح وكانت أبوية ؛ فإنها تسقط إذا كانت مدلية به كأم أب الأب مع أبي الأب ؛ فإنها تدل به وهو أقرب منها إلى الميت فيحجبها ولا تسقط إذا كانت غير مدلية به ، بل ترث معه كأم الأب مع أبي الأب إذ هي زوجته وكأم أم الأب مع أبي الأب إذ هي أم زوجة أب الأب ، وأما إذا كانت أمية ، فإنها لا تسقط به لكونها لا تدل به .

4 - تحجب الجدة القرى الجدة من أى جهة كانت كل منهما ، فأُم الأب تحجب أم أم الأم ، وأم أبي الأب ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون القرى واردة أو محجوبة ، فقد تكون محجوبة بغيرها وتحجب البعدى كأم الأب المحجوبة بالأب إذا وجدت مع أم أم الأم فإنها تحجبها عن الإرث ، ونظير ذلك الأخوات مع الأب والأم ، فإنهن يحجبن الأم عن الثلث إلى السدس مع كونهن محجوبات بالأب .

\*\*\*



## أمثلة

- 1 - الورثة - زوج ، أم ، أخ لأم ، جدة لأم ، أخ ش  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، م بالأم ، الباقي ع
- 2 - الورثة - أب ، جدة لأب ، أخ لأم ، أخت ش  
 النركة كلها ، م بالأب ، م بالأب ، م بالأب
- 3 - الورثة - زوجة ، أم ، جدة لأب ، أم جدة لأب ، أخت ش  
 $\frac{1}{4}$  ف ،  $\frac{1}{3}$  ف ، م بالأم ، م بجدة لأب ،  $\frac{1}{2}$  (عالت إلى 13)
- 4 - الورثة - أب ، أم أم ، أخ ش  
 الباقي ع ،  $\frac{1}{6}$  ، م بالأب
- 5 - الورثة - أم أب ، أم أم ، ابن وبنت  
 $\frac{1}{6}$  ف بالسوية ، الباقي ع
- 6 - الورثة - أم أم ، أم أب ، أب  
 $\frac{1}{6}$  ، م بالأب ، الباقي ع
- 7 - الورثة - أم أم أم ، أم أب ، بنت ، بنت ابن ، أخت ش  
 م بالفقرى ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، الباقي بالعصبة

## الإرث بالتعصيب

عصبة الرجل لغة : بنوه وقرباته لأبيه أو أولياؤه الذكور من ورثته ، وسموا  
 عصبة لأنهم عصبوا بنسبه أى أحاطوا به لحمايته ودفع العدوان عنه من عصب  
 القوم بفلان إذا أحاطوا به وجمعه عصبات ، وقال الأزهري : العصبة جمع لم  
 يسمع له واحد ، وقياسه عاصب مثل كملة وكامل ، وطلبة وطالب ، وقد  
 استعمل الفرضيون لفظة عصبة وعاصب في المفرد ولفظة عصبة وعصبات في

الجمع . ولفظة عصوية مصدرًا ، وأرادوا بها القرابة من جهة الأب . وسموها عصوية نسبة أى آتية من جهة النسب والقرابة ، وأطلقوها أيضًا على القرابة الحكمية الآتية من جهة العتق ، وسموها العصوية السببية أى التى سببها العتق ، والمراد هنا التعصيب النسبى .

### العصوية النسبية :

والعصوية النسبية ثلاثة أنواع : عصوية بالنفس ، وعصوية بالغير ، وعصوية مع الغير ، والعصوية متى أطلقت بدون قيد تنصرف إلى النوع الأول ، وكذلك العاصب والعصبات .

### العصوية بالنفس :

والعاصب بنفسه هو القريب المذكر الذى لا يدخل فى نسبه إلى الميت أنثى بأن لم يكن بينه وبين الميت واسطة أصلًا كالأب والابن ، أو كانت بينهما واسطة غير أنثى كالجدة أبى الأب ، وابن الابن ، والأخ لأبوين أو لأب ، فإذ كانت الواسطة أنثى كالأخ لأم ، وأبى الأم ، وابن البنت لم يكن عصبة بنفسه بل صاحب فرض أو من ذوى الأرحام ، وكذلك إذا كان القريب مؤنثًا كبنت الابن أو الأخت الشقيقة أو لأب ، فإنه لا يكون عصبة بنفسه وإن كانت الواسطة بينه وبين الميت مذكرًا .

وحكم العصبه بأنفسهم أنهم يرثون ما بقى من السهام بعد ذوى الفروض إن وجدوا ولم تستغرق سهامهم التركة ، فإن لم يوجد منهم أحد استحق العصبه بأنفسهم كل التركة ، وإن استغرقت سهام ذوى الفروض التركة لم يستحق العصبه شيئًا منها لقوله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر » <sup>(1)</sup> .

والعصبه بأنفسهم أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض حسب الترتيب الآتى :

(1) تقدم ترجمه .

- 1 - فروع الميت ، وهم : البنون ثم بنوهم وإن نزلوا .
- 2 - أصول الميت ، وهم : الأب ثم الجد الصحيح وإن علا .
- 3 - الخواشي القريبة ، وهم : جزء أب الميت أى إخوته ثم بنوهم وإن نزلوا .
- 4 - الخواشي البعيدة ، وهم : جزء جد الميت وإن علا أى أعمامه ثم بنوهم وإن نزلوا ، وأعمام أبيه وأعمام جده ثم بنوهم وإن نزلوا ، وتسمى هذه الأصناف جهات العصوبة بالنفس .

فجهة البنوة مقدمة على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الأخوة وجهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة ، وكل جهة أقرب للميت من التى تليها .

فإذا توفى الميت عن ورثة من أصحاب الفروض أخذوا فروضهم ، فإن استغرقت كل التركة فلا شئ للعصبة ولألها بقى يرثه العصبة ، وإذا لم يكن هناك أصحاب فروض أصلاً ورث العصبة كل التركة ، فإن كان العصبة واحداً أخذ كل المال بدون احتياج إلى ترجيح ، وإن كان أكثر من واحد يحتاج إلى الترجيح ، فإذا كانوا من جهتين بأن كان بعضهم من جهة البنوة والبعض الآخر من جهة الأبوة قدم الأول ؛ وكذا إن كان بعضهم من جهة الأبوة ، والآخر من جهة الأخوة قدم الأول ، أو كان بعضهم من جهة الأخوة والآخر من جهة العمومة قدم الأول ، وذلك إثارةً للأقرب إلى الميت على الأبعد ، ولا شك أن أبناء الإنسان أظهر اتصالاً به من أصوله وفى طباع الناس إثارةهم على الآباء بالمال والمنافع ، وكلما قربت درجة الفروع قوى الاتصال واشتدت الرغبة فى الإيثار ، والأصول أقرب إلى الإنسان من الإخوة وهم الواسطة فى صلة الأخوة ؛ ولذلك قدموا عليهم فى الإرث ، ومثل ذلك يقال بالنسبة إلى الأعمام ، والتقديم بحسب الجهات يسمى عند الفرضيين : الترجيح بالجهة .

فإذا استورا فى الجهة قدم الأقرب درجة إلى الميت فيقدم الابن على ابن الابن ، والأب على الجد أب الأب ، والأخ على ابن الأخ ، والعم على ابن العم ويسمى : الترجيح بالدرجة .

فإذا استوا في الدرجة قدم الأقوى قرابة فيقدم صاحب القرابتين كالأخ الشقيق على صاحب القرابة الواحدة كالأخ لأب ، وابن الأخ لأبوين على ابن الأخ لأب ، وابن العم لأبوين على ابن العم لأب ، ويسمى : الترجيع بقوة القرابة<sup>(1)</sup> ، فإذا استوا في الجهة والدرجة وقوة القرابة استحق الجميع على السواء .

هذه هي القاعدة العامة في إرث العصابات غير أن قانون المواريث بعد أن درج على مقاسمة الجد الإخوة في الميراث قضى بأن جهة الأبوة لا تقدم مطلقاً على جهة الإخوة ، بل يستثنى منها الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب فإنه لا يقدم عليهم بل يرثون معاً كما تقدم ( م 16 ، 17 ، 18 ) .

### العصوبة بالغير :

والعصبة بغيره : كل أنثى احتاجت في عصبتها إلى الغير وشاركته في تلك العصوبة ، وتنحصر في أربع من النساء فرضهن النصف للواحدة والثلاثان للأكثر من الواحدة وهن البنت الصلبية وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لأب ، فإذا وجد مع كل واحدة منهن عاصب بنفسه في درجتها وقوتها صارت عصبة به فترث معه بالعصيب لا بالفرض ويرثان معاً للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى : ﴿ يُوْصِيكُمُ اللّٰهُ فِيْ اَوْلَادِكُمْ لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْاُنثٰىيْنَ ﴾ [النساء : 11] وقوله تعالى : ﴿ اِنْ كَانُوْا اِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْاُنثٰىيْنَ ﴾ [النساء : 176] .

فالبنات الصليات يعصبن بالأبناء الصليبين ، وبنات الابن يعصبن بمن في درجتهم من إخوتهم أو أبناء أعمامهم ، وكذلك بمن هو أنزل درجة منهم من أبناء أبناء الابن إذا احتجن إليه لاستغراق البنتين فأكثر للثلاثين كما تقدم في مبحثها ، والأخوات الشقيقات يعصبن بالإخوة الأشقاء والأخوات لأب

(1) وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

فبالجهة التقديم ثم بغيره      وبعدها التقديم بالقوة اجمالاً

يعصبن بالإخوة لأب ، وتقدم أن الأخوات الشقيقات أو لأب يعصبن بالجد .  
فإن لم تكن الأنثى صاحبة فرض واجتمعت مع أخيها العاصب كالعمة  
لأبوين مع العم لأبوين فلا يعصبها والمال كله له دونها لكونها ليست صاحبة  
فرض ، بل من ذوى الأرحام ؛ وكذلك بنت العم الشقيق مع ابن العم الشقيق  
لورود النصر في تعصيب البنات بالبنين والأخوات بالإخوة ، وكل من البنات  
والأخوات من أصحاب الفروض فلا يتناول من لا فرض لها من الإناث كما  
ذكر .

وإذا كانت الأنثى صاحبة فرض كالأخت الشقيقة ، ولكن العاصب ليس  
في درجتها كابن الأخ الشقيق أو ليس في قوتها كالأخ لأب ، فإنه لا يعصبها  
ويستثنى من هذا بنت الابن مع ابن الابن الأنزل درجة منها ، فإنه يعصبها إذا  
احتاجت إليه ( م 19 ) .

### العصوبة مع الغير :

والعصبة مع غيره : كل أنثى احتاجت في عصبتها إلى الغير ولم يشاركها  
ذلك الغير في العصوبة ، وهما اثنتان فقط من أصحاب الفروض الأخت  
الشقيقة والأخت لأب إذا لم يكن مع الواحدة منهما أخ معصب ووجدت مع  
بنت صلبية أو أكثر للمتوفى أو بنت ابن أو أكثر وإن نزل ، فترث الأخت  
المذكورة في هذه الحالة مع البنت أو بنت الابن بالتعصيب ، وذلك بأن تأخذ  
البنت أو بنت الابن فرضها ، وتأخذ الأخت الشقيقة أو لأب ما يبقى من  
سهام التركة بعد أصحاب الفروض ، فإن لم يوجد باق لا تستحق شيئاً كأنها  
أخ شقيق أو لأب وهو معنى قول الفرضيين : « اجعلوا الأخوات مع البنات  
عصبة » .

وقد علم مما تقدم أن الغير في العصبة بغيره مذكر هو عصبة بنفسه ( وهو  
الابن أو ابن الابن وإن نزل ، والأخ الشقيق أو الأخ لأب ) فتتعدى بسببه  
العصوبة إلى الأنثى ویرثان معاً بالتعصيب للذكر ضعف الأنثى - وإن الغير في

العصبة مع غيره - ليس عصبة بنفسه ، بل هو أنثى صاحبة فرض ( وهى البنت أو بنت الابن ) إلا أن وجودها شرط لصيرورة الأخت المذكورة عصبة معها فتأخذ ما يبقى بعد أصحاب الفروض ( م 20 ) .

## أمثلة

- |                          |   |
|--------------------------|---|
| 1 - الورثة أب            | ، ابن ابن   |
| $\frac{1}{6}$            | ، الباقي ع  |
| 2 - الورثة ابن           | ، ابن ابن   |
| الكل                     | م ( محجوب من الإرث وله وصية واجبة في حدود الثلث ) . |
| 3 - الورثة ابن           | ، أخ ش : الكل لابن                                  |
| 4 - الورثة أب            | ، أخ ش : الكل للأب                                  |
| 5 - الورثة أخ ش          | ، عم ش : الكل للأخ                                  |
| 6 - الورثة أخ ش          | ، ابن أخ ش : الكل للأخ                              |
| 7 - الورثة أخ لأب        | ، ابن أخ ش : الكل للأخ                              |
| 8 - الورثة ابن           | ، بنت : لهما ع                                      |
| 9 - الورثة جد ص          | ، عم ش : للعجد ع                                    |
| 10 - الورثة أخ ش         | ، أخ لأب : الكل للشقيق                              |
| 11 - الورثة أخوان شقيقان | لهما بالسوية :                                      |
| 12 - الورثة عم لأب       | ، ابن عم ش : الكل للعم                              |
| 13 - الورثة عم ش         | ، ابن عم ش : الكل للعم                              |
| 14 - الورثة زوجة         | ، أخت ش ، أخ لأب                                    |
| $\frac{1}{4}$ ف          | ، $\frac{1}{2}$ ف ، الباقي ع                        |

15 - الورثة بنت ، أخت ش ، أخ لأب ،  
 $\frac{1}{2}$  ف ، الباقي ع ، م لصيرورة الأخت  
 عصبة مع البنت

16 - الورثة بنت ، بنت ابن ، أختان ش  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{8}$  تكملة ، الباقي ع لصيرورتهما عصبة معهما  
 17 - الورثة بنتان ، بنت ابن ابن ، أخ ش

$\frac{2}{3}$  ف ، الباقي ع ، م  
 18 - الورثة بنتان ، بنت ابن

$\frac{2}{3}$  + الباقي ردًا ، لا وبعد القانون لبنت الابن وصية واجبة  
 في حدود الثلث فلها ثلث التركة والباقي للبتين

19 - الورثة بنت ، بنت ابن وابن ابن ، زوج ، أب ، أم  
 $\frac{1}{2}$  ، لا ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{6}$   
 (والمسألة من 12 وعالت إلى 13)

20 - الورثة بنت ، بنت ابن ، زوج ، أب ، أم  
 $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{6}$  تكملة ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{8}$  ،  $\frac{1}{6}$   
 (والمسألة من 12 وعالت إلى 15)

21 - الورثة بنت ، بنت ابن ، ابن ابن ، أخ ش  
 $\frac{1}{2}$  ، الباقي ع ، لا

## الحجب

الحجب لغة : المنع ، واصطلاحًا : منع من قام به سبب الإرث من ميراثه كله أو بعضه بسبب وجود شخص آخر ، والممنوع يسمى محجوبًا ، والمناع يسمى حاجبًا كحجب الجد عن الميراث بالأب ، والمحجوب قد تحقق أهليته للإرث إلا أن وجود الحاجب هو الذى منعه منه بحيث لو لم يكن موجودًا لورث ،

ولا فرق بين أن يكون الحاجب وارثًا كما مثل أو محجوبًا بغيره عن الإرث ، كالأثنين من الإخوة أو الأخوات مع الأب والأم ، فإنهما محجوبان بالأب ومحجبان الأم عن الثلث إلى السدس .

فإن فقد الشخص أهلية الإرث لوجود مانع كالقتل أو اختلاف الدين سمى محرومًا لا محجوبًا ، واعتبر في حق الإرث والحجب معدومًا ، فلا يرث ولا يحجب غيره عن الإرث ؛ ولذا قال الفرضيون : إن المحجوب يحجب غيره ، والمحروم لا يحجب أحدًا من الورثة ( م 23 ، 24 ) .

والحجب نوعان : حجب حرمان : وهو منع الشخص من كل الميراث لوجود شخص آخر كحجب ابن الأخ بالأخ ، وحجب الأخ بالابن ، وحجب نقصان : وهو منع الشخص من فرض وإعطائه فرضًا أقل منه لوجود شخص آخر كحجب الزوجة بالفرع الوارث عن الرُّبع إلى الثُّمن ، وحجب الأم بجمع من الإخوة عن الثلث إلى السدس .

## المحجوبون من أصحاب الفروض

- 1 - الزوجة : لا تحجب حجب حرمان وإنما تحجب حجب نقصان عن الرُّبع إلى الثُّمن إذا كان للزوج فرع وارث ، سواء أكان منها أم من غيرها .
- 2 - الزوج : لا يحجب حجب حرمان وإنما يحجب حجب نقصان عن النصف إلى الرُّبع إذا كان للزوجة فرع وارث ، سواء أكان منه أم من غيره .
- 3 - الأم : لا تحجب حجب حرمان ، وإنما تحجب حجب نقصان عن الثلث إلى السدس بالفرع الوارث مذكرًا كان أو مؤنثًا أو بجمع من الإخوة أو الأخوات ذكورًا أو إناثًا أو مختلطين ، من جهة واحدة أو من جهات مختلفة .
- 4 - الجد الصحيح : يحجب حجب حرمان بالأب ؛ لأنه أدنى به ، وبالجد الصحيح الأقرب منه درجة إلى المتوفى .
- 5 - الجدة الصحيحة : تحجب حجب حرمان أبوية كانت أو أمية بالأم ، وتحجب الجدة الأبوية حجب حرمان بالأب وبالجد الصحيح الذي تدلى به إلى



المتوفى ، وتحجب الجدة البُعدي بالجدّة القرى من أى جهة كانت حجب حرمان .

6 - الأخت الشقيقة : تحجب حجب حرمان بالأب والابن وابن الابن وإن نزل ، واحدة أو أكثر - معها أخ شقيق أو لا .

7 - الأخت لأب : تحجب حجب حرمان واحدة كانت أو أكثر - معها أخ لأب أو لا بما تحجب به الأخت الشقيقة ، وبالأخ الشقيق والأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنت أو بنت الابن وبالأختين الشقيقتين فأكثر إذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها .

8، 9 - أولاد الأم : يحبون حجب حرمان ذكوراً أو إناثاً واحداً أو متعدداً بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر .

10 - بنت الابن : تحجب حجب حرمان واحدة كانت أو أكثر معها ابن ابن أو لا بالفرع الوارث المذكر الأعلى درجة منها وبالبنتين فأكثر أو بنتى الابن فأكثر الأعلى منها درجة إذا لم يكن معها من يعصبها فى درجتها وهو ابن الابن أو أنزل منها درجة ( م 25 - 20 ) .

وقد عالج قانون الوصية أمرها نظراً لحرمانها من الإرث ، ف قضى بأن لها مع الفرع الوارث الأعلى منها وصية واجبة فى حدود الثلث .

ولا تحجب البنت أصلاً وهى من أصحاب الفروض ، بل ترث بالفرض أو بالتعصيب كما تقدم .

وكذلك الأب وهو قد يرث بالفرض ، وقد يرث بالتعصيب ، وقد يرث بهما ولا يحجب أصلاً عن الميراث .

## حجب العصبه النسبية

علم مما قدمناه فى مبحث الإرث بالتعصيب أنه إذا اجتمع عدد من العصبات النسبيين من جهات متعددة كان الترجيح أولاً بالجهة ، فتقدم جهة

البنوة على جهة الأبوة وهذه على جهة الإخوة ، ثم جهة الإخوة على جهة العمومة ، فتحجب الجهة الأقرب الجهة الأبعد ، وإذا اتحدت الجهة واختلعت الدرجة كان الترجيح بقرب الدرجة فالأقرب درجة يحجب الأبعد .

وإذا اتحدت الجهة والدرجة كان الترجيح بقوة القرابة فيرجح ذو القرابتين على ذي القرابة الواحدة ، فيحجب الأقوى قرابة الأبعد ، ومن هذا يعلم أن الابن لا يحجب أصلاً عن الميراث وأنه إنما يرث بالتعصيب .

## مبحث العول

تقدم أنه يبدأ في تقسيم التركة بين الورثة بأصحاب الفروض فيعطى كل ذى فرض فرضه المقدّر له شرعاً ، فقد تستوى سهام أصحاب الفروض ومقدار التركة ، كما إذا تركت الميتة زوجاً وأختاً شقيقة فللزوجة النصف (ف) وللأخت النصف (ف) .

وقد تنقص سهامهم عن مقدار التركة ويوجد هناك عصبية يستحق الباقي منها كما إذا ترك زوجة وبتين وأختاً شقيقاً فللزوجة الثمن (ف) وللبنتين الثلثان (ف) والباقي للأخت تعصيباً ، وتسمى الفريضة في هاتين الحالتين «عادلة» لأخذ كل ذى فرض حقه كاملاً .

وقد تكون سهام الفريضة أقل من مقدار التركة ، وليس هناك عصبية كما إذا ترك أختين شقيقتين ، وأماً فلأختين الثلثان (ف) وللأم السدس (ف) وليس هناك عصبية يأخذ ما أبقتة أصحاب الفروض فيرد الباقي عليهم بنسبة فروضهم .

وتسمى الفريضة في هذه الحالة «ناقصة» وسيأتى بيانها في مبحث الرد .

وقد تزيد سهام الفريضة عن مقدار التركة ، كما إذا كان الورثة زوجاً وأختين شقيقتين فللزوجة النصف (ف) وللأختين الثلثان (ف) فزادت السهام سهماً وصارت سبعة ، وأصل المسألة من ستة ، وتسمى الفريضة في هذه الحالة

«عائلة» من العول بمعنى الارتفاع ، يُقال عال الميزان إذا ارتفع ؛ لأنها بهذه الزيادة قد ارتفعت سهامها إلى أكثر من مقدار التركة<sup>(1)</sup> .

وقد اصطلح الفرضيون على إطلاق «العول» على هذه الزيادة ، فيقولون في المسألة التي فيها نصف وثلاثان أصلها ستة وعالت بسُدسها إلى سبعة ، والتي فيها نصفان وثلاث أصلها ستة وعالت بثُلثها إلى ثمانية وهكذا .

والعول إنما يكون في المسائل التي تزدهم فيها الفروض بحيث تزيد سهام أصحاب الفروض على أصل المسألة ، ولا يتسع المال للوفاء بكل فرض كاملاً فتتقص مقادير الأنصباء في التركة بنسبة الزيادة في عدد السهام .

ففي المثال المذكور (زوج وأختان) إذا أعطى الزوج فرضه كاملاً وهو نصف الستة لا يفي المال بفرض الأختين وهو الثلثان ، وإذا أعطى الأختان فرضهما كاملاً وهو أربعة من ستة لا يفي المال بفرض الزوج وهو النصف فلا بد من قسمة المال بينهما بنسبة فرضيهما ليكون النقص مشتركاً بينهما على قدر السهام ، كما يُقسم مال المدين بين الغرما بالحصص إذا ضاق المال عن الوفاء بجميع الديون ، وكما يقسم ثلث التركة بين الوصايا إذا ضاق عنها جميعها فتجعل التركة سبعة أسهم وهي مجموع نصف الستة وثُلثيها ، للزوج ثلاثة ، وللاختين أربعة ، والزيادة في عدد السهام قد أوجبت النقص في مقادير الأنصبة ، فبعد أن كان للزوج ثلاثة أسهم من ستة أصبح له ثلاثة من سبعة ؛ وكذلك الأختان لهما أربعة أسهم من سبعة بعد أن كانت أربعة من ستة ، فإذا كان المال 21 جنيهاً قُسم على 7 فيخص كل سهم 3 جنيهات ويضربه في 3 يكون نصيب الزوج 9 ، وفي 4 يكون نصيب الأختين 12 .

وأول من حكم بالعول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد وقعت في عهده المسألة

---

(1) في «المغني» ( ١ : ١٠٠ ) والمسائل على ثلاثة أضرب : عادلة وعائلة ورد [ ولاخيرة سماها في «المبسوط» ناقصة ] فالعادلة التي يسوى مالها وفروضها ، والعائلة التي تزيد فروضها عن مالها ، والرد التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبه له ] ١ هـ . ومثله في «المبسوط» للسرغسي .

السابقة التي ضاق مخرجها عن فروضها ، فقال : إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حقه فشاور الصحابة فيها ، فأشار العباس بن عبد المطلب عليه السلام فيها بالعول وقال : أعيّلوا الفرائض ف قضى عمر فيها بالعول وتابعه الصحابة في ذلك ، ودرج عليه جمهور الأئمة وبه أخذ القانون (م 15) .

ويؤد قد علمت أن الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى سنة لا غير وهي النصف والرّبع والثّمن والثّلثان والثّلث والسّدس .

فاعلم أولاً : أن هذه الفروض تخرج من سبعة أصول ، فمخرج النصف اثنان ، ومخرج الرّبع أربعة ، ومخرج الثّمن ثمانية ، ومخرج الثّلثين ثلاثة ، ومخرج الثّلث ثلاثة ، ومخرج السّدس ستة ، وهذه الخارج الخمسة التي هي مقامات هذه الكسور الاعتيادية تسمى الخارج المفردة ، وبقيتها مخارج مركبة وهي الاثنا عشر والأربعة والعشرون <sup>(1)</sup> .

وثانيتها : قد علم بالاستقراء أن أربعة من هذه الأصول لا تعول أصلاً وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية ، فلا عول :

في الاثنين : لأن المسألة إنما تكون من اثنين إذا كان فيها نصفان كزوج وأخت ش أو نصف وما بقي كزوج وأخ ش .

ولا في الثلاثة : لأن الخارج منها إما ثلث وما بقي كأم وأخ ش ، وإما ثلثان وما بقي كسنتين وأخ ش ، وإما ثلث وثلثان كأختين لأم وأختين ش .

ولا في الأربعة : لأن ما يخرج منها إما رُبع وما بقي كزوج وابن ، أو رُبع ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ ش ، أو رُبع وثلث ما يبقى وما بقي كزوجة وأبوين .

ولا في الثمانية : لأن الخارج منها إما ثمن وما بقي كزوجة وابن أو ثمن

(1) الاثنا عشر حاصلة من ضرب المقامين المتباينين (3 ، 4) والأربعة والعشرون حاصلة من ضرب نصف الستة في ثمانية أو نصف الثمانية في ستة ويسميان عديدين متوافقين بالنصف .

ونصف وما بقي كزوجة وبنت وأخ ش .

فلا حول في شيء من مسائل هذه المخارج الأربعة .

وثالثاً : أن ثلاثة منها قد تعول وقد لا تعول ، وهي الستة ، والاثنان عشر ، والأربعة والعشرون .

فأما الستة فتعول بواحد واثنين وثلاثة وأربعة لا غير إلى 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، ويقول الفرضيون : عالت سُدُسُها إلى سبعة وبُثْلُها إلى ثمانية ، وبنصفها إلى تسعة ، وبُثْلُها إلى عشرة .

وأما الاثنان عشر فتعول بواحد وثلاثة وخمسة لا غير إلى 13 ، 15 ، 17 ، فيقال : عالت بنصف سُدُسِها إلى 13 ، وبربعها إلى 15 ، وبربعها وسُدُسُها معاً إلى 17 .

وأما الأربعة والعشرون فتعول بثلاثة فقط إلى 27 ، فيقال : عالت بِثُمْنِها إلى 27 ، وإليك الأمثلة :

- |                                  |   |
|----------------------------------|---|
| 1 - زوج ، أخت ش                  | ، أخت لأم                                       |
| $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{2}$    | ، $\frac{1}{6}$ عالت من 6 إلى 7 .               |
| 2 - زوج ، أختان لأب              | ، أم  |
| $\frac{1}{2}$ ، $\frac{2}{3}$    | ، $\frac{1}{6}$ عالت من 6 إلى 8 .               |
| 3 - زوج ، أختان لأم              | ، أخت لأب                                       |
| $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$    | ، $\frac{1}{2}$ عالت من 6 إلى 8 .               |
| 4 - <sup>(1)</sup> زوج ، أختان ش | ، أختان لأم                                     |
| $\frac{1}{2}$ ، $\frac{2}{3}$    | ، $\frac{1}{3}$ عالت من 6 إلى 9                 |
| 5 - زوج ، أخت ش                  | ، أختان لأم ، أم                                |
| $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{2}$    | ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{3}$ عالت من 6 إلى 9 |

(1) تنقبت هذه المسألة بالفراء عند الفرضيين ؛ لأن الميتة كان اسمها الفراء .

- 6 - <sup>(1)</sup> زوج ، أختان ش ، أختان لأم ، أم ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{2}{3}$  ، عالت من 6 إلى 10
- 7 - زوجة ، أختان ش ، أخت لأم ،  $\frac{1}{6}$  ، عالت من 12 إلى 13
- 8 - زوجة ، أختان ش ، أختان لأم ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{2}{3}$  ، عالت من 12 إلى 15
- 9 - زوجة ، أختان لأب ، أخت لأم ، أم ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{2}{3}$  ، عالت من 12 إلى 15
- 10 - زوجة ، أختان ش ، أختان لأم ، أم ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{2}{3}$  ، عالت إلى 15
- 11 - 3 زوجات ، جدتان ص ، 4 أخوات لأم ، 8 أخوات ش ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، عالت إلى 17
- 12 - زوجة ، بتتان ، أب ، أم ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{2}{3}$  ، عالت إلى 17

وإذا كانت التركة 17 جنيهاً أخذت كل واحدة جنيهاً واحداً فقط وتسمى هذه المسألة بأم الأرامل ؛ لأنهن لم يكن متزوجات حين وقعت .

- 12 - <sup>(2)</sup> زوجة ، بتتان ، أب ، أم ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ، عالت إلى 24

(1) تسمى ذات الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة ما فرغت ، فشبهت بطائرة مع أفرانها ؛ لأب عالت بشقي أصنها وهو ستة بن عشرة وهو أكثر ما تعول له الستة ، وتسمى الشريحية لقضاء شريح فيها بأن للزوج ثلاثة أعشار المال تبعاً لعمر ﷺ ، فإذا كان المال 60 جنيهاً قسم إلى عشرة أسهم ، فيخص كل سهم ستة حبيبات وصرب في الثلاثة الأسهم التي للزوج في أصل القرينة يكون له 18 جنيهاً ، وفي الأربعة الأسهم التي للشقيقتين يكون هما 24 جنيهاً ، وفي السهمين اللذين للأختين لأم يكون هما 12 جنيهاً ، وفي السهم الذي للأم يكون لها ستة ، وجملة ذلك 60 جنيهاً .

(2) هذه المسألة تعرف بالمشيرة ؛ لأن علياً كرم الله وجهه أفق فيها بذلك على البديهة حين سئل عنها وهو عن مير الكوفة ، ولا قال له السائل متعتك ؛ أليس للزوجة الثمن ؟ قال : صار ثمنها ثمناً ومضى في حيلته =

## الرد على ذوى الفروض

ذهب عليّ عليه السلام وكثير من الصحابة والتابعين إلى أن أصحاب الفروض إذا لم تستوعب فروضهم سهام التركة ، بل بقى شيء من سهام التركة بعد فروضهم وليس هناك عصة يستحقونه وجب رد الباقي على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم إلّا الزوجين ، فإنه لا يرد عليهما بحال ، ودليل الرد قوله تعالى في سورة الأنفال : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال : 75] فإن معناه أن الأقارب الذين تربطهم صلة الرحم والقربة أولى من غيرهم بجميع ميراثه بسبب هذه الصلة .

وقد دلت آية الموارث في سورة النساء على استحقاق كل واحد منهم فرضه المقدّر له ، فعلاً بالآيتين جعل لكل واحد منهم فرضه بآية الموارث ، ثم يجعل ما بقى من السهام مستحقاً لهم بصلة الرحم بآية الأنفال ويقسم عليهم بنسبة فروضهم ، وإذا كان مبنى الرد هو الرحم والقربة كما تنفيذه الآية فلا يرد على الزوجين ؛ لأن ميراثهما بسبب آخر غير الرحم والقربة وهو الزوجية . والرد لا يتأتى إلّا على ثمانية من أصحاب الفروض ، وهم الأم والجدّة الصحيحة ، والبنات وبنات الابن والأخت الشقيقة ، والأخت لأب والأخت لأم ، والأخ لأم .

أما الأب والجد فلا يتصور الرد عليهما ؛ لأن الرد إنما يكون عند عدم وجود عصة يستحقون باقي السهام ، وهما يرثان بالتعصيب ما أبقته أصحاب الفروض .

وأما الزوج والزوجة فقد علمت أنه لا يرد عليهما بحال .

وإلى هذا ذهب الحنفية والحنابلة كما ذكره ابن قدامة في « المغني » .

---

« تصحوا من طئته ، وبهائه : أد الروجة كان ذا الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين فصار لها بالعدل ثلاثة من سعة وعشرين وهي النسخ .

وذهب عثمان رضي الله عنه إلى أنه يرد على أحد الزوجين كما يرد على غيرهما ؛ لأن الغنم بالغرم ، فكما أن بالعول ينقص نصيبهما يجب أن يزيد بالرد نصيبهما .

وذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه إلى أنه لا يرد على أحد من أصحاب الفروض شيء بعد ما أخذوا فرائضهم ، بل يوضع الباقي في بيت المال ، وبه أخذ عروة والزهرى وإليه ذهب مالك والشافعى ، وعمله على المعتمد عند المالكية والمفتى به عند متأخرى الشافعية إذا انتظم بيت المال ، وألا يرد على ذوى الفروض بنسبة فروضهم ، وروى عن الشافعى أنه يفوض أمره إلى رأى الإمام .

واستدل زيد رضي الله عنه ومن تابعه بأن الله تعالى بيّن نصيب كل وارث من أصحاب الفروض بالنص الظاهر ، فلا يجوز الزيادة عليه ؛ لأن في الزيادة مجاوزة الحد الذى حدّه الله ، وقد قال بعد آية الموارث : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَّقِ اللَّهَ يُدْخِلْهُ نَارًا كَالَّذِي هُمْ يَخْلَدُونَ ﴾ [ النساء : 14 ] .

فألحق الوعيد بمن جاوز الحد المشروع ، وفي الرد عليهم زيادة على ما قدر لكل واحد منهم ، فوجب وضعه في بيت المال لمصالح المسلمين عامة .

وقد أخذ القانون بمذهب على رضي الله عنه ومن تابعه من الأئمة فنص في المادة ( 30 ) على أنه إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصبه من النسب يرد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم .

واستثنى حالة واحدة أخذ فيها بمذهب عثمان رضي الله عنه وهى ما إذا مات أحد الزوجين عن الآخر وليس له وارث من أصحاب الفروض ، ولا من العصباء النسبية ، ولا من ذوى الأرحام ، فإن الحى منهما يأخذ فرضه ويرد الباقي عليه لأولوته ، ولما فيه من المصلحة الظاهرة ؛ ولذا جعل الرد على أحد الزوجين مؤخرًا عن ميراث ذوى الأرحام .





## أمثلة

نذكر هنا الأمثلة وطريقة حلها ، وقواعد مسائل الرد كما ذكرها  
الفرضيون في هذا الباب ، شحذاً للأذهان ، وليسهل على من يطالعها الرجوع  
إلى المطولات ، مراعين في ذلك الإيضاح والاختصار :

- 1 - الورثة - أخت ش فقط ، لها كل التركة فرضاً ورداً .
- 2 - الورثة - بنتان فقط ، لهما التركة بالسوية فرضاً ورداً .
- 3 - الورثة<sup>(1)</sup> - أربعة إخوة لأم ، لهم التركة أرباعاً فرضاً ورداً .
- 4 - الورثة - جدة ص ، أخت لأم

المسألة من 6 وسهامهما المستحقة  
لهما 2 فتجعل الاثنين أصل المسألة  
في الرد وتقسم التركة بينهما نصفين  
فرضاً ورداً

$$\left. \begin{array}{l} \frac{1}{6} \\ 1 \end{array} \right\} \quad \frac{1}{8} \\ \left. \begin{array}{l} \frac{1}{6} \\ 1 \end{array} \right\} \quad \frac{1}{8}$$

- 5 - الورثة - أم ، أخوان لأم

المسألة من 6 للأم الثلث واحد  
وللأخوين لأم الثلث اثنان ومجموع  
سهامهم التي استحقوها من الستة فرضاً  
ثلاثة فتجعل أصل المسألة في الرد وتقسم  
التركة أثلاثاً للأم واحد وللأخوين لأم  
اثنان فرضاً ورداً

$$\frac{1}{3} \quad \frac{1}{6}$$

(1) ذكر في «السراجية» أن مسائل الرد أربعة أقسام : لأن الموجود في المسألة إما صنف واحد ممن يرد  
عليه ما فضل ، وإما أكثر من صنف واحد ، وعلى التقديرين إما أن يكون في المسألة من لا يرد عليه (وهو  
أحد الزوجين) أو لا يكون .

فالقسم الأول : أن يكون في المسألة صنف واحد ممن يرد عليه وليس فيها أحد الزوجين ، فإن كان  
مصرفاً أخذ جميع التركة فرضاً ورداً كما في المثال (1) [ وإن كان متعدداً قسمت التركة على عدد الزوجين  
لساويهم في الاستحقاق فرضاً ورداً ] كما في المثالين (2، 3) [ اهـ بإيضاح .

6 - الورثة - بنت ، بنت ابن ( المسألة من 6 للبنت النصف 3 ولبنت الابن  
السُدس واحد ومجموع سهامها أربعة فتجعل  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{2}{3}$   
أصل المسألة في الرد وتقسم التركة بينهما  
أرباعًا للبنت 3 فرضًا وربعًا ولبنت الابن واحد  
فرضًا وربعًا )

7 - الورثة - بنت ، أم ( كسابتها )

8 - الورثة - أخت ش ، أخت لأب ( كسابتها )  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$

9 - الورثة - أخت لأب ، أخت لأم ( كسابتها )  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$

10 - الورثة - بنتان ، أم ( المسألة من 6 للبنتين ثلثاها 4 وللأم سدسها  
 $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{2}{3}$  واحد ومجموع سهامهن المستحقة هن خمسة فتجعل  
أصل المسألة في الرد وتقسم التركة أخصًا للبنتين  
4 فرضًا وللأم واحد فرضًا وربعًا )

11 - الورثة - أختان ش ، أم ( كسابتها )

$\frac{1}{6}$  ،  $\frac{2}{3}$   
1 4

12 - الورثة - بنت ، بنت ابن ، أم ( كسابتها )

$\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$   
1 1 3

13 - الورثة - أخت ش ، أخت لأب ، أم ( كسابتها )

$\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{2}$   
1 1 3

14 - الورثة - أخت ش ، أختان لأم (كسابتها)

$$\frac{1}{3} ، \frac{1}{2}$$

15 - الورثة - أخت ش ، أم (كسابتها)

$$\frac{1}{3} ، \frac{1}{2}$$

16 - الورثة - <sup>(1)</sup> بنت ، 3 بنات ابن (المسألة من 6 للبنت نصفها 3 ولبنات

$$\frac{1}{3} ، \frac{1}{6}$$

الابن سُدسها واحد ومجموع السهام 4 فتجعل أصل المسألة والواحد لا يقبل القسمة على عدد البنات فيضرب عددهن في أصل المسألة وهو أربعة أى  $4 \times 3 = 12$  ثم يقسم الناتج أربعًا فيعطى ثلاثة أرباعه للبنت وهو 9 ورُبعه لبنات الابن الثلاث وهو 3 لكل واحدة منهن سهم)

17 - الورثة - زوج ، بنت ابن

$$\frac{1}{4} \text{ ف ، } \frac{1}{2} \text{ ف + الباقي ردًا (مأخذ فرض الزوج هنا 4 فيعطى ربعه وهو واحد والباقي يعطى لبنت الابن فرضًا وردًا )}$$

(1) القسم الثاني : أن يكون في المسألة صنفان أو ثلاثة ممن يرد عليهم وليس فيها أحد الزوجين فيجعل أصل المسألة مجموع سهامهم التي استحقوها والتي أدخلت من خرج المسألة كمعد 2 في المثال (4) وعدد 3 في المثال (5) وعدد 4 في الأمثلة (6 - 9) وعدد 5 في الأمثلة (10 - 15) وتقسم التركة على هذا العدد إن قبل القسمة الصحيحة فيعطى كل وراث حظه فرضًا وردًا كما في هذه الأمثلة ، وأما إذا لم يقبل القسمة الصحيحة كمعد واحد في المثال (16) فيضرب عدد رأس من أتكسر العدد عليه في العدد الذى جعل أصل المسألة أى  $4 \times 3$  في هذا المثال والناتج يقسم بينهم على حسب سهامهم التي جعلت أصل المسألة 4 هـ . بإيضاح .  
وفي شرح الرحبية : يعمل عدد المجتمع من الفروض أصل مسألة الرد ولا ينظر إلى الباقي من أصل مسألة تلك الفروض كأنه لم يكن 4 هـ . بإيضاح .

18- الورثة زوج ، 3 بنات

$$\frac{1}{4} \text{ ف ، } \frac{2}{3} \text{ ف + الباقي ردًا (مأخذ فرض الزوج هنا 4 فيعطى رُبعه وهو واحد والباقي للبنات}$$

الثلاث أثلاثًا بينهما فرضًا وردًا)

19- الورثة - زوج ، 6 بنات

$$\frac{1}{4} \text{ ف ، } \frac{2}{3} \text{ ف + الباقي فرضًا وردًا (يعطى للزوج الربع وهو واحد والباقي 3 للبنات الست وهو لا}$$

ينقسم عليهن قسمة صحيحة وبما أن بين عدد 3 وعدد 6 توافقًا بالثلث أي لكل منهما ثلث فيضرب ثلث الستة وهو 2 في أصل المسألة وهو 4 فيحصل 8 يعطى للزوج رُبعها 2 والباقي 6 يعطى للبنات الست فرضًا وردًا .

وإن شئت ضربت عدد البنات في أصل المسألة أي  $4 \times 6 = 24$  للزوج رُبعه 6 والباقي 18 للبنات الست لكل واحدة 3 سهام ) .

20 - الورثة - <sup>(1)</sup>زوج ، 5 بنات

$$\frac{1}{4} \text{ ، } \frac{2}{3} \text{ + الباقي ردًا (كالسابقة غير أن بين عدد 3 وعدد 5 تباينًا فيضرب } 5 \times 4 = 20 \text{ ويقسم على}$$

أربعة وهي مجموع السهام المستحقة فيعطى الزوج رُبعه وهو 5 والباقي للبنات الخمس لكل بنت 3 سهام)

(1) [والقسم الثالث] : أن يكون في المسألة صنف واحد ممن يرد عليه مع أحد الزوجين فيعطى أحد الزوجين فرضه من أقل خارج ، ويقسم الباقي على عدد رموس من يرد عليه فإذا صحت القسمة فذاك كما في المثالين 17 و 18 وإن لم يصح القسمة يضرب وفق عدد رموسهم فيخرج فرض أحد الزوجين إن كان هناك توافق بين عدد الرموس وذلك الباقي ، ثم يقسم الناتج بينهم على حسب سهامهم كما في المثال (19) أو يصر عدد الرموس فيخرج فرض أحد الزوجين إن كان هناك تباين بين عدد الرموس وبين ذلك الدق ثم يقسم الناتج كذلك كما في المثال (20) هـ . يوضح .

21 - الورثة - زوجة ، 4 جدات ، 6 أخوات لأم ( تعطى الزوجة واحدًا من 4 وهو أقل مخرج فرضها  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{1}$  ) والباقي 3 يقسم على من يرد عليه باعتبار أن صاحب السدس يستحق نصف الثلث فيخصص الجدات واحد والأخوات لأم اثنان ، غير أن الواحد لا ينقسم على الجدات وهن أربع وبينه وبين عدد 4 تباین وعدد الاثني لا يقسم على عدد الأخوات وهو 6 وبينهما توافق بالنصف ( لكل واحد نصف ) فنحفظ نصف الستة وهو 3 .

ثم نقارن بين عدد رهوس الجدات وهو 4 ووفق عدد رهوس الأخوات وهو 3 فنجدهما متباينين فنضرب أحدهما في الآخر ، أي  $4 \times 3 = 12$  ثم نضرب الناتج في أصل المسألة وهو 4 الذي هو مجموع السهام فينتج 48 فيعطى الزوج رُبعه 12 والباقي 36 يقسم أنلاثًا للجدات الأربع ثلثه وهو 12 ولكل جدة 3 سهام وللأخوات لأم ثلثاه وهو 24 لكل أخت 4 سهام وبذلك حصل كل وارث على نصيبه فرضًا وردًا ) .

22 - الورثة - 4 زوجات ، 9 بنات ، 6 جدات ( المسألة من 24 ولكنها مسألة ردّية فترد إلى أقل مخرج فرض الزوجة وهو 8 فتعطى الزوجات الثمن وهو واحد وهو لا ينقسم عليهن والباقي 7 يستحقه باقي الورثة فرضًا وردًا )

ولمعرفة مخرج فروض الفريقين (من يرد عليه ومن لا يرد عليه) ننظر في مسألة من يرد عليهم على حدة ، فنرى أن مجموع السهام المستحقة لهم خمسة ؛ لأن نسبة السُّدس إلى الثلثين الربع وهما أربعة والمجموع خمسة فيضرب هذا العدد في مخرج فرض الزوجة وهو 8 فينتج 40 يعطى للزوجات ثُمته وهو 5 والباقي وهو 35 يُقسم أخماساً فيعطى للجندات خمسة وهو 7 ويعطى للبنات أربعة أخماسه وهو 28 سهمًا .

وإذا أردت أن تصحح المسألة بحيث تعرف نصيب كل واحد من هؤلاء الورثة فالطريقة كما في «السراجية» ما يأتي :

أولاً : أن عدد الزوجات 4 وسهامهن 5 (كما سبق) وبين العددين تباين وعدد البنات 9 وسهامهن 28 (كما سبق) وبين العددين تباين .  
وعدد الجندات 6 وسهامهن 7 (كما سبق) وبين العددين تباين .

ثانياً : بالمقارنة بين الأعداد 4 ، 9 ، 6 نرى أن بين العدد 4 ، 6 توافقاً بالنصف فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ، والحاصل 12 وبين عدد 12 والعدد 9 توافق بالثلث فنضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر ، والحاصل 36 .  
ثالثاً : نضرب هذا الحاصل وهو 36 في 40 وهو مجموع سهام التركة كما سبق فيكون الناتج 1440 سهمًا .

فتعطى الزوجات ثُمته وهو 180 ليكون لكل واحدة 45 سهمًا وبطرحه من 1440 يبقى 1260 فيعطى أربعة أخماسه للبنات التسع وهو 1008 أسهم لكل بنت 112 سهمًا ، ويعطى خُمسه للجندات الست وهو 252 سهمًا ليكون لكل جدة 42 سهمًا<sup>(1)</sup> .

(1) و[القسم الرابع] : وهو الأخير أن يكون في المسألة صفان ممن يرد عليهما وفيها أحد الزوجين ، فالطريقة أن يُقسم الباقي من مخرج فرض أحد الزوجين على مسألة من يرد عليه ، فإن صحت لقسمة فذاك (كما في مثل 1 ، 2) حيث قسم الباقي من الأربعة ، وهو 3 على نصيب الجدات ، وهو 1 ونصيب لأخوات لأم ، وهو 2 والمجموع 3 فنخص الجدات واحد ونخص الأخوات لأم اثنتان) .  
وإن لم تصح القسمة فالطريقة أن تضرب جميع المسألة من يرد عليه في مخرج فرض أحد الزوجين والناتج هو مخرج فروض الفريقين (ففي المثال 22 يضرب 5 وهو جميع مسألة البنات والجندات في 8 ، وهو مخرج =

## ميراث ذوى الأرحام

ذو الرحم لغة : من تربطه بالإنسان آصرة القربى سواء أكان من أصحاب الفروض أم من العصبات ، أم من غيرهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال : 75] وما ورد في السنة في فضل صلة الرحم ، فإنه لا يختص بصنف معين من القرابة ، بل يعمهم جميعاً ، ولكن علماء الميراث خصوا بعض القرابة باسم أصحاب الفروض وهم الذين فرض لهم الله تعالى سهماً معينة في التركة ، وبعض القرابة باسم العصبات وهم الذين لم تعين لهم سهام في التركة ، وإنما يستحقون ما أبقتة أصحاب الفروض من السهام أو يستحقون كل التركة إذا لم يكن للمتوفى ورثة من أصحاب الفروض وخصوا من ليسوا أصحاب فروض ولا عصبات من الأقارب باسم « ذوى الأرحام » تمييزاً لأنواع القرابات المختلفة في الأحكام فلا يسمون أصحاب الفروض والعصبات ذوى الأرحام ، فلو الرحم كل قريب ليس صاحب فرض ولا عصبه ذكراً كان أو أنثى واحداً أو متعدداً .

وقد اختلف الصحابة والتابعون والأئمة في توريث ذوى الأرحام ، فذهب من الصحابة على وابن عباس ومعاذ بن جبل وأبو عبيدة بن الجراح رضى الله

« فرض أحد الزوجين والناتج 40 ، وهو خرج فروض الزوجات والبنات والجدات ) .

ولمعرفة حصة كل فريق في هذا الناتج يضرب سهام أحد الزوجين من أقل محارج فرضه في مسألة من يرد عليه ، فالخامس هو نصيب فريق أحد الزوجين ( ففى المثال 22 بضرب  $5 \times 1 = 5$  وهو نصيب الزوجات كلهن ) ويضرب سهام كل فريق ممن يرد عليه من مسائلهم فيما بقى من خرج فرض أحد الزوجين ، فلناتج هو نصيب فريق من يرد عليه ( ففيه يضرب 4 وهو سهام البنات من المسألة في 7 الباقية بعد فرض الزوجات من الثمانية = 28 ، وهو نصيب البنات كلهن ، ويضرب 1 ، وهو سهم الجدات من المسألة في 7 المذكورة والناتج 7 ، وهو نصيب الجدات كلهن ) .

وود أردت أن تعرف نصيب كل واحدة من الفريقين بالطريقة إذا انكسر عدد السهام المأخوذ من خرج فروض الفريقين عن البعض أو الجميع ( كما في هذا المثال ) أن تصحح المسألة طبقاً لقواعد التصحيح المبينة . هـ .  
يرى صاح ، وقد بيانه في لصلب يوضح كما يبيناه طريقة معرفة حصة كل فريق من خرج فروض الفريقين بما هو أبسر وأسهل والله أعلم .

عنهم ، بل الخلفاء الراشدون جميعًا ، ومن التابعين شريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد إلى أنهم يرثون إذا لم يكن للميت ورثة من أصحاب الفروض والعصبات النسبيين لقوله تعالى في سورة الأنفال : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأنفال : 75] إذ معناه أن بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتبه الله وحكم به ، فدل على استحقاقهم الإرث بالوصف العام وهو القرابة والرحم بلا فرق بين ذوى الفروض والعصبات وغيرهم ، وقد فصل الشارع في الكتاب ميراث أصحاب الفروض والعصبات بعضهم من بعض بالوصف الخاص فبقى الإرث لسائر ذوى الأرحام بالوصف العام فكان إرثهم ثابتًا بالكتاب .

وكذلك ثبت إرثهم بالسنة ، فقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الخال وارث من لا وارث له » (رواه الترمذى وقال : حديث حسن) <sup>(1)</sup> ، وقضى رسول الله ﷺ بتوريث أبى لبانة بن عبد المنذر من خاله ثابت بن الدحداح <sup>(2)</sup> .

وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه ومن تابعهم وابن أبى ليلى والحسن بن صالح ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية وخلق كثير <sup>(3)</sup> .

وذهب زيد بن ثابت وابن عباس رضى الله عنهم في رواية ضعيفة عنه إلى أنه لا ميراث للذوى الأرحام ، فإذا لم يوجد للمتوفى ورثة من أصحاب الفروض والعصبات يوضع ماله في بيت المال ، وتابعهما في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وبه قال مالك والشافعى <sup>(4)</sup> والأوزاعى ومكحول وأهل المدينة والظاهرية ومنهم ابن حزم ، وقيل في بعض الشروح : إن أصحاب الشافعى يفتنون اليوم بتوريثهم لفساد بيت المال .

(1) أخرجه الترمذى (2105) .

(2) أخرجه البيهقى في « السنن الكبرى » (215/6) .

(3) منهم متأخرو المالكية والشافعية .

(4) وهو مذهب متقدمى المالكية والشافعية .



واستدل لهذا المذهب بأن الله تعالى بيّن في آية الموارث نصيب أصحاب الفروض والعصبات ولم يذكر شيئاً من الميراث لذوي الأرحام ، ولو كان لهم ميراث لبيّن ، فتورثهم مع ذلك زيادة على الكتاب ، وذلك لا يجوز بخبر الواحد والقياس .

وقد علمت من دليل الجمهور الجواب عنه ، وأن تورثهم ليس زيادة على الكتاب بل هو ثابت به ، فإن استحقاق الإرث بالوصف العام لا يتأق استحقاقه بالوصف الخاص ، والنص على الإرث بالثاني لا ينفي الإرث بالأول ، بل آية الأنفال دالة على إرثهم كما سبق .

وقد أخذ قانون الموارث بمذهب الجمهور فنص على تورثهم وعلى مرتبتهم في الإرث .

والقائلون بتورثهم أصناف ثلاثة كما في « المبسوط والمغنى » :

### الصنف الأول :

أهل القرابة ومنهم الحنفية وبينه في « السراجية » بأن إرث ذوي الأرحام باعتبار معنى العصوبة ؛ ولذا قدم في الأصناف الأربعة الآتية الأقرب فالأقرب ويستحق الواحد منهم جميع المال وفي العصوبة الحقيقية تكون زيادة القرب تارة بقرب الدرجة ، وأخرى بقوة السبب كما في تقديم البنوة على الأبوة ؛ فكذلك فيما فيه معنى العصوبة يثبت التقديم بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السبب ، فإذا مات عن بنت وبنت وأخت كان الميراث للأولى ؛ لأنها أقرب من الثانية .

وسموا أهل القرابة ؛ لأنهم يقدمون في الإرث الأقرب فالأقرب . كتقديم الأقرب فالأقرب في العصبات ، وقد درج القانون عليه في ذوي الأرحام <sup>(1)</sup> .

---

(1) وهذه الطريقة أخذ فقهاء المذهب الحنفى وهو مذهب على بن أبى طالب عليه السلام ولكن أئمة الحنفية

اختلفوا في كيفية التورث به .

## الصف الثاني :

أهل التنزيل ومنهم علقمة والشعبي ومسروق وأبو نعيم وأبو عبيدة ونعيم ابن حماد والحسن بن زياد والأئمة الثلاثة على المعتمد ، وسموا بذلك ؛ لأنهم ينزلون كل واحد من ذوى الأرحام منزلة من ينزل به فينزل كل فرع منزلة أصله ، وينزل أصله منزلة أصله ، وهكذا درجة درجة إلى أن تصل إلى أصل وارثه إلا الأخوال والخالوات فينزلون منزلة الأم ، وإلا الأعمام للأم والعمتات فينزلون منزلة الأب على الأرجح ، فينزلون بنت البنت منزلة البنت ، وبنت الأخت منزلة الأخت وهكذا ، قال في «المبسوط» : إنهم ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق<sup>(1)</sup> .

ففي بنت بنت ، وبنت أخت يجعلون المال بينهما نصفين بمنزلة ما لو ترك المتوفى بنتاً وأختاً ، فإن للبنت النصف فرضاً ، وللأخت الباقي بالتعصيب معها .  
وفي بنت بنت ، وبنت بنت ابن يجعلون المال أرباعاً بينهما كأنه ترك بنتاً وبنت ابن .

## أمثلة

### على مذهب أهل التنزيل

- 1 - الورثة : بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت  
المال لها لا كأن الميت ترك بنت ابن وبنت بنت
- 2 - الورثة : أب أم أم ، أم أبي أم  
المال له لا كأن الميت ترك أم أم وأب أم
- 3 - الورثة : بنت بنت ابن ، ابن وبنت من بنت ابن آخر  
 $\frac{1}{2}$   $\frac{1}{2}$  لهما أثلاثاً كأنه ترك ابنتين

(1) وهذا الرأي أخذ الخنابلة والمتأخرون من فقهاء الشافعية والمالكية وهو مذهب الجمهور ، وانفق المالكية والشافعية والحنابلة على معظم قواعد التوريث لذوى الأرحام بالتنزيل واختلفوا في بعضها .

4 - الورثة : ابن أخ لأم ، بنت أخ لأم

$\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{2}$  لأنه لا يفضل بين الذكر والأنثى في ولد الأم .

5 - الورثة : بنت أخ ش ، بنت أخ لأب ، بنت أخ لأم

الباقى ، لا  $\frac{1}{6}$  كأنه ترك أختا ش ، أختا لأب ، أختا لأم .

6 - الورثة : خال ش ، خال لأب ، خال لأم

الباقى ، لا  $\frac{1}{6}$  كأن الأم تركت أختا ش وأختا لأب ، وأختا لأم

7 - الورثة : خالة ش ، خالة لأب ، خالة لأم

$\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{6}$  ،  $\frac{1}{6}$

كأن الأم تركت أختا ش وأختا لأب وأختا لأم

وباعتبار الرد نقسم التركة خمسة أسهم

8 - الورثة : بنت عم ش ، بنت عم لأب ، بنت عم لأم

المال لها ، لا ، لا كأنه ترك عمًا ش ، عمًا لأب ، عمًا لأم

9 - الورثة : بنت أخ لأم ، بنت عم ش

$\frac{1}{6}$  ، الباقى كأنه ترك أختا لأم وعمًا ش

الصف الثالث :

أهل الرحم وسموا بذلك ؛ لأنهم سوا بين الأقرب والأبعد والذكر والأنثى في الاستحقاق ، وأثبتوا الاستحقاق بأصل الرحم ، فإذا وجد بنت بنت ، وبنت بنت خال فالمال بينهما بالسوية عندهم ، وهم طائفة قليلة .

ومذهبهم قد هجر كما في شرح الرحية<sup>(1)</sup> .

وقد أخذ القانون في ميراث ذوى الأرحام بمذهب الإمام أبي يوسف لسهولة ووضوحه ، وأفتى به مشايخ بخارى كما سياتى ومنين الأحكام طبقاً له فنقول :

## أصناف ذوى الأرحام

ذوو الأرحام منحصرون في الأصناف الأربعة الآتية :

### الصنف الأول :

من ينتسب إلى الميت لكونه أصله وهم :

- 1 - أولاد البنات وإن نزلوا ذكوراً كانوا أو إناثاً .
- 2 - وأولاد بنات الابن وإن نزل سواء أكان الأولاد ذكوراً أم إناثاً ( فابن البنت وبنت البنت وابن بنت الابن وبنت بنت الابن من ذوى الأرحام ) .

### الصنف الثانى :

من ينتسب إليهم الميت لكونهم أصوله وهم :

- 1 - الجدة غير الصحيح<sup>(2)</sup> وإن علا كأم أم الميت ، وأبى أبى أمه .
- 2 - والجدة غير الصحيحة وإن علت كأم أبى الأم ، وأم أم أبى الأم .

### الصنف الثالث :

من ينسب إلى أبوى الميت لكونهما أصلاً جامعاً لذلك المنتسب وللميت وهم :

---

(1) لأنه يختلف القياس الذى يقضى بتوريث ذوى الأرحام على نظام الإرث أو على نظام توريث أصولهم من أصحاب الفروض والعصبات ولم يأخذ به أحد من الأئمة الأربعة وأصحاب المذاهب المعروفة فنشر (2) أما الجد الصحيح والجدة الصحيحة فهما من أصحاب الفروض كما سبق .

- 1 - أولاد الأخوات مطلقاً وإن نزلوا سواء أكان الأولاد ذكوراً أم إناثاً وسواء أكانت الأخوات شقيقات أم لأب ، أم لأم .
- 2 - وبنات الإخوة مطلقاً سواء أكان الإخوة أشقاء أم لأب ، أم لأم وأولادهم وإن نزلوا .
- 3 - وبنات أبناء الإخوة الأشقاء أو لأب وإن نزلوا وأولادهم وإن نزلوا .
- 4 - وأبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا (أما أبناء الإخوة الأشقاء أو لأب فهم عصبات) .

### الصنف الرابع :

من يتنسب إلى جدى الميت وهما أبو الأب ، وأبو الأم ، سواء أكانا قريبين أم بعيدين أو إلى جدتيه وهما أم الأب ، وأم الأم ، سواء أكانتا قريبتين أم بعيدتين . وهم ست طوائف :

الأولى : أعمام الميت لأم (أى من جهة الأم) وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأب أو لأم (أما الأعمام لأبوين أو لأب فهم من العصبات) .

الثانية : أولاد من ذكروا فى الطائفة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

الثالثة : أعمام أبى الميت لأم - وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأب أو لأم - وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأب أو لأم .

الرابعة : أولاد من ذكروا فى الطائفة السابقة وإن نزلوا - وبنات أعمام أبى الميت لأبوين أو لأب - وبنات أبنائهم وإن نزلوا - وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

الخامسة : أعمام أبى أبى الميت لأم - وأعمام أبى أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأب أو لأم - وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأب أو لأم .

السادسة : أولاد من ذكروا في الطائفة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام  
أبي أبي الميت لأبوين أو لأب - وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا  
وإن نزلوا وهكذا ( م 31 ) .

والأصناف الأربعة المذكورة مقدم بعضها على بعض في الإرث على حسب  
الترتيب السابق فيقدم الصنف الأول على الثاني والثاني على الثالث ، والثالث  
على الرابع كما في ترتيب العصبات إذ تقدم جهة البنوة على جهة الأبوة وهذه  
على جهة الإخوة وجهة الإخوة على جهة العمومة ، وهو المقتضى به عند الحنفية  
ووجهه « شارح السراجية » بأن ذوى الأرحام يرثون على سبيل التعصيب من  
وجه ؛ لأنهم يرثون بالقرابة النسبية وليس لهم سهم مقدر كما أن حال العصوية  
كذلك ، ويقدم منهم الأقرب فالأقرب ، فوجب قياسهم في التوريث على  
العصبات من كل وجه وقد قدم في العصبات من كل وجه بنو أبناء الميت على  
الجد الصحيح وسائر العصبات ، فكذا في ذوى الأرحام يقدم أولاد البنات على  
الجد غير الصحيح ا هـ . وعليه درج القانون .

وكذلك طوائف الصنف الرابع مقدم بعضها على بعض في الإرث على  
حسب الترتيب المذكور فتقدم الطائفة الأولى على الثانية ، والثانية على الثالثة  
وهلم جرأ إلى الطائفة الأخيرة .

فإذا مات المتوفى وليس له وارث من أصحاب الفروض النسبية ولا من  
العصبات النسبية وليس هو أحد الزوجين وله قرابة من ذوى الأرحام كانت  
التركة كلها لهم ميراثاً .

وإذا كان معهم أحد الزوجين كان لهم ما بقى من التركة بعد فرض أحد  
الزوجين لما علمت من أنه لا يرد على أحد الزوجين مع وجود أحد من ذوى  
الأرحام .

وإذا كان الموجود من ذوى الأرحام فرداً واحداً من أى صنف من الأصناف  
الأربعة استحق التركة كلها أو ما بقى منها بعد فرض أحد الزوجين كما يستحقه

العاصب من أى جهة من جهات العصوبة الأربعة إذا انفرد .

وإذا كان الموجود منهم أفرادًا متعددين فإن كانوا من أصناف مختلفة قدم من كان من الصنف الأول على سائر الأصناف ، ومن كان من الصنف الثانى على الثالث والرابع ، ومن كان من الصنف الثالث على الرابع كما يراعى فى طوائف الصنف الرابع ما سبق من الترتيب .

وإن كانوا من صنف واحد فإن اختلفت درجاتهم قدم فى الإرث أقربهم درجة إلى المتوفى ، فإن استووا فى الدرجة قدم الأقوى منهم قرابة ، فإن كانوا سواء فى قوة القرابة اشتركوا فى الميراث ، فإن كانوا ذكورًا فقط أو إناثًا فقط قسمت التركة بينهم بالسوية ، وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين .

## توريث الصنف الأول

وإذا تعدد ذوى الأرحام من الصنف الأول فأولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة كبنت البنت فإنها أولى من بنت بنت الابن ؛ لأن الأولى تدلى إليه بواسطة واحدة ، والثانية تدلى بواسطة ، فإن استوت درجاتهم فى القرب بأن كانوا جميعًا يدلون إلى الميت بدرجتين أو ثلاث درجات مثلاً فأولاهم بالميراث من يدل بصاحب فرض<sup>(1)</sup> فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم ؛ لأنه أقوى منه كبنت بنت الابن فإنها أولى بالميراث من ابن ابن البنت ؛ لأن الأولى تدلى بأماها وهى صاحبة فرض ، والثانى يدل بأبيه وهو من ذوى الأرحام . وإن استووا فى الدرجة وقوة القرابة بأن أدلى كل منهم بصاحب فرض كابن البنت وبنت البنت ، أو لم يكن فيهم ولدٌ صاحب فرض بأن أدلى كل بذى رحم كبنت ابن البنت ، وابن بنت البنت اشتركوا جميعًا فى الإرث لعدم وجود مرجح لأحدهم على الآخر (م 32) .

(1) «السراجية» : والسبب فى هذه الأولوية أن ولد الوارث أقرب حكمًا والترجيح يكون بالقرب الحقيقى إن وجد فإنقررت الحكمى هـ . والمراد بالوارث هنا صاحب الفرض فقط ، فولد الوارث ذى ولد صاحب الفرض ، وإنما غير يولد الوارث اختصارًا فقط .

وتقسم التركة بينهم باعتبار أبدانهم مع اعتبار حال ذكورتهم وأنوثتهم .  
 سواء اتفقت صفة أصولهم في الذكورة والأنوثة أو اختلفت - كما ذهب إليه  
 أبو يوسف في قوله الأخير<sup>(1)</sup> - فإن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط قسمت بينهم  
 بالسوية وإن كانوا مختلطين قسمت بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ( م 38 ) .

## أمثلة (2)

### 1 - الميت

ابن	بنت	( الميراث لبنت البنت ؛ لأنها أقرب درجة )
بنت	بنت	
ابن		

### 2 - الميت

بنت	بنت	( الميراث لابن البنت لما سبق )
ابن	ابن	
ابن		

### 3 - الميت

ابن	بنت	( الميراث للأولى لإدلائها بصاحبة فرض وهي بنت الابن
بنت	ابن	دون الثاني لإدلائه بذى رحم وهو ابن البنت )
بنت	ابن	

(1) وهو مروى عن الإمام أبي حنيفة وقد أُلقي به مشايخ بخارى في جنس هذه المسائل ؛ لأنه أسير عن  
 معنى ، وذكر الإمام الشهيد أبو عصمة : أنه أقرب إلى الصواب من مذهب محمد بن الحسن وعنه الاعتماد -  
 ودليله أن استحقاق الفروع إنما يكون لمعنى فيهم لا في غيرهم وهو القرابة التي هي في أحيان الفروع . وقد  
 تحدث لجهة أيضاً ، وهي الولادة فتساوى الاستحقاق فيما بينهم ، وإن اختلفت صفة أصولهم في الذكورة  
 والأنوثة ١ هـ . وفي هذا رد على مذهب محمد ولا يعيننا بيانه هنا خشية التطويل ، وقد عدل عنه القانون وأخذ  
 بمذهب القاضي أبي يوسف لسهولة تطبيقه ووضوحه .

(2) نقرأ هذه الأمثلة من أسفل إلى أعلى فيقال : بنت بنت الميت ، وابن بنت من الميت في المثال الأول  
 وعنه القياس .



#### 4 - الميت

ابن	ابن	(ترثان بالسوية لاستوائهما في الإدلاء بصاحبة
بنت	بنت	فرض وهي بنت الابن )
$\frac{1}{2}$ بنت	$\frac{1}{2}$ بنت	

#### 5 - الميت

بنت	بنت	(يرثان للذكر ضعف الأنثى لاستوائهما في الإدلاء
بنت	بنت	بذات رحم وهي بنت البنت)
ابن $\frac{2}{3}$ بنت $\frac{1}{3}$		

#### 6 - الميت

بنت	بنت	
ابن	بنت	(يرثان للذكر ضعف الأنثى للسبب السابق وهو
بنت $\frac{1}{3}$ ابن $\frac{2}{3}$		مذهب أبي يوسف)

#### 7 - الميت

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	ابن
بنت	ابن	بنت
ابني $\frac{4}{7}$ بنت $\frac{1}{7}$ بنتي $\frac{2}{7}$		(تقسم التركة أسباعاً للذكر ضعف الأنثى على ما

#### 8 - الميت

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابن $\frac{1}{2}$ ابن $\frac{1}{2}$		(الميراث للابنتين مناصفة ولا عبرة بتعدد جهة قرابة

الابن الأول على رواية أهل العراق وخراسان عن أبي يوسف<sup>(1)</sup>)

(1) اختلف الفقهاء في قول أبي يوسف فيما إذا كان للفرع جهتا قرب إلى الميت مختلفتين هل يرث بهما أو يرث بجهة واحدة فقط ؟ فأهل العراق وخراسان على أنه لا يعتبر تعدد الجهات بل يرث بجهة واحدة كما هو مدعى في الجذات وأهل ما وراء النهر على أنه يعتبر تعدد الجهات فيرث بالجهتين كأنه شخصان وصححه

بنت بنت بنت	(الميراث لهم أرباعاً للابن رُبعان وهو نصف ،
بنت ابن بنت	وللبنتين رُبعان بالسوية على رواية أهل العراق
بنتى ابن	وخراسان على أبي يوسف)

## توريث الصنف الثاني<sup>(1)</sup>

إذا تعدد ذوو الأرحام من الصنف الثاني فأولاهم بالميراث أقربهم درجة إلى الميت ، سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم ، وسواء أدلى بوارث أو بغير وارث ، وسواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، والقرب بالبطن فمن يتصل بالميت ببطن واحد أقرب ممن يتصل به ببطنين ، ومن يتصل ببطنين أقرب ممن يتصل به بثلاثة بطون (فأب الأم) أولى بالميراث من (أب أم الأم) ؛ لأنه أقرب وكلاهما من جهة الأم ، وقد انتسب كل منهما بصاحبة فرض ، وكذلك (أب أم الأب) أولى من (أب أم أم الأب) لقربه وكلاهما من جهة الأب ، ويلحق بوارث ، وكذلك أب الأم أولى من أب أم الأب .

وإذا استووا في درجة القرب فذهب بعض الفقهاء إلى أن من يلدى بوارث<sup>(2)</sup> أولى ممن يلدى بغير وارث ؛ لأنه أقوى قرابة منه (فأب أم الأم) أولى بالميراث من (أب أم الأم) ؛ لأن الأول يلدى بوارث وهو أم الأم وهي جدة صحيحة ، والثاني يلدى بغير وارث وهو أب الأم وهو جد غير صحيح ،

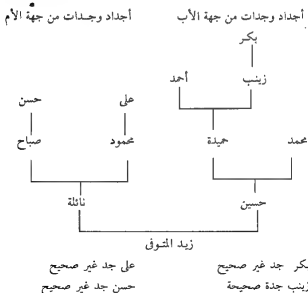
« خمس الأئمة » : لسرخسي ، ولكن القانون درج على الأول (مادة 37) ومقتضى مذهب أهل م وراء النهر أن يكون المال في هذا المثال أثلاثاً كأن الميت ترك أربع بنات وابناً واحداً ، فيكون ثلثاء لتسنتين ذواتي الجهتين وثلاثة للابن ذي الجهة الواحدة ا هـ . من « السراجية والمبسوط » .

(1) وهو الجد غير الصحيح وإن علا ، والجدلة غير الصحيحة وإن علت ، والجد عبر الصحيح هو الذي يدخل في السنة إلى الميت أم كآب الأم ، والجدلة غير الصحيحة هي التي تدل إلى الميت بعد غير صحيح أو هي التي تدل إلى الميت بمن ليس بصحبة ولا صاحبة فرض كأم أب الأم .

(2) المراد بالوارث هنا صاحب الفرض .

والمثل بالوارث أقوى ، وذهب بعضهم إلى عدم التفضيل بينهما فيقسم المال بينهما أثلاثاً ثلثاه لأب أبي الأم ، وثلثه لأب أم الأم ، واختار القانون المذهب الأول .

وإن استويا في الدرجة وليس فيهم من ينل بوارث ، أو كانوا كلهم يدلون بوارث اشتركوا في الإرث لعدم المرجح ، وقسم المال على الأبدان للذكر مثل حظ الأنثيين إذا كانوا جميعاً من حيز واحد بأن كانوا كلهم من جهة الأب أو كانوا كلهم من جهة الأم ، فإن اختلفوا في الحيز بأن كان بعضهم من قرابة الأب ، وبعضهم من قرابة الأم فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم ، كأن الميت توفى عن أب وأم ( م 33 ) ، وذلك كما في الشجرة الآتية والأمثلة بعدها :



محمود جد غير صحيح

صباح جدة صحيحة

أحمد جد غير صحيح

محمد جد صحيح

حميدة جدة صحيحة

- 1 - إذا توفي زيد عن جديه علي وحسن ، فال ميراث لحسن لإدلائه بوارث .
- 2 - إذا توفي زيد عن جديه حسن ومحمود ، فال ميراث لمحمود لقربه .
- 3 - إذا توفي زيد عن جده محمود وجده صباح ، فال ميراث لصباح .
- 1 - إذا توفي زيد عن جدته زينب وجده أحمد ، فال ميراث لزينب .
- 2 - إذا توفي زيد عن جديه بكر وأحمد ، فال ميراث لأحمد .
- 3 - إذا توفي زيد عن جده محمد وجدته حميدة ، فال ميراث لهما .

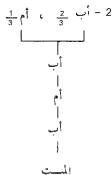
### أمثلة<sup>(1)</sup>

( كلاهما جد غير صحيح وقد استويا في الدرجة  
وفي الإدلاء بوارث وهو الجدة الصحيحة وفي الحيز  
لكونهما من قرابة الأب ، فتقسم التركة بينهما  
نصفين )

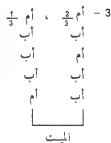
$$\begin{array}{r} 1 - \text{أب } \frac{1}{2} \quad \text{أب } \frac{1}{2} \\ \text{أم} \quad \quad \text{أم} \\ \text{أب} \quad \quad \text{أب} \\ \text{أب} \quad \quad \text{أب} \\ \hline \text{أب} \\ | \\ \text{الميت} \end{array}$$

(1) نقرأ هذه الأمثلة من أعلى إلى أسفل ، فيقال : أب أم أب أب أب الميت ، أب أم أم أم أم الميت  
كما في المثال الأول .

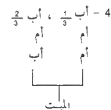
(كلاهما جد غير صحيح واستويا في الدرجة  
في الإدلاء بغير وارث وهو الجد غير  
الصحيح وفي الحيز لكونهما من قرابة الأب  
فتقسم التركة أثلاثاً للذكر ضعف الأنثى)



(كلتاها جدة غير صحيحة واستويتا في الدرجة  
وفي الإدلاء بغير وارث وهو الجد غير الصحيح  
ومختلفتان في الحيز فتقسم التركة بينهما أثلاثاً للتي  
من جهة أب الميت الثلثان وللتى من جهة أمه  
الثلث كأنه ترك أبويه)



(كلاهما جد غير صحيح واستويا في الدرجة وفي  
الإدلاء بوارث وهو جدة صحيحة وحيزهما مختلف  
فتقسم التركة أثلاثاً)

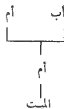


\*\*\*

## أمثلة عامة

(كلاهما جد غير صحيح واختلفا في الدرجة  
فالمرث للأقرب وهو أبو الأم)

1 - أب



(كلاهما جد غير صحيح واختلفا في الدرجة ،  
فالمرث للأقرب وهو أبو أم الأب)

2 - أب

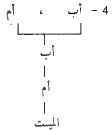


(كلاهما جد غير صحيح واستويا في الدرجة ،  
فالمرث لأبي أم الأم لإدلائه بصاحبة فرض  
دون الثاني لإدلائه بنى رحم)

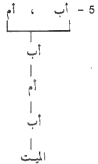
3 - أب



(الميراث لهما للذكر ضعف الأنثى لاستوائيهما  
في الدرجة والإدلاء بغير وارث واتحاد الحيز  
لكونهما من ناحية أم الميت)



(الميراث لهما للذكر ضعف الأنثى لاستوائيهما  
في الدرجة ، وفي الإدلاء بغير وارث ، وفي  
الحيز لكونهما من ناحية أبي الميت)



(استويا في الدرجة وفي الإدلاء بوارث واختلفا  
حيزًا فللجد الذي من ناحية أبي الميت الثلثان  
ولللجد الذي من ناحية أمه الثلث)



( استويا في الدرجة وفي الإدلاء بغير وارث وفي  
الحيز فتقسم التركة بينهما مناصفة )



### توريث الصنف الثالث<sup>(1)</sup>

إذا تعدد ذوو الأرحام من الصنف الثالث وكانوا متقاربين في الدرجة بأن كان بعضهم من بطن أعلى ، وبعضهم من بطن أنزل ، فأولاهم بالميراث أقربهم درجة إلى الميت ، ففي بنت أخ ش ، وابن بنت أخ ش ، من تقدم الأولى لأنها أقرب .

فإذا استويا في درجة القرب :

- 1 - فإذا أن يدل بعضهم بعصبة ويدل بعضهم بذوى رحم .
- 2 - وإذا أن يدلوا جميعًا بعصبات .
- 3 - وإذا أن يدلوا جميعًا بذوى رحم .
- 4 - وإذا أن يدلوا جميعًا بأصحاب فروض .
- 5 - وإذا أن يدل بعضهم بعصبة ويدل بعضهم بصاحب فرض .

ففي الصورة الأولى يقدم من يدل بعصبة على من يدل بذوى رحم ، فإذا توفي عن بنت ابن أخ لأب ، وابن بنت أخ لأب فالميراث للأولى ، لأنها تدل

(1) وهم أولاد الأخوات مطلقًا وبنات الإخوة مطلقًا ، وأبناء الإخوة لأم وبنات أبناء الإخوة لأولين أو لأب ، وأولاد كل وإن نزلوا .



بعاصب وهو ابن الأخ لأب دون الثانى لإدلائه بذات رحم وهى بنت الأخ لأب .

وفى الصور الأربع الباقية يقدم الأقوى قرابة عند الإمام أبى يوسف فمن كن أصله أخا لأبوين فهو أولى بالميراث ممن كان أصله لأب فقط أو لأم فقط كـبنت أخ شقيق مع بنت أخ لأب أو لأم فالميراث للأولى ، ومن كان أصله أخا لأب فهو أولى بالميراث ممن كان أصله أخا لأم كـبنت أخ لأب مع بنت أخت لأم فالميراث للأولى .

وبقى من الصور العقلية أن يكون بعضهم ولد صاحب فرض ومعه فى درجته ولد ذى رحم وهى غير واقعية ، قال فى شرح السراجية : إنها لا تتصور ؛ لأن ولد صاحب الفرض يكون فى البطن الأول من أولاد الأخوات فقط وولد ذى الرحم إنما هو فى البطن الثانى وما بعده فلا يتساويان فى الدرجة اهـ .

فإن اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة اشتركوا فى الميراث ، وقسم المال على الأبدان مع تفضيل الذكر على الأنثى على ما ذهب إليه أبويوسف رحمه الله (مادة 34) .

## الأمثلة<sup>(1)</sup>

1 - الميت

أخ ش	،	أخ ش	الميراث لبنت الأخ الشقيق لأنها أقرب
بنت		ابن	
		بنت	

(1) نقرأ هذه الأمثلة من أسفل إلى أعلى ، فيقال : بنت أخ شقيق للميت وبنت ابن أخ شقيق للميت ، وفى مثال 4 أدل الكثر بعصات ، وفى الأمثلة 3 ، 14 ، 17 أدل الكل بنوى رحم ، وفى الأمثلة 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 15 أدل الكثر بأصحاب فروص ، وفى الأمثلة 5 ، 6 ، 12 ، 13 ، 18 أدل البعض بعصاة والبعض بصاحب فرض .

2 - الميت

أخ لام ، أخ ش  
بنت بنت  
ابن

الميراث لبنت الأخ لام لأنها أقرب

3 - الميت

أخ ش ، أخ لأب  
بنت بنت  
بنت ابن

الميراث للأولى ، لأنها أقوى قرابة إذ أصلها أخ لأبوين دون الثاني الذي أصله أخ لأب فقط

4 - الميت

أخ ش ، أخ لأب  
ابن ابن  
بنت بنت

الميراث للأولى ، لأنها أدلت هي والأخرى بعاصب ، ترجح بقوة القرابة ، إذ أصلها أخ شقيق وأصل الأخرى أخ لأب فقط

5 - الميت

أخ ش - أخ لأب - أخ لام  
بنت بنت ، بنت

الميراث لبنت الأخ الشقيق لأنها أقوى قرابة إذ أصلها أخ لأبوين دون الأخيرتين

6 - الميت

أخ ش ، أخت لأب  
بنت بنت  
ابن

الميراث للأولى ، لأن أصلها أخ شقيق وهي أقوى من الثاني الذي أصله أخت لأب فقط

7 - الميت

أخت ش ، أخت لأب  
بنت بنت  
ابن

الميراث للأولى ، لأن أصلها أخت شقيقه وهي أقوى من الثاني الذي أصله أخت لأب فقط

8 - الميت

أخت لام ، أخ لام  
ابن بنت

الميراث لهما للذكر ضعف الأنثى

9 - الميت

أخت ش ، أخت ش

بنت ، ابن الميراث لهما للذكر ضعف الأنثى

10 - الميت

أخت ش ، أخت لأب ، أخت لأم

بنت ، بنت ، بنت الميراث لبنت الأخت الشقيقة ؛

لأنها أقوى قرابة

11 - الميت

أخ لأب ، أخ لأم

الميراث للأولى لإدلائها بعصبة وهو

ابن الأخ لأب دون الثاني لإدلائه

ابن ، ابن

بذى رحم وهو ابن الأخ لأم

بنت ، ابن

12 - الميت

أخ لأب ، أخ لأم

(الميراث للأولى ؛ لأن أصلها أخ لأب وهو

أقوى من الثاني الذي أصله أخ لأم)

بنت ، ابن

13 - الميت

أخ ش ، أخت ش (يشتركون في الإرث للذكر ضعف الأنثى فلبنت

بنت ، بنت - ابن الأخ ربع ، ولبنت الأخت ربع ، ولابن الأخت

نصف )

14 - الميت

أخ لأب ، أخ لأب (يقسم المال بينهما أثلاثاً لابن الثلثان ،

وللبنت الثلث )

بنت ، بنت

بنت ، ابن

15 - الميت

أخت لأب ، أخت لأم (الميراث لابن الأخت لأب فقط ؛ لأن

قرابته أقوى من قرابة الثاني )

ابن ، ابن

16 - الميت

(المال لبنت ابن الأخ  
الشقيق ؛ لأنها ولد  
عصبة وهو ابن الأخ  
الشقيق وأقوى قرابة  
عند أبي يوسف)

أخ ش ، أخ لأب ، أخ الأم  
ابن ابن ابن  
بنت بنت بنت

17 - الميت

أخ لأب ، أخ لأب ، أخت ش ، أخت لأب (البنتان هنا أبوهما ابن  
بنت ابن بنت ابن  
أخت المتوفى لأبيه وأمه  
بنت أخت المتوفى الشقيقة  
والمال لهما عند أبي يوسف  
باعتبارهما بنتى بنت أخيه  
الشقيقة لقوة القرابة ولا  
شيء لمن عداهما)

18 - الميت

أخ ش ، أخت ش ، أخ لأب ، أخت لأب ، أخ لأم ، أخت لأم  
بنت ابن - بنت ، بنت ابن - بنت ، بنت ابن - بنت

المال عند أبي يوسف لبنت الأخ الشقيق وولدى الأخت الشقيقة فقط  
للدَّكر ضعف الأنثى لقوة قرابتهما لكونهما لأبوين بخلاف الباقيين ، فيقسم هن  
أرباعاً لكل بنت رُبع وللولد رُبعان .

## توريث الصنف الرابع

ينحصر الصنف الرابع من ذوى الأرحام في الطوائف الست المبينة سابقاً ،  
وسنذكر قاعدة التوريث في كل طائفة على حدة .

### توريث الطائفة الأولى :

عَيَمَ مما تقدم أن الأعمام لأبوين أو لأب من العصابات ، وأما الأعمام

لأم فهم من ذوى الأرحام ؛ وكذلك العمات مطلقاً والأخوال والحالات مطلقاً ، وأن الأعمام لأم يتمون إلى الميت من جهة أبيه إذ هم إخوة أبيه من أمه ، وكذلك العمات مطلقاً ؛ إذ هن أخوات أبيه من الأبوين أو من الأب أو من الأم وأن الأخوال والحالات يتمون إلى الميت من جهة أمه ؛ إذ هم إخوة وأخوات أمه من الأبوين أو من الأب أو من الأم ، وهؤلاء هم أفراد الطائفة الأولى من الصنف الرابع .

فإذا وُجد منهم أفراد عديدون ، فلما أن يكون حيز قرابتهم واحداً بأن يكونوا جميعاً من جانب الأب كالعَمات والأعمام لأم ، أو من جانب الأم كالأخوال والحالات ، وإما أن يكون حيز قرابتهم مختلفاً بأن يكون بعضهم من جانب الأب ، وبعضهم من جانب الأم .

**ففى الأول :** اتحاد الحيز : يقدم أقواهم قرابة فمن كان لأبوين فهو أولى بالميراث ممن كان لأحدهما ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ذكوراً كانوا أو إناثاً ؛ لأن القرابة من الجانبين أقوى من القرابة من جانب واحد ، وقرابة الأب أقوى من قرابة الأم .

فإن استوت قرابتهم فى القوة بأن كانوا جميعاً لأبوين أو لأب أو لأم اشتركوا فى الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين .

**وفى الثانى :** اختلاف الحيز : يعطى لفريق قرابة الأب الثلثان<sup>(1)</sup> ولفريق قرابة الأم الثلث ثم ما أصاب كل فريق ينقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم كما يظهر من الأمثلة الآتية (م 35) .

(1) فى «المبسوط» : وإن اختلطت العمات بالحالات والأخوال فللعَمات الثلثان ، ولأخوال والحالات الثلث اعتباراً للعَمات بالعم والأخوال بالحالات بالأم (عند الحفية) ، ويستوى فى هذا إن استوت أعداد أو احتضنت حتى إذا ترك عم واحد وعشرة من الأخوال والحالات فللعمة الثلثان ، والثلث بين الأخوال والحالات سُدَّ مِثل حظ الأنثيين ؛ لأن استحقاقهم بقرابة الأم والأموعة لا تختمل التعدد فهم بصرة أم واحدة ؛ وكلما إن ترك حالة واحدة وعشرة من العمات ، فللحالة الثلث وللعمات الثلثان بينهما .

## أمثلة

- 1 - توفي عن عمه ش ، عمه لأب الميراث للشقيقة ؛ لأنها أقوى قرابة .
  - 2 - » » عمه ش ، عم لأب الميراث للشقيقة ؛ لأنها أقوى قرابة .
  - 3 - » » عمه لأب ، عم لأب الميراث للعمه لأب ؛ لأنها أقوى قرابة .
  - 4 - » » خال ش ، خالة لأب الميراث للخال الشقيق لأنه » » .
  - 5 - » » خال ش ، خال لأب » » » » » » .
  - 6 - » » عمه ش ، عمه ش اشتركتا في الإرث بالسوية .
  - 7 - » » خال لأب ، خال لأب اشتركا » » » » .
  - 8 - » » عم لأب ، عمه لأب اشتركا للذكر مثل حظ الأنثيين .
  - 9 - » » خال ش ، خالة ش » » » » » » .
  - 10 - » » خال ش ، عم لأب للخال الثلث ، وللعمة الثلثان .
  - 11 - » » عمه ش ، عم لأب ، خالة لأب ، خال لأب :
- فلفريق قرابة الأب الثلثان ، وفريق قرابة الأم الثلث ، ثم يعطى الثلثان للعمه الشقيقة ؛ لأنها أقوى من العم لأب ، ويعطى الثلث للخاله لأب ؛ لأنها أقوى من الخال لأب .
- 12 - توفي عن عمه لأب ، عم لأب ، خال شقيق ، خالة شقيقة :
- فللعمة والعم الثلثان للذكر ضعف الأنثى ، وللخال والخاله الثلث كذلك .

## توريث الطائفة الثانية :

عُلِمَ مما سلف أن الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام هي أولاد أعمام الميت لأب ذكوراً كانوا أو إناثاً وإن نزلوا ، وأولاد عماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب (وأما أبناء هؤلاء الأعمام فهم عصبة) وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكورن وإن نزلوا (م 31) .

## والقاعدة في توريتهم إذا تعددوا :

1 - أنهم إذا اختلفوا في درجة القرب إلى الميت فأولاهم بالميراث أقربهم درجة إليه ، سواء اتحد حيز قرابتهم بأن كانوا جميعًا من جهة الأب فقط ، أو من جهة الأم فقط ، أو اختلف الحيز بأن كان بعضهم من جهة الأب ، وبعضهم من جهة الأم ، وذلك لأن ميراث ذوى الأرحام ينبنى على القرب . فإذا ترك بنت عمه وبنت ابن خالة كانت الأولى أحق بالميراث لقرب درجتها عن الثانية .

وإذا ترك ابن خالة وابن بنت عمه كان الأول أحق بالميراث لما ذكر<sup>(1)</sup> .

2 - فإن استويا في درجة القرب ، فإما أن يتحد حيز قرابتهم أو يختلف فإذا اتحد حيز قرابتهم فمن كان يدل بعاصب فهو أولى ممن يدل بغير عاصب ، سواء اتحدا في القوة ( كما إذا توفي عن بنت عم لأب وبنت عمه لأب ، فالميراث للأولى لإدلائها بعاصب وهو العم لأب دون الثانية التي تدل بذي رحم ) ، أو اختلف في القوة ( كما إذا توفي عن بنت عم لأب وابن عمه شقيقة ، فالميراث للأولى لإدلائها بعاصب دون الثاني ) ، وهذا هو ما درج عليه القانون استنادًا إلى ما ذهب إليه بعض فقهاء الحنفية خلافاً لظاهر الرواية ، وهو أن يكون الميراث لابن العمه الشقيقة ؛ لأنه أقرب قرابة دون بنت العم وإن كانت ولد عاصب .

فإن أدل كل منهم بعاصب أو أدل بذي رحم فأولاهم بالميراث أقواهم قرابة ، فمن كان لأبوين أولى ممن كان لأحدهما ، ومن كان لأب أولى ممن كان لأم .

كما إذا توفي عن بنت ابن عم ش ، بنت ابن عم لأب فالميراث للأولى ؛ لأنها أقوى قرابة وإن اتحدا في الإدلاء بعاصب .

وكما إذا توفي عن بنت عمه شقيقة وبنت عمه لأب وبنت عمه لأم ،

---

(1) وذو الأرحام في هذين المثالين من جهتين مختلفتين ، وأمثلة اتحاد الجهة سنرى ( في الأمثلة )

فالميراث للأولى ؛ لأنها أقوى قرابة من الأخيرتين ؛ وكذلك إذا توفى عن ثلاث بنات خالات متفرقات فالميراث لبنت الحالة الشقيقة ؛ لأنها أقوى قرابة وإن أدلين جميعاً بذوات أرحام .

وإذا توفى عن ابن عمه لأب ، وابن عمه لأم فالأول أولى بالميراث ؛ لأنه أقوى قرابة من الثاني <sup>(1)</sup> .

فإذا استووا أيضاً في قوة القرابة كبنت عم شقيق مع بنت عم شقيق ، وبنت خال لأب مع بنت خال لأب اشتركوا في الميراث ، وقسمت الثروة بينهم على الأبدان للذكر مثل حظ الأنثيين .

أما إذا اختلف حيز القرابة فلا اعتبار لولد العصبية ولا لقوة القرابة ، بل يستحق الكل فيعطى الثلثان لفريق قرابة الأب ، والثلث لفريق قرابة الأم ، وما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابته <sup>(2)</sup> .

فإذا توفى عن بنت عم لأم وابن خالة لأب ، أخذت الأولى الثلثين والثاني الثلث .

وإذا توفى عن بنت عمه لأب وابن عمه لأم وبنت خالة شقيقة وابن خال لأب أعطى الأولاد الثلثين لكونهما من قرابة الأب ، والأخيران الثلث لكونهما من قرابة الأم ، ثم تأخذ الأولى الثلثين ؛ لأنها أقوى من الثاني إذ أن قرابة الأب أقوى من قرابة الأم ، وتأخذ الثالثة الثلث ؛ لأنها أقوى قرابة من الرابع (مادة 36) .

### ★ ★ ★

(1) في «الميسوط» : وإن كان بعض هؤلاء ذا قرابتين وبعضهم ذا قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترحيح بهذا ، وعند اتحاد الجهة يكون الذي لأب أولى من الذي لأم ذكرًا كن أو أنثى . هـ .  
(2) يعتبر فيمن أدلوا بقرابة الأب مع التساوي في الدرجة كان الميت لم يترك من المال إلا مقدر نصيبهم ، وكذلك فيمن أدلوا بقرابة الأم وتطبق القاعدة السابقة على كل فريق على حدة ا هـ . وقال في «الميسوط» : ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير بكمية العدد في أحد الجانبين وقته في الآخر ؛ لأن هذا الاستحقاق إنما هو بالعدل به أعني الأب والأم ولا اختلاف فيهما بالقلّة والكثرة .  
وفيه : لو ترك بنات العم مع ابن خالة واحدة فلبينات العم الثلثان ، ولابن خالة الثلث ا هـ .



## الأمثلة

- 1 - توفي عن بنت عم ، ابن بنت عم ( الميراث للأولى لأنها أقرب ) .
- 2 - « بنت خالة ، ابن بنت خال ( « « « « ) .
- 3 - « بنت ابن عم ش ، بنت بنت عم لأب ( الميراث للأولى لإدلائها بعاصب ) .
- 4 - « بنت عم ش ، بنت عم ش ( الميراث للأولى لإدلائها بعاصب )
- 5 - « بنت عم ش ، بنت خال ( للأولى الثلثان وللثانية الثلث في رواية عن أبي يوسف وأما في ظاهر الرواية فالأول كله للأولى لإدلائها بعاصب ) .
- 6 - « بنتى عم ، ابن خالة ( لبنتى العمدة الثلثان ولابن الخالة الثلث ) .
- 7 - « بنت ابن عم ش ، بنت ابن عم لأب ( الميراث للأولى لكونها أقوى قرابة ) .
- 8 - « بنت بنت عم لأب ، بنت بنت عم لأم ( الميراث للأولى لكونها أقوى قرابة ) .
- 9 - « بنتى عم ش ( لهما الميراث بالسوية ) .
- 10 - « ابني عم لأب ، بنتى عم لأب ( لهم التركة للذكر ضعف الأنثى ) .

## توريث الطائفة الثالثة والخامسة

نقدم أن الطائفة الثالثة من الصف الرابع هي أعمام أبي الميت لأم ، وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .  
( وحاصلها عمومة أبوي الميت وختولتهما ) .

والطائفة الخامسة منه هي أعمام أبي أبي الميت لأم - وأعمام أبي أم الميت وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأب أو لأم - وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأب أو لأم .

(وحاصلها عمومة جدى الميت وخثولتهما) .

فإذا تعدد ذوو الأرحام من هاتين الطائفتين فالقاعدة في توريثهم هي ما بينها في توريث الطائفة الأولى (م 35) وحاصلها أنهم إذا كانوا جميعاً من قرابة الأب فقط أو من قرابة الأم فقط قدم في الميراث أقواهم قرابة ، فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب أو لأم ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ، وإذا كان بعضهم من قرابة الأب وبعضهم من قرابة الأم ، فالثلاثان لقرابة الأب والثالث لقرابة الأم ، ويقسم ما يصيب كل فريق على أفرادهم على النحو السابق بيانه ، وإذا استوتوا أيضاً في قوة القرابة اشتركوا في الميراث وقسم بينهم على أبنائهم بمراعاة الذكورة والأنوثة .

## توريث الطائفة الرابعة والسادسة

تقدم أن الطائفة الرابعة هي أولاد من ذكروا في الطائفة الثالثة وإن نزلوا - وبنات أعمام أبي الميت لأبوين أو لأب - وبنات أبنائهم وإن نزلوا - وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

(وحاصلها الفروع غير العصبية لعمومة أبوى الميت وخثولتهما) .

والطائفة السادسة هي : أولاد من ذكروا في الطائفة الخامسة وإن نزلوا - وبنات أعمام أبي أبي الميت لأبوين أو لأب - وبنات أبنائهم وإن نزلوا - وأولاد من ذكروا وإن نزلوا وهكذا .

(وحاصلها الفروع غير العصبية لعمومة جدى المتوفى وخثولتهما) .

والقاعدة في توريث الموجودين من أفراد هاتين الطائفتين إذا تعددوا هي القاعدة التي بينها في توريث الطائفة الثانية (مادة 36) .

## أحكام عامة في ميراث ذوى الأرحام

1 - يقسم المال بين ذوى الأرحام للذكر مثل حظ الأنثيين ولو كانوا من أولاد الإخوة والأخوات لأم ؛ وذلك لأن الأصل في الموارث تفضيل الذكر على الأنثى وإنما ترك هذا الأصل في الإخوة والأخوات لأم بالنص على خلاف القياس ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلْتَلَةٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ وَلَهُمْ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَجْهٍ مِنْهُمَا الشُّدُّ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء : 12] ، والمراد الإخوة والأخوات لأم بالإجماع كما قدمنا ، وما كان مخصوصاً عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه ، وليس أولاد هؤلاء في معناهم من كل وجه إذ لا يرثون بالفرضية شيئاً فيجوز فيهم ذلك الأصل ، وأيضاً تورث ذوى الأرحام بمعنى العصوبة ، فيفضل فيه الذكر على الأنثى كما في حقيقة العصوبة .

فلا يطبق النص على أولادهم بل يرجع في حكمهم إلى الأصل العام<sup>(١)</sup> ( م 38 ) .

2 - بينا فيما سلف أن من أسباب الإرث الزوجية والقربة ، فإذا اجتمع السببان في شخص واحد كما في زوج هو ابن عم شقيق أو لأب لزوجته ، فإنه يرث بكل منهما إذا ماتت زوجته عنه وحده فيرث بسبب الزوجية النصف فرضاً ، ويرث بسبب قرابة العصوبة الباقي تعصياً ، وكذلك إذا كانت القرابة بين المورث والمورث من جهتي إرث مختلفتين كما في ابن عم هو أخ لأم ، فإنه يرث بهما ف يأخذ بجهة الأخوة لأم الشُّدس فرضاً ، وبجهة القرابة بالعصوبة الباقي تعصياً .

وفي الجدة الصحيحة ذات القرابتين إذا اجتمعت مع جدة صحيحة ذات

(١) من « السراجية » في ميراث الجدات .

قراءة واحدة هل تعتبر كجذتين إحداهما من جهة الأب والأخرى من جهة الأم  
فتستحق نصيبين من الفرض أو لا تعتبر كذلك ، وتستحق نصيباً واحداً منه  
كما لو كانت ذات قرابة واحدة ؟

ذهب إلى الأول الإمام محمد بناء على أن استحقاق الإرث باعتبار  
الأسباب ، فإذا اجتمع في واحد سببان كجدة من جهتين كان في المعنى متعدداً ،  
فيستحق الإرث بهما معاً كما في اجتماع السببين المختلفين في المثالين السابقين .

وذهب الإمام أبو يوسف إلى أن تعدد الجهة إن اقتضى تعدد الاسم كان  
مقتضياً تعدد الاستحقاق بحسب تعددها كما في المثالين المذكورين حيث يسمى  
زوجاً ، ويسمى ابن عم في المثال الأول ، ويسمى ابن عم ، ويسمى أختاً لام  
في المثال الثاني ، وإذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة كما في  
الجدّة ذات القرابتين فإنها لا تسمى إلا جدة كذات القرابة الواحدة ؛ ولذلك  
افترق عنده حكم الجدّة ذات القرابتين عن الحكم في المثالين السابقين ، فلم  
ترث إلا نصيباً واحداً<sup>(١)</sup> .

وكذلك اختلفا في توريث ذوى الأرحام إذا تعددت جهة القرابة في واحد  
منهم هل يرث بالجهتين أو بجهة واحدة ؟ فذهب الإمام محمد إلى اعتبار هذه  
الجهات المتعددة في الإرث كما في الأمثلة الثلاثة السابقة ، وجرى الإمام  
أبو يوسف على مذهبه من عدم اعتبار تعدد الجهات في ذوى الأرحام على ما  
رواه عنه فقهاء العراق وخراسان فيرث بجهة واحدة كما في الجدّة ذات  
القرابتين حيث لم يقتض تعدد الجهات له أسماء مختلفة .

وروى عنه فقهاء ما وراء النهر أنه يعتبر فيه تعدد الجهات فيرث بكل منهما  
ويفرق بينه وبين الجدّة ذات القرابتين بأن الاستحقاق في الجدّة بالفرضية وبتعدد  
الجهات لا تزاد الفرضية ؛ لأنها إنما تستحقها باسم الجدّة ، فإذا كانت  
الواحدة منهن والعدد سواء فلا يعتبر اجتماع الجهتين كواحدة ، وأما الاستحقاق

(١) من «السراجية» في ميراث الجلدات .

في ذوى الأرحام فيمعنى العصبية فيقاس على الاستحقاق بحقيقة العصبية وهو في حقيقة العصبية يعتبر الجهتان معاً تارة للترجيح كالإخوة لأبوين مع الإخوة لأب . وتارة للاستحقاق كابن العم إذا كان زوجاً وكالأخ لأم إذا كان ابن عم فإنه يُعتبر السببان في حقه للاستحقاق ، فكذلك يُعتبر السببان معاً في ذوى الأرحام . فيرث بهما لكنه يُعتبر تعدد الجهات في أبدان الفروع<sup>(1)</sup> .

وقد جرى قانون الموارث على أنه إذا كان لوارث جهتا إرث لكل واحدة منهما سبب للإرث مخالف للسبب الآخر كجهة الزوجية والقرابة ورث بكل منهما ( م 7 ) كما في المثالين السابقين المتفق عليهما عند الحنفية .

وجرى في الجدة ذات القرابتين على مذهب أبي يوسف فنص في المادة (14) على أن السُّدُس يقسم بين الجدات على السواء لا فرق بين ذات القرابة الواحدة وذات القرابتين كما أشرنا إلى ذلك في مبحث « ميراث الجدة » .

واختار مذهبه على ما رواه عنه فقهاء العراق وخراسان في ذوى الأرحام إذا تعددت جهة قرابتهم فنص في المادة (37) على أنه لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في إرث ذوى الأرحام .

1 - فإذا مات عن بنتى بنت بنت هما أيضاً بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت بهذه الصورة :

بنت	بنت	بنت	تقسم التركة بينهم للذكر ضعف الأنثى
بنت	ابن	بنت	فللابن سهمان ولكل بنت سهم واحد
بنتى	ابن	ولا	عبرة بتعدد جهتي قرابتهما

2 - وإذا مات عن بنت أخت لأم هي بنت أخ لأب ومعهما بنت أخ آخر لأب تقسم التركة بينهما نصفين باعتبار الأبدان ، ولا عبرة بتعدد جهتي قرابة بنت الأخت .

(1) من « السراحية » و « الميسوط » في ميراث ذوى الأرحام .

3 - وإذا مات عن بنت أخ لأم هي بنت أخت لأب ، ومعها ابن أخ آخر لأم تقسم التركة بينهما للذكر ضعف الأنثى ، ولا عبرة بتعدد جهتي قرابة الأولى .

واستثنى القانون في هذه المادة صورة واحدة ، وهي إذا ما اختلفت حين القرابة بأن كانت إحدى الجهتين من جانب قرابة الأب والأخرى من جانب قرابة الأم . فإنه يعتبر فيها تعدد جهة القرابة فيرث بالجهتين أخذًا برواية فقهاء ما وراء النهر لما في توريثه بإحدهما دون الأخرى من الترجيح بلا مرجع ، وذلك كما في خال لأب هو عم لأم ، ومعه عم لأم آخر وخال لأب آخر ، فإن الخالين من قرابة الأم والعمين لأم من قرابة الأب فالأول باعتباره خالاً لأب يشارك الخال الآخر في الثلث وباعتباره عمًا لأم يشارك العم الآخر في الثلثين فيأخذ بالجهتين .

## الإرث بالعُصوبة السببية

العصوبة السببية : هي الصفة التي يكتسبها السيد بسبب إعاقته لعبده ، وهي نوع من الولاء يسمى ولأء العتاقة ، وهو اسم للقرابة الحكمية بين المعتق والعتيق التي تصلح سبباً شرعياً لإرث المعتق من عتيقه ، ويسمى المعتق مولى العتق أو العتاقة ، والمولى لفظ مشترك بين السيد والعبد ، وإنما يتميز المراد بالقرائن ، ويسمى الفقهاء السيد «مولى العتاقة الأعلى» والعبد «مولى العتاقة الأسفل» أو الأدنى .

فالمعتق مولى عتاقة لإنعامه على رقيقه بالإعتاق ونعمة الحرية ، ورفع يد الاستيلاء عنه ، وجعله ذا قوة وأهلية كاملة للولاية والتصرف ، فكان سبباً في حياة العتيق باكتساب سبب الأهلية والمالكية والولاية للعتيق . وهي التي يمتاز بها آدمي عن الحيوان ، كما كان الأب سبب حياة الولد باكتساب سبب الوجود عادة وهو الإيلاد .

وكما أن الولد ينسب إلى أبيه بالنسب ، وإلى عصبته بالتبعية ؛ كذلك العتيق ينسب إلى معتقه بالولاء ، وإلى عصبته بالتبعية .

والإرث كما يثبت بالنسب والقرابة الحقيقية يثبت بالولاء للسيد وعصبته ، وهو قرابة حكمية ، كما يشير إلى ذلك حديث : «الولاء لُحمة كلحمة النسب»<sup>(1)</sup> واللحمة بالضممة القرابة ، وحديث : «الولاء لمن أعتق» رواه البخاري في كتابي المكاتب والزكاة .

والعتيق أيضاً يسمى مولى العتاقة ومولى النعمة ، وقد سماه رسول الله ﷺ حين جاءه رجل وأخبره أنه اشترى عبداً فأعتقه فقال : «هو أخوك ومولاك»<sup>(2)</sup> فجعل العتيق مولى المعتق بسبب العتق ، ولا يكون مولاة إلا ويكون ولاؤه له ، كما دل عليه الحديث السابق .

وقد كافأ الشارع السيد الذى منَّ بعث الرقبة وتحريرها ، وبمنصرة عبده في حياته وتحمل غرم جنائياته ، بأن جعل له ولعصبته من بعده إرث العتيق بالولاء ، إذا لم يكن للعتيق وارث<sup>(3)</sup> .

ومن ذلك تظهر الحكمة في كون الإرث بالولاء من جانب المعتق فقط ، فيرث السيد عتيقه ، ولا يرث العتيق سيده .

### ★ ★ ★

---

(1) أخرجه البيهقي (240/6) ، والحاكم (341/4) .

(2) أخرجه الدارمي (373/2) .

(3) في «البدع» من مواضع متفرقة تقريباً على منذهب الحنفية - لو لم يكن المعتق (بالفتح) وورث أصلاً أو كان له ذر رحم كان الإرث للمعتق - وإن كان له أصحاب فروض تعلق لهم فروضهم أولاً ، فإن فصل شيء منها يعطى للمعتق ، ولا يرد على أصحاب الفروض ، وإن كانوا ممن يحتل أن يرد عليهم ، وإلا فلا شيء له .

ويشترط في إرث بالعصوبة السببية ألا يكون للمعتق أو لولده عصبة نسيبون ، فإن وجدوا لا يرث المعتق ، لأنه يرث بطريق التعصيب ، ولأن العصباء يقدم الأقوى فالأقوى ، ولا شك أن العصبة من جهة انتساب أقوى ، فكان أولى بالإرث أ هـ . بليغ .

## مرتبة العاصب السببي في الإرث

والمُعْتِق (بالكسر) مؤخّر في الإرث عن العصبة النسبية للمعتق ، وعن أصحاب الفروض ، ومقدّم على ذوى الأرحام ، وعلى الرد على أصحاب الفروض ، وهو آخر العصابات ، وهذا قول عليّ بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم ، وجمهور الصحابة والتابعين ، وإليه ذهب عامة الفقهاء ، ومنهم فقهاء الحنفية والحنابلة ، كما ذكره ابن قدامة في «المغني» .

واستدلوا بما روى أن ابنة حمزة رضي الله عنهما أعتقت عبداً لها ، ثم مات وترك بنته ، فجعل رسول الله ﷺ نصف ماله لابنته والباقي لابنة حمزة<sup>(1)</sup> ، وهو (كما في المبسوط) نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرد على أصحاب الفروض ، ودليل على أنه مقدم على ذوى الأرحام ، فمن ضرورة كون العتق مقدماً على الرد أن يكون مقدماً على ذوى الأرحام أ هـ .

- 1 - فإذا ترك العتق بنتاً ومعتقاً ، أخذت البنت فرضها وأخذ المعتق الباقي بالعصبة السببية ، ولا يرد على البنت ؛ لأنه مؤخر عن الإرث بالولاء .
- 2 - وإذا ترك العتق ابناً ومعتقاً أخذ الابن كل التركة بالعصبة النسبية ، ولا شيء للمعتق ؛ لأنه عصب سببية ، وهي مؤخرة عن العصب النسبية إجماعاً .
- 3 - وإذا مات العتق وترك ابن بنت ومعتقاً ، فالmaal كله للمعتق بالعصبة السببية ، ولا شيء لابن البنت ؛ لأنه من ذوى الأرحام وهم مؤخرون في الإرث عن العصبة السببية .

وذهب ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(2)</sup> إلى أن مولى العتاقة مؤخر في الإرث عن الرد وعن ذوى الأرحام لقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [الأفول : 76] أي بعضهم أقرب إلى بعض في الإرث ممن ليس له رحم ؛ ولأن

(1) أخرجه البيهقي (241 / 6) .

(2) في «لمعني» أنه روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما أ هـ . فيكون عن عليّ روايتان في «للدائع» أن ابن مسعود رضي الله عنه ذهب إلى أن إرث مولى العتاقة لا بطريقة العصبة أ هـ .



الأصل في التوريث القرابة ، وبالولاء لا تثبت القرابة ، وإنما هو شبهه بها كما يشير إليه حديث : « الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحَمَةِ النَّسَبِ »<sup>(1)</sup> ، وما يشبه الشيء لا يكون معارضاً لحقيقته ، فكيف يترجح على حقيقته ؟ بل لا يعتبر ما يشبه الشيء كحقيقته في الحكم إلا عند انعدامها ؛ ولذلك يؤخر الإرث بالولاء عن الإرث بالرحم المؤخر عن الإرث بالرّد .

ففي المثال الأول : تستحق البنت التركة كلها فرضاً ورّداً ، ولا يرث المعتق شيئاً ؛ لأن الرد مقدم عنده على الإرث بالولاء .

وفي المثال الثالث : يستحق ابن البنت التركة كلها بالرحم ، ولا يرث المعتق شيئاً ؛ لأن الإرث بالرحم مقدم عنده على الإرث بالولاء .

وقد أخذ قانون الموارث بمذهب ابن مسعود رضي الله عنه ومن تبعه لرجحان دليله ، كما أخذ في الرد على أحد الزوجين بمذهب عثمان رضي الله عنه فقدمه على الإرث بالعصوبة السببية أيضاً ، ولكنه أخره عن الإرث بالرحم ، فكان ترتيب الإرث بالعصوبة السببية آخرًا .

1 - فإذا ترك العتيق أمًا ومولى - فللأم الثلث والباقي للمولى في قول على رضي الله عنه ؛ لأنه عصبة ، وعند ابن مسعود رضي الله عنه للأم الثلث فرضاً والباقي ردًا ؛ لأن الرد مقدم على الإرث بالولاء .

2 - وإذا ترك العتيق بنتًا ومولى - فللبنت النصف فرضاً والباقي للمولى في قول على رضي الله عنه ؛ لأنه عصبة ، وعند ابن مسعود رضي الله عنه للبنت النص فرضاً والباقي ردًا ، لما ذكر في المثال السابق .

3 - وإذا ترك ثلاث أخوات متفرقات ، وأمًا ، ومولى - فللأخت الشقيقة النصف فرضاً ، وللأخت لأب الشُّدس تكملة للثلثين ، وللأخت لأم الشُّدس فرضاً ، وللأم الشُّدس ، وقد استغرقت سهامهم التركة فلم يبق شيء للمولى يرثه بالولاء .

(1) تقدم لخرجه .

4 - وإذا ترك زوجة ومولى فقط فللزوجة الربع فرضًا ، والباقي للمولى بلا خلاف بين عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما ؛ لأن الزوجة لا يرد عليها عندهما ، ولكن على ما ذهب إليه عثمان رضي الله عنه واختاره القانون يرد الباقي على الزوجة لتقدم الرد على أحد الزوجين على الإرث بالعصبة السببية .

5 - وإذا ترك العتيق عمّة وخالة ومولاه - فالتركة للمولى وحده في قول عليّ رضي الله عنه لتكون العمّة والخالة من ذوى الأرحام ، وهم مؤخرون في الإرث عن العصبة السببية ، وعند ابن مسعود رضي الله عنه للعمّة الثلثان ، وللخالة الثلث لتقدم ذوى الأرحام على مولى العتاقة .

وستنبع فيما يأتي ترتيب القانون للمستحقين للتركة :

## الولاء للمعتق ذكرًا كان أو أنثى

والمُعْتِق يرث عتيقه بالولاء لقوله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » <sup>(1)</sup> ولفظ مَن « من » صيغ العموم ، فيشمل الذكر والأنثى ، فالمرأة كالرجل في استحقاق الإرث بالولاء ؛ لأن السبب وهو الإعتاق قد تحقق منها كما يتحقق من الرجل ، فيستويان في الحكم ، وقد قضى رسول الله ﷺ بذلك في مبرات عتيق ابنة حمزة رضي الله عنهما <sup>(2)</sup> .

وبُيِّنَ الولاء للمعتق ولو شرط ألا يكون له ولاء ، لبطلان هذا الشرط شرعًا ، فقد روى أن عائشة رضي الله عنها أرادت أن تشتري بريرة لتعتقها ، فقال أهلها : على أن ولاءها لنا (أى لا لعائشة) ، فقال رسول الله ﷺ : « لا يمنعك ذلك ، فإن الولاء لمن أعتق » <sup>(3)</sup> إذ هو في مقابلة نعمة العتيق .

\*\*\*

(2) تقدم تقريره .

(1) أخرجه مسلم (1505) .

(3) أخرجه مسلم (1505) .

## ميراث المعتق ثم عصبته

إذا عتق العبد سواء كان بإعتاق سيده ولو بوصية منه بعد موته ، أو عتق بكتابة أو تدبير أو استيلاء أو بملك قريب ذى رحم محرم منه ، ذكرًا كان المعتق أو أنثى ، ثم مات العتيق ولا وارث له أصلًا من صاحب فرض أو عصبه أو ذى رحم فولأؤه وميراثه لمعتقه .

أما ثبوتها للمعتق بالإعتاق والكتابة فظاهر ، وأما ثبوتها له بالتدبير والاستيلاء مع أن العبد لا يعتق فيهما إلا بعد موت سيده فلأن السيد - وإن مات قبل العتق فعليًا - قد باشر السبب في حياته بالتدبير والاستيلاء ، فثبت له فيهما الولاء والإرث .

إذا مات المعتق عن عصبه نسبيين ، ثم مات العتيق ولا وارث له فميراثه للأقرب فالأقرب منهم - والمراد بهم العصبه بأنفسهم فقط - وهم كما تقدم في باب التعصيب أقاربه الذكور من جهة البنوة ، ثم من جهة الأبوة ، ثم من جهة الإخوة ، ثم من جهة العمومة ، فتقدم كل جهة في الإرث على التي تليها ، فإذا استووا في الجهة قُدم الأقرب درجة ، فإذا استووا في الدرجة قُدم الأقوى قرابة ، فمن له قرابتان مقدم على من له قرابة واحدة من جهة الأب ، فإذا استووا في قوة القرابة أيضًا استووا جميعًا في الإرث ، على أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

1 - فإذا توفى المعتق عن ابنه وأبيه فقط ثم مات العتيق عنهما ولا وارث له فالتركة للابن دون الأب عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو اختيار سعيد بن المسيب وقول لشافعي ؛ لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الأبوة في الإرث بالتعصيب ، وعند أبي يوسف في قوله الأخير للأب السُّدس بالولاء والباقي للابن تعصيًا ، وهو رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وبه قال شريح والنخعي ؛ وكذلك إذا كان بدل الابن ابن ابن وإن نزل .

2 - ولو كان في هذا المثال جد صحيح بدل الأب فالتركة كلها للابن بالولاء إجماعاً ؛ لأنه أقرب من الجد ، إذ قربه بلا واسطة وقرب الجد بواسطة لأب فلا يزاحم الابن ( وهذه إحدى المسائل التي يخالف فيها الجد الأب في الميراث ) .

3 - وإذا توفي المعتق عن أب وثلاثة أخوة لأبوين ، أو لأب ثم مات العتيق عنهما ولا وارث له فالتركة للأب فقط لتقديم جهة الأبوة على جهة الإخوة .

4 - ولو كان بدل الأب في هذا المثال جد صحيح ، قاسم الإخوة الثلاثة على ما ذهب إليه على وابن مسعود وزيد رضي الله عنهم ، واختاره الصحاح وجرى عليه القانون كما سبق .

5 - وإذا توفي المعتق عن أخ شقيق أو لأب ، وعم شقيق أو لأب ثم مات العتيق عنهما ولا وارث له ، فالتركة للأخ فقط لتقديم جهة الإخوة على جهة العمومة .

6 - وإذا توفي المعتق عن أخوين شقيقين ، ثم مات العتيق عنهما ولا وارث له فالتركة تقسم بينهما على السواء .

## حظ الإناث من الولاء

وإذا علمت أن الأحق بميراث العتيق إذا لم يكن له وارث أصلاً هو من اعتقه وذلك بسبب العتق ، ثم عصبه معتقه بأنفسهم خاصة ؛ علمت أن الإناث من ورثة المعتق النسبيين كالبنات والأخت لا حق لهن في إرثه بالولاء ، فإذا مات المعتق عن ابن وبنت<sup>(1)</sup> أو عن أخ وأخت لأبوين فالميراث بالولاء للابن وحده دون البنت ، وللأخ وحده دون الأخت ؛ لأن الابن والأخ عصبه بالنفس دون البنت والأخت .

(1) في « البسيط » : المعتق إذا مات عن ابن وبنت لا يكون للبنت من ميراث العتيق شيء ، لأن ما صدقة فرض ، وإنما نصير عصبه تبعاً للابن ، ولا تبث المراجعة للتع مع الأصل فيما يستحق بعلة الأمر ؛

قال في البدائع : والولاء لا يورث من المعتق ، ولا يكون سبيله سبيل الميراث . وإنما تستحقه عصابة المعتق بنفسها ، وهم الذكور من عصبته لا الإناث من أصحاب الفرائض ، والأصل فيه حديث : «الولاء لخمعة كلخمعة النسب ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث»<sup>(1)</sup> أى لا يورث من المعتق ، فكما أن النسب لا يورث كذلك الولاء لا يورث ، وإنما شرطت الذكورة في هذه العصوية ؛ لأن الأصل في العصابة هم الذكور ، إذ العصابة عبارة عن الشدة والقوة ، كما يشير إليه قوله تعالى خبراً عن بنى يعقوب : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : 8] أى جماعة أشداء أقوياء ا هـ .

وفي الزيلعي : والولاء لا يجري فيه الإرث وإنما يثبت للعصابة بطريق الخلافة ، والخلافة إنما تتحقق فيمن تتحقق منه النصرة ، والنصرة تتحقق من الذكور دون الإناث ، فإذا كان ثبوته بطريق الخلافة يقدم الأقرب فالأقرب من عصابة المعتق ، فيقوم مقامه كالإرث ا هـ .

فعصابة المعتق بغيرهن أو مع غيرهن (وهن جميعاً إناث) لا نصيب لهن في ميراث المعتق .

وإنما يثبت للإناث من الولاء ولاء معتقهن أو معتق معتقهن<sup>(2)</sup> أو ولاء مكاتبهن أو مكاتب مكاتبهن أو ولاء مدبرهن أو ولاء مدبر مدبرهن أو الولاء الذى جرّه إليهن معتقهن أو معتق معتقهن ، ولا ولاء لهن على غير هؤلاء<sup>(3)</sup>

(1) تقدم تخريجه .

(2) في «المبسوط» : فإن أعقت المرأة عبداً لها فهي في استحقاق ميراثه بالولاء كالرجل ؛ لأن السبب هو الإعتاق قد تحقق منها ، وبعد تحقق السبب الرجل والمرأة في الاستحقاق سواء ، فإن أعقت معتقها (بالفتح) عبداً أو أمة فهي تستحق من معتق معتقها (بالفتح فيهما) ما يستحق الرجل ؛ لأن الثاني صار منسوباً إليها بالولاء كالأول ، على معنى أن الثاني منسوب بالولاء إلى الأول ، والأول منسوب بالولاء إليها ، فلا تضاف سبب الإضافة (أى النسبة) جعل الثاني كالأول ، بخلاف ما إذا أعقت أبوها عبداً ؛ لأن معتق منسوب إلى أبيها بالولاء ، وهي تنتسب إلى الأب بالعصوية ، لا بالولاء ، فلما اختلف السبب لم يكن مولى لأب مضافاً إليها ، فلا تكون عصابة له ، والأصل في هذا هو الحديث الأتى ا هـ . منحصراً

(3) في «الزيلعي» : أثبت الولاء للنساء فيما أعقن لما ذكرناه من المعقول (الحديث الأتى) والمعقول =

لقوله ﷺ : « ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن <sup>(1)</sup> » أو عتق من أعتقن أو كاتبين <sup>(2)</sup> أو كاتب من كاتبين أو دبرن <sup>(3)</sup> أو دبر من دبرن أو جر <sup>(4)</sup> ولاء معتقهن أو معتق معتقهن <sup>(5)</sup> .

## شرح الحديث :

1 - قوله : « ما أعتقن » صورته أن تعتق سيده عبدا لها ، فإذا مات ولا وارث له فولأؤه لها لقوله ﷺ : « الولاء لمن أعتق » <sup>(6)</sup> .

2 - وقوله : « أو أعتق من أعتقن » صورته أن تعتق سيده عبدا لها فيشتري هو عبدا ويعتقه ، فإذا مات العتيق الأول وليس له عصبه نسبية ثم مات العتيق الثاني كذلك ؛ فيثبت لها ولاء الثاني الذي أعتقه معتقها ، فلها ولاء عتيقها ، وولاء عتيق عتيقها وهلم جرا .

= (التعليق المشار إليه سابقا) ونفاه عنهن فيما أعتقه غيرهن حتى لا يرثن الولاء ممن أعتقته مورثهن ؛ لأن الولاء لا يجري فيه الإرث ، وإنما يثبت للمصبة بطريق الخلافة اهـ .

(1) الإعتاق : إسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه مخصوص يصير به المملوك من الأحرار ، وفي «الكنتز» : هو إثبات القوة الشرعية وهي قدرته على التصرفات الشرعية وأهليه للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عنه ، وهو بمعنى قول «صاحب البدائع» : إنه اسم لقوة حكومية للذات يدفع بها يد الاستيلاء وتعلمت عن نفسه ، ويقابله الرق ويراد به الضعف الحكمي الذي يصير به الأدمى محلا للتملك اهـ .

(2) الكتابة : عقد بين المولى والعبد يتم بإيجاب وقبول نحو أن يقول المولى : كاتبك عن كذا ، من المال ، ويقبل العبد فيسئ مكانا ، قال تعالى : ﴿ فَكُتِبَ لَهُمْ مِنْكُمْ خَيْرٌ ﴾ [النور : 33] وفي الحديث «المكاتب عبد ما بقى عليه درهم» [البيهقي (324/10)] وهي مندوب إليها ، وجب تزول يد المولى عن العبد ويصير العبد مأذونا له في التجارة وأحق بمنافعه ومكاسبه ، والكتابة عقد لازم في جانب المولى حتى لا يملك فسخه بدون رضى العبد ، غير لازم في جانب العبد حتى يملك وحده فسخه ؛ لأنه عقد لمصلحته . (3) التبريد . تعليق العتق بمطلق الموت نحو إذا مت فأنت حر أو أنت حر عن دبر مني أو أنت مثبر أو درنت ، ولا يقبل التبريد الرجوع ولا بيع المذبر ولا يرهن ولا يوهب ولا يخرج عن ملك المولى إلا بالإعتاق أو الكتابة ، لكن إذا مات السيد عتق المذبر .

(4) قوله . « جر » عطف على قوله : أعتق أو دبر وولاء مفعوله ومعتقهن فاعله ، وجر الولاء قله من مولى إلى آخر ، وسجبه من الأول إلى الثاني كما في الصور الآتية ، وهذا الحديث وإن كان فيه شذوذ من حيث الرواية لكن تأكد كلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما ذكره السيد في «شرح السراجية» و«المسوط» .

(5) أخرجه الدارمي في الفرائض (52) . (6) أخرجه مسلم (1505) .

3 - وقوله : « أو كاتبين » صورته أن تكاتب سيدة عبدها فيؤدى لها بدل الكتابة فيعتق ثم يموت وليس له ورثة فولأؤه لها .

4 - وقوله : « أو كاتب من كاتبين » صورته أن يكاتب هذا العبد المكاتب (بالتفتح) عبداً له وقد اشتراه من مكاتبه ، فإذا أدى الأدنى بدل الكتابة أولاً عتق . وكان ولأؤه للسيدة ؛ لأن العبد الأعلى ليس من أهل الولاء ؛ إذ لا يزال عبداً مملوكاً قبل الأداء ؛ وكذا إذا أديا جميعاً معاً فعتقه فولأؤهما لها ، فلها ولأء مكاتبها ومكاتب مكاتبها وهلم جرأ .

5 - وقوله : « أو دبرن » صورته كما في البدائع أن تدبر سيدة عبداً لها ، فإذا ماتت ثم مات العبد المدبر الذى عتق بموتها كان ولأؤه للذكور من عصبتها<sup>(1)</sup> .

6 - وقوله : « أو دبر من دبرن » صورته كما في « البدائع » أن تدبر سيدة عبداً لها ، ثم تموت فيعتق العبد المدبر ، ثم يدبر عبدها الذى عتق عبداً له فولأؤه لعصبته ، فلعصبته ولأء مدبرها ومدبر مدبرها وهلم جرأ .

وصور في « السراجية » و « رد المختار » ولأء مدبرهن بأن تدبر امرأة عبداً ثم تلحق بدار الحرب مرتدة ، ويحكم بلحاقها وبجرية عبدها ، ثم تعود إلى دار الإسلام مسلمة ، ثم يموت المدبر وليس له عصبه نسبية فهذه المرأة عصبته ، وحكم مدبر هذا المدبر كذلك ؛ فإذا حكم القاضي بجرية مدبرها بسبب لحاقها بدار الحرب مرتدة فاشترى عبداً ودبره ثم ماتت ورجعت المرأة تائبة إلى دار الإسلام قبل موت مدبرها أو بعده ، ثم مات المدبر الثانى وليس له عصبه نسبية فولأؤه لهذه المرأة فلها ولأء مدبرها ومدبر مدبرها وهلم جرأ .

(1) في « المغنى » ولأء المكاتب والمدبر لسيدهما إذا أعطا ، وهو قول عامة الفقهاء ، وبه يقول الشافعى وأهل العراق ، لأن السيد هو المقتضى للمكاتب والمدبر ، وفي الحديث : « الولاء لمن أعتق » [مسلم (1506)] وقد كان مكاتبون يذعنون موالى وينسبون إلى مكاتبيهم ، فيقول أبو سعيد مولى ابن أسيد وسيرين مولى أس ، وسيمان بن يسار مولى ميمونة أ هـ .

## صورة جر الولاء إلى المعتقة :

7 - قوله : « أو جرّ ولاء معتقهن » صورته أخذًا مما في « البدائع » أن تزوج سيدة عبدها بمولاة قوم فيولد لها ولد فهذا الولد رقيق تبعًا لأمه ، ووالده رقيق ، فيثبت ولاء هذا الولد لمولى أمه ، فإذا أعتقت السيدة عبدها بعد ذلك جر هذا العبد بإعتاقها إياه ولاء ولده إلى نفسه ، ثم إلى مولاته حتى إذا مات هذا الولد بعد موت أبيه ولا وارث له وخلف معتقة أبيه كان ولاؤه لها اهـ .

8 - وقوله : « أو معتق معتقهن » صورته أن امرأة أعتقت عبدًا لها فاشتري هذا العبد المعتق عبدًا آخر وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر تبعًا لأمه وولاؤه لمولى أمه ، فإذا أعتق ذلك العبد المعتق عبده جرّ بإعتاقه ولاء ولد معتقه إلى نفسه ، ثم إلى مولاته فكان لها الولاء الذي جرّه عتيقها أو عتيق عتيقها .

## صورة جر الولاء إلى المعتق :

9 - وفي « المغنى » لابن قدامة : ومن أعتق عبدًا له أولاد من مولاة لقوم جرّ معتق العبد ولاء أولاده ، وبيان ذلك أن الرجل إذا أعتق أمته فتزوجت عبدًا فأولدها ، فولدها منه أحرار وعليهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنه ويرث إذا ماتوا لكونه سبب الإنعام عليهم بعنق أمهم فصاروا لذلك أحرارًا ، فإن أعتق العبد سيده ثبت له عليه الولاء ، وجر إليه ولاء أولاده عن مولى أمهم ؛ لأن الأب لما كان مملوكًا لم يصلح وراثيًا ووليًا في النكاح ، فكان ابنه كولد المملوعة ينقطع نسبه عن أبيه فيثبت الولاء لمولى أمه وانتسب إليها ، فإذا عتق العبد صلح الانتساب إليه وعاد وراثيًا ووليًا في النكاح فعادت النسبة إليه وإلى مواليه بمنزلة ما لو استحق المملوع ولده اهـ . فقد جر الولاء إلى معتقه ، وهذا قول جمهور الصحابة والفقهاء من التابعين ، والأئمة الأربعة اهـ . ملخصًا .

\*\*\*



## شروط جر الولاء لمن أعتق

ثم ذكر أن لجر الولاء شروطًا ثلاثة :

أحدها : أن يكون الأب عبدًا ( رقيقًا ) حين الولادة ؛ إذ لو كان حر الأصل وزوجته مولاة فلا ولاء عليه ولا على ولده بحال ، ولو كان مولى ( معتقًا ) ثبت الولاء على ولده لمواليه ابتداء ، ولا جر فيه .

والثاني : أن تكون الأم مولاة ( عتيقة ) ؛ لأنها إن كانت حرة الأصل فلا ولاء عليها ولا على ولدها بحال وهما أحرار بحريتها ، وإن كانت أمة ( رقيقة ) فولدها رقيق تبعًا لها لسيدها ، فإن أعتقهم فولأؤهم له لا ينجر عنه بحال ، سواء أعتقهم بعد الولادة أو أعتق أمهم أثناء الحمل فعتقوا بعثقها ؛ لأن الولاء الثابت بالعتق مباشرة لا يتحول ولا ينجر أصلًا لحديث : « الولاء لمن أعتق » <sup>(1)</sup> .

الثالث : أن يعتق العبد سيده ، فإن مات على الرق لم ينجر الولاء بحال ، وهذا لا خلاف فيه اهـ . ملخصًا .

وقد أوضح صاحب « البدائع » وصاحب « العناية » مسألة الجر بما حاصله أن العتق إذا وقع على الولد مقصودًا لا يتقل ولاؤه أبدًا ، ولا يتحول عن المعتق للحديث السابق ، وإن وقع عليه تبعًا لأمه ثم أعتق الأب جر ولاء ابنه إلى مواليه ؛ لأن الولاء بمنزلة النسب ، ففى الحديث : « الولاء لخمعة كلخمعة النسب » <sup>(2)</sup> ثم النسب إلى الآباء ، فكذلك الولاء ، والنسبة إلى موالي الأم كانت ضرورة عدم أهلية الأب لرقه ، فإذا صار أهلًا عاد الولاء إليه كما أن ولد المملعة ينتسب إلى قوم الأم ضرورة ، فإذا أكذب المملع نفسه عاد انتساب الولد إليه اهـ . ملخصًا .

\*\*\*

(1) ، (2) تقدم ترجمته .

## الجد لا يجر الولاء عند الإمام

عُلِمَ مما سبق أن الأب إذا عتق بعد ولادة الولد من زوجته المعتيقة يجر ولاء ولده من موالى أمه إلى مواليه ، أما الجد إذا أعتق فعند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد لا يقوم مقام الأب سواء كان الأب حيًّا أو ميتًا في ظاهر الرواية فلا يجر ولاء حافده إلى مواليه بل يبقى الولاء عليه لمولى الأم .

وصورته كما في الذخيرة وغيرها : عبد تزوج بمعتقة قوم وجاء له منها ولد فولاء الولد يكون لمولى أمه بالاتفاق ، فإذا أعتق الأب انجر ولاؤه إلى موالى الأب ، فإن لم يعتق الأب ولكن أعتق الجد لم يجر الولاء إلى مواليه ، وإليه ذهب أحمد في أشهر الروايتين عنه ؛ لأن الأصل بقاء الولاء لمستحقه وإنما خولف هذا الأصل للاتفاق على أنه ينجر بعنق الأب والجد لا يساويه بدليل أنه لو عتق الأب بعد الجدة جره عن موالى الجد إليه ، ولو أسلم الجد لم يتبعه ولو ولده اهـ . « مغنى » .

وذهب مالك والشافعى في أحد قوله وآخرون إلى أن الجد يجر ولاء الولد إلى مواليه كالأب ، وقال الإمام زفر : إن كان الأب حيًّا فالجد لا يجر الولاء . وإن كان ميتًا يجر الولاء .

وفي « المغنى » : فإن لم يعتق الأب ولكن عتق الجد فقال أحمد : لا يجر الولاء ، وليس هو كالأب ، وبهذا قال أبو حنيفة وصاحبه ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يجره وبه قال شريح والشعبي وآخرون والشافعى في أحد قوله ، فإن أعتق الأب بعد ذلك جره عن موالى الجد إليه لقيام الجد مقام الأب في التعصيب وأحكام النسب ؛ فكذلك في جرّ الولاء .

## من يرث بعد المُعتق وعَصَبَتِهِ

يَبْدُو أن المعتق إذا كان حيًّا كان له ميراث العتيق الذى مات ولم يترك وارثًا أصلاً ، سواء كان المعتق ذكرًا أو أنثى لحديث : « الولاء لمن أعتق »<sup>(1)</sup> فإذا لم

(1) تقدم ترجمته .

يكن حياً عند وفاة العتيق وكان له عصبه نسبيون بأنفسهم فالمراث لهم على الترتيب المتقدم ، فإن لم يوجد أحد من هؤلاء فميراثه لمعتق معتقه (بالكسر فيهما) ثم لعصبته النسبيين بأنفسهم ، فإن لم يكن منهم أحد فميراثه لمعتق معتق معتقه ، ثم لعصبته النسبيين بأنفسهم وهكذا<sup>(١)</sup> .

فإن لم يوجد واحد من هؤلاء فميراثه لمن له الولاء على أبيه وهو معتق الأب (بالكسر) ثم لعصبته النسبيين بأنفسهم ، فإن لم يوجد واحد من هؤلاء فميراثه لمن له الولاء على جده وهو معتق الجد ، ثم لعصبته النسبيين بأنفسهم وهكذا (م 40) .

## أصناف العصبه السببية

بيئت المادة (39) من القانون أصناف العصبه السببية بدون مراعاة لترتيبها في استحقاق الإرث الذي نصت عليه المادة (40) وهم أصناف ثلاثة :

1 - مولى العتاقة : وهو المعتق للرقيق ذكراً كان أو أنثى (ومن أعتقه) وهو معتق المعتق له (أو أعتق من أعتقه) وهو معتق المعتق له (بكسر التاء في الكل) .

2 - العصبه السببيون للمعتق أو معتق المعتق أو معتق معتق المعتق (بكسر التاء في الكل) .

3 - من له الولاء على مورث - أمه غير حرة الأصل : بأن كانت عتيقة وقع عليها العتق مباشرة أو حرة لم يقع عليها العتق مباشرة ولكن في أصلها رقيق ، وعليها الولاء في كلا الحالين لمولاهما الذي أعتقها أو أعتق أصلها (بواسطة أبيه) أي بأن هذا الولاء إنما ثبت لمن هو له بواسطة إعتاقه لأبي هذا

(١) في «المعنى» . ثلثي المعتق إذا لم يخالف من نسيه من يرثه كان ماله لمولاه (لمعتقه بالكسر) . ومن كان مولاه ميتاً فهو لأقرب عصبته (أي عصبه المولى المعتق) ، سواء كان ولدًا أو أباً أو أختاً أو عتقاً أو ابن عم لأب أو عم أم ، وسواء كان المعتق ذكراً أو أنثى ، فإن لم يكن له عصبه من نسيه كان الميراث لمولاه (وهو معتق معتقه) ، ثم لعصبته الأقرب فالأقرب ، ثم لمولاه هـ .

المورث ، سواء كان ثبوته (بطريق الجبر أو بغيره) أى ابتداء بدون جر الولاء وتحويله من مولى إلى آخر .

**فالأول :** كما فى الصور التى أوضحنا بها جر العتيق ولأء ابنه من مولى أمه إلى مولاة ، وحاصله أن الولد الذى مات عن إرث وَوُلِدَ من أم غير حرة الأصل وأب أعتق بعد الولادة قد انجر ولأؤه بسبب عتق أبيه من مولى أمه إلى مولى أبيه .

**والثانى :** كما إذا تزوج عتيق عتيقه وجاءت بولد منه ثم توفى الولد بعدهما ولا وارث له أصلاً فولأؤه لمولى أبيه ابتداء بغير جر من مولى آخر .

فمولى الأب فى الحالتين عاصب سببى يستحق إرث المورث بالولاء أو (بواسطة جده بدون جر) أى إذا كان ثبوت الولاء لمن هو له بواسطة إعتاقه لجده هذا المورث ابتداء بدون جر ، كما إذا تزوج عتيق اسمه بلال عتيقة شخص آخر فولد لهما ولد اسمه سعيد ثم ولد لهذا الولد ولد اسمه جعفر فولأء جعفر لعتيق جده بلال وليس هناك ولأء مجرور لعدم سبق ولأء آخر لغيره .

فمن ثبت له الولاء على مورث بهذه الشروط يستحق إرثه بالولاء وهو غير الصنفين السابقين ، كما يشير به حديث : « ليس للنساء من الولاء ... إلخ »<sup>(1)</sup> .

## المقر له بالنسب على غيره

قد يقر المورث فى حياته لشخص مجهول النسب فى مولده أو فى البلد الذى يقطنه بنسب على غيره ، كما إذا قال هو أعمى أو عمى مثلاً ، فإذا كان بحيث يمكن التوالد والتناسل بين المقر له وبين مَنْ نسبه إليه المقر وهو الأب أو الجد مثلاً ولم يثبت نسبه من ذلك الغير ببرهان أو تصديق منه ، ولم يكذبه المقر له فى إقراره ومات المقر مصرّاً على إقراره ولم يكن له وارث معروف ، استحق المقر له جميع تركة المقر أو ما بقى منها بعد فرض أحد الزوجين ميراثاً عند الحنفية

(1) لحديث أخرجه الدارمى فى القرائض (52) ، ولا تزال أمام المحاكم الشرعية بالديار المصرية قصص ترفع بشأن الإرث بالولاء ، ولذلك ازم اشتغال القانون عل بحته وبيانه عل وجه مفيد .

معاملة له في حق نفسه بإقراره ، وفصله في « المنح »<sup>(1)</sup> بأنه أقر بالنسب على الغير وباستحقاق المال بالإرث بعده وهو في النسب مقر على غيره فيرد ، وفي استحقاق المال بالإرث مقر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم ؛ لأن ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث ثابتة له فيضعه حيث شاء حتى كان له أن يوصي بجميع ماله ؛ فلذا كان له أن يجعله لهذا المقر له ، انتهى ملخصاً ، وإنما اشترطنا في هذا الإقرار ما ذكر من الشروط لأنه :

- 1 - إذا كان المقر له معروف بالنسب من شخص آخر كان الإقرار باطلاً ؛ لأن النسب لا يقبل التحويل .
- 2 - وإذا كان الإقرار بالنسب لا يتضمن تحميله على الغير بل كان إقراراً على نفسه خاصة ، كما إذا قال : هو ابني أو هي بنتي وتوافرت الشروط المذكورة في باب الإقرار صح إقراره ، وورثه المقر له كسائر أبنائه وبناته .
- 3 - وإذا كان المقر له ممن لا يولد مثله لمثل من نسبه إليه بطل الإقرار لكذبه فيه بالمشاهدة والعقل .
- 4 - وإذا كان نسب المقر له ثابتاً من ذلك الغير بالتصديق منه أو بالبرهان فإنه لا عبرة بهذا الإقرار ، وترتب على هذا النسب أحكامه .
- 5 - وإذا كذب المقر له المقر في الإقرار بطل الإقرار ولم يستتبع أثره .
- 6 - وإذا رجع المقر عن إقراره صح رجوعه عنه ولو صدقه المقر عليه ؛ لأنه وصية من وجه فلا يترتب عليه الإرث بعد الوفاة .
- 7 - وإذا كان للمقر ورثة من أصحاب الفروض النسبية أو العصباء النسبية أو ذوى الأرحام أو العصباء السببية أو بولاء الموالاة<sup>(2)</sup> (عند الخفية)

(1) ومثله في « السراية » .

(2) أحد اثنان يمتدح الجمهور في نسخ الإرث بولاء الموالاة .

فلا يستحق المقر له شيئاً من التركة لما بينا في التعليل السابق ، وأما إذا كان مع أحد الزوجين فقط فإنه يأخذ ما بقى من التركة بعد فرضه عند الخنفة<sup>(1)</sup> .

والظاهر أن المقر له إذا مات قبل المقر وتوافرت هذه الشروط يرثه المقر ؛ لأنه صدقه والتصديق إقرار ولكنه يتأخر عن الوارث المعلوم كما ذكره صاحب التكملة .

وذهب الشافعي إلى أن استحقاق المقر له التركة ليس بطريق الإرث ، ودرج القانون عليه وجعل مرتبته بعد الإرث بالعصوبة السببية المتأخر عن الإرث بالرد على أحد الزوجين ، والرد على أحدهما متأخر عن الإرث بالرحم ؛ ولذلك إذا وجد للمقر عند موته أحد الزوجين ولم يكن هناك وارث غيره رد إليه الباقي من التركة ولم يستحق المقر له شيئاً منها .

ومع أن القانون اعتبره مستحقاً للتركة بغير الإرث شرط في استحقاقه نظراً لنسبه بالوراث من بعض الوجوه ما شرطه في استحقاق الوارث من وجوب تحقق حياته وقت موت المقر أو وقت الحكم بموته وأن لا يقوم به مانع من موانع الإرث السابقة (م 41) .

## ميراث الحمل

الحمل من جملة الورثة إذا عُلِمَ أنه موجود في بطن أمه عند موت مورث وانفصل حياً - وإنما اشترط ذلك ؛ لأن في الوراثة خلافة عن الميت والمعدوم لا يتصور أن يكون خلفاً عن أحد فأدنى درجات الخلافة الوجود - واشترط انفصاله حياً ؛ لأن حالته عند موت المورث مجهولة لا يمكن معرفة حقيقتها ، فإذا انفصل حياً في المدة المحددة كان ذلك دليلاً على وجوده يومئذ .

ويستدل على وجوده ببطن أمه وقت وفاة المورث بالمدة التي يولد فيها ، كما يستدل على حياته عند الانفصال بالعلامات الظاهرة<sup>(2)</sup> .

(1) وفي القانون يرد الباقي على أحد الزوجين في هذه الحالة .

(2) راجع «المسود» في باب ميراث الحمل وفيه : أن النقطة قبل نفخ الروح أعطى لها حكم حياة - عذر - المالك ، ولهذا جوز الفقهاء عتق ما في البطن والوصية له ، ولو كان الحمل في دور لطفة .

## مدة الحمل

اختلف الفقهاء في أطول مدة يحكمها الجنين في بطن أمه ، فذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أنها ستان لقول عائشة رضي الله عنها : « ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين بقدر ما يتحول ظل عمود المعزل » ( أخرجه الدارقطني وليهني و مسند ) . وذهب الثليث بن سعد إلى أنها ثلاث سنين ، وذهب الشافعية وأحمد في أصح الروايتين عنه إلى أنها أربع سنوات ، وقال محمد بن عبد الحكم من فقهاء المالكية : إنها سنة فقط ، والسنة في عرف الفقهاء لا تنصرف عند الإطلاق إلّا إلى السنة الهلالية .

وأجمع الأئمة على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه استدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الاحقاف : 16] ، وقوله تعالى : ﴿ وَفِصْلُهُ فِي سَامَيْنِ ﴾ [لقمان : 14] فإذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل إلّا ستة أشهر .

1 - فإذا توفي المورث وكان الحمل منه بأن ترك زوجته أو معتدته حاملاً فلا يرث الحمل منه ومن أقاربه ولا يورث عنه إلّا إذا ولدته لأقل من سنتين من وقت الوفاة<sup>(1)</sup> أو الطلاق ولم تكن قد أقرت بانقضاء عدتها<sup>(2)</sup> .

فإن ولدته لتمام سنتين فأكثر من وقت الوفاة فلا يرث ؛ إذ قد عُلِمَ بمجيئه ، كذلك أن العلوق به كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث .

2 - وإذا توفي المورث وكان الحمل من غيره بأن ترك زوجة أبيه أو زوجة جده حاملاً أو ترك أمه حاملاً من غير أبيه الذي تزوجها بعده وكان الحمل غير محجوب عن الإرث بوارث فلا يرث الحمل من هذا المورث إلّا إذا جاءت به

(1) وهذا في ظاهر الرواية خلافاً لما متى عليه في « السراجية » كما فيه عليه ابن عابدين في « رد مختار »  
(2) وقد أقرت في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه انقضاءها ثم ولدت ولذا في تلك المدة ، فإنه لا يرث ولا يورث عنه لتضمن إقرارها أن الحمل ليس من الميت اهـ . « السراجية » .

أمه لسته أشهر أو أقل من وقت موت المورث لتحقق وجوده في بطنها وقت موت المورث .

فإذا جاءت لأكثر من ستة أشهر فلا يرث لعدم تيقن علوقه وقت موت المورث<sup>(١)</sup> .

وهذا إذا كانت الزوجية قائمة بين الحامل وذلك الغير ، فإن لم تكن قائمة بينهما بأن كانت الحامل معتدته من موت أو طلاق بائن ولم تقر بانقضاء عدتها فلا يرث الحمل من المورث إلا إذا ولد لأقل من سنتين من تاريخ الموت أو الطلاق (حواشي السراجية) .

## انفصال الجنين حيًا وعلاماته

ولا يرث الحمل إلا إذا انفصل من بطن أمه حيًا لدلالة ذلك على وجوده وقت وفاة المورث ، وتعرف حياته بالعلامات الظاهرة كالاستهلال والعطاس والبكاء ومص الثدي وتحريك الأعضاء والتثاؤب ونحو ذلك ، والأمر في هذا لا يخفى .

فإن انفصل ميتًا فلا يرث ، وإن خرج أكثره وظهر منه شيء من هذه العلامات ، ثم مات يرث عند الحنفية ؛ لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يرث عند الشافعية .

وإن خرج أقله مع ظهور شيء من هذه العلامات ، ثم مات لا يرث اتفاقًا بين الحنفية والشافعية ، كأنه خرج كله ميتًا وللأكثر حكم الكل .

وإذا وقع الاختلاف في انفصاله حيًا أو ميتًا تقبل شهادة القابلة في حق الإرث عند صاحبين ولا تقبل عند الإمام .

---

(١) وجه الفرق بين ما إذا كان الحمل من المورث حيث يعتبر أقصى المدة وبين ما إذا كان من غيره والزوجية قائمة حيث يعتبر أقل المدة أن في الحالة الأولى ضرورة إثبات نسب الحمل من المورث بعد ارتفاع انكاح بالموت فيستند العلوق إلى أقصى المدة بخلاف الثانية ، فإنه لا ضرورة فيها إلى ذلك لثبوت نسب الحمل من ذلك أعبر بغير أقل المدة . هـ . من «السراجية» بإيضاح ، فإذا لم تكن الزوجية قائمة في الحالة الثانية فالضرورة داعية إلى إثبات نسب الحمل من ذلك الغير فيستند العلوق إلى أقصى المدة كما ستره .



## الجنابة على الجنين

إذا انفصل الجنين ميتاً بدون جناية على أمه فلا يرث ولا يورث ، فأما إذا انفصل ميتاً بفعل الغير بأن ضرب إنسان بطنها مثلاً فألقت جنيناً ميتاً ، فإنه يرث ويورث عند الحنفية<sup>(1)</sup> ؛ لأن الشرع أوجب على الضارب الغرة إذا تم عضو من أعضائه وهي نصف عشر الدية ذكراً كان الجنين أو أنثى ، ووجوب الضمان يتحقق بالجنابة على الحى دون الميت ، فإذا حكم بحياته يرث ويورث عنه بدل نفسه وهو الغرة<sup>(2)</sup> . وذهب جمهور الأئمة إلى أنه لا يورث للثالث في حياته ولا يورث عنه سوى الغرة .

## اختيارات قانون التوريث

هذه هي الأحكام المنصوص عليها في مذهب الحنفية :

أما القانون فقد جرى أولاً على أن أكثر مدة الحمل 365 يوماً (سنة شمسية) بناء على ما قرره الأطباء الشرعيون رسمياً<sup>(3)</sup> ، وهو مأخوذ من قول محمد بن عبد الحكم من فقهاء المالكية إن أكثر مدة الحمل سنة وإن كان مراده بها السنة القمرية إلا أن القانون اختار السنة الشمسية لمزيد الضبط والاحتياط . قال ابن رشد في «بداية المجتهد» في كتاب الفرائض : «قال الكوفيون»

---

(1) وذهب الجمهور إلى عدم توريثه لعدم وجود ما يدل على حياته .

(2) من حاشية الفتاوى على «السراجية» .

(3) نصت المادة 15 من القانون رقم 26 لسنة 1929م على أنه «لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة أنت به بعد سنة من وفاة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أثبت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة» وجاء في المذكرة التفسيرية له أنه لما كان رأي الفقهاء في ثبوت النسب مبنيًا على رأيهم في أقصى مدة الحمل ولم يبدأ غلبهم رأيه في ذلك إلا على أخبار بعض النساء بأن الحمل مكث كذا سنين ، وليس في أقصى مدة الحمل كتاب أو سنة ، فلم تر الوزارة مانعًا من أخذ رأي الأطباء في مدة لدى بمكثه الحمل ، فأفاد الطبيب الشرعي بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل 365 يوماً حتى يشمل جميع الأحوال النادرة ، هـ : أى قسم الطب الشرعى المؤلف من عدة أطباء شرعيين

(يعنى الحنفية) إن أطول زمان الحمل الذى يلحق به الولد سنتان ، وقال محمد ابن عبدالحكم : سنة ، وقال داود (بن على الظاهري) تسعة أشهر ، وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة ، وقول محمد بن عبدالحكم : «الظاهرية أقرب إلى المعتاد ، والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد لا بالنادر ، ولعله يكون مستحيلاً» ١ هـ . أى لعل ما يخالف المعتاد يكون مستحيل الوقوع .

فإذا توفى الرجل عن زوجته أو عن معتدته حاملاً فلا يرثه حمها إلا إذا ولدته حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفارقة ، فإذا ولدته لأكثر من هذه المدة لا يرث من ذلك المتوفى ولا من أقاربه .

ثانياً : جرى القانون فيما إذا توفى المورث عن حمل من غيره على أن الحمل لا يرث من المورث إلا إذا ولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر (تسعة أشهر) من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة بين الحامل وزوجها غير المتوفى كأمه الحامل من زوج آخر غير أبيه وذلك لجريان العادة الغالبة بل المطردة في النساء أن يضعن حملهن في هذه المدة ، ومن النادر جداً وضع الحمل في ستة أشهر ، واستند القانون في ذلك إلى رأى للحنابلة أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في اختياراته في باب الوصية ، والمسألة اجتهادية كما أشار إليه ابن رشد في «بداية المجتهد» .

فإن لم تكن الزوجية قائمة وقت الوفاة بل كانت الحامل معتدة موت أو فرقة من زوجها ، فإن حملها لا يرث ذلك المورث إلا إذا ولدته حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ موت زوجها أو فراقه ومات المورث أثناء العدة (مادة 5 ، 43) .

ثالثاً : جرى القانون على ما ذهب إليه جمهور الأئمة من أنه لا بد في إرث الحمل من أن يولد كله حياً ، فإذا ولد ميتاً كله أو بعضه ، سواء كان بجناية على أمه أو بغير جناية فلا يرث خلافاً للحنفية ، فيما إذا ولد أكثره حياً حيث اعتبروه كمن ولد كله حياً ، وفيما إذا انفصل الجنين ميتاً بجناية على أمه حيث قدروا حياته وحكموا بتوريثه كما تقدم .

وإليك البيان في الصور الآتية طبقاً للمادة (43) من القانون ولمذهب الحنفية :

أولاً : فيما إذا كان الحمل من المورث :

في مذهب الحنفية

في القانون

( أ ) إذا توفي المورث عن زوجته ثم جاءت بولد بعد وفاته فلا يرثه إلا إذا ولد حياً لسنة شمسية على الأكثر من تاريخ وفاته وهي أقصى مدة الحمل<sup>(1)</sup> لدلالة ولادته في هذه المدة على وجوده حملاً حين الوفاة .  
فإن ولد حياً بعد هذه المدة لا يرث لدلائلها على أن العلوق به حصل بعد الوفاة فليس الحمل منه فلا يرثه .

( ب ) إذا توفي المورث عن معتدته من الفرقة ، ثم جاءت بولد بعد وفاته فلا يرثه إلا إذا ولد حياً لسنة شمسية على الأكثر من تاريخ الفرقة لدلالة ولادته في هذه المدة على وجوده حملاً حين الفرقة أى أثناء قيام الزوجية .  
فإن ولد لأكثر منها لا يرث لدلائلها على أن العلوق به حصل بعد الفرقة فليس الحمل منه فلا يرثه (فقرة أولى من مادة 43) .

ثانياً : فيما إذا كان الحمل من غير المورث كأن يموت المورث عن أمه حاملاً من زوجها الذى تزوجته بعد وفاة والده فيكون الحمل أخاه أو أخته لأمه .  
ونحو ذلك من الصور التى يرث فيها الحمل غير أبيه ، ولا يحجب عن الميراث بوارث آخر .

ولا يخلو الأمر فيها من أن تكون الزوجية قائمة بين الحامل وذلك الغير ، أو غير قائمة بينهما وهى معتلة لفراق منه بموت أو طلاق .

(1) يلاحظ أن الأطباء الفنيين قرروا أن مدة 365 يوماً تشمل الأحوال الباردة كما تشمل دافئة .

## في القانون

## في مذهب الحنفية

( أ ) إذا توفي المورث عن أمه حاملاً والزوجية قائمة بينها وبين زوجها فلا يرث الحمل من المورث وهو أخوه أو أخته لأمه إلا إذا ولدته حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث ، فإذا ولدته بعد هذه المدة لا يرث وذلك بناء على ما جرت به العادة الغالبة عند أكثر النساء من وضع الحمل لتمام تسعة أشهر ووضعه فيها دليل على تحقق وجوده عند وفاة المورث بخلاف وضعه بعدها .

( ب ) وإذا توفي المورث عن أمه وهي معتدة لوفاة زوجها أو لطلاقها منه فلا يرث الحمل ذلك المورث بسبب الأخوة لأم إلا إذا ولد لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ موت زوجها أو طلاقها ، فإذا ولد بعد هذه المدة لا يرث ذلك المورث ، وذلك لأن ولادته في هذه المدة دليل على أنها حملت به قبل انقطاع الزوجية بينهما فثبت نسبه من أبيه ويرث المورث ، وولادته بعدها دليل على حصول الحمل بعد انقطاعها فلا يثبت نسبه من أبيه ، ولا يرث المورث . وموت المورث إنما كان أثناء العدة فيكون وجود الحمل محققاً عند وفاته فيرثه الحمل بعد انفصاله في المدة لا بعدها إذ أنه بعدها

( أ ) إذا توفي المورث عن أمه وهي حامل والزوجية قائمة بينها وبين زوجها فلا يرث الحمل من المورث وهو أخوه أو أخته لأمه إلا إذا ولدته حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث ، فإذا ولدته بعد هذه المدة لا يرث وذلك بناء على ما جرت به العادة الغالبة عند أكثر النساء من وضع الحمل لتمام تسعة أشهر ووضعه فيها دليل على تحقق وجوده عند وفاة المورث بخلاف وضعه بعدها .

( ب ) وإذا توفي المورث عن أمه وهي معتدة لوفاة زوجها أو لطلاقها منه فلا يرث الحمل ذلك المورث بسبب الأخوة لأم إلا إذا ولد لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ موت زوجها أو طلاقها ، فإذا ولد بعد هذه المدة لا يرث ذلك المورث ، وذلك لأن ولادته في هذه المدة دليل على أنها حملت به قبل انقطاع الزوجية بينهما فثبت نسبه من أبيه ويرث المورث ، وولادته بعدها دليل على حصول الحمل بعد انقطاعها فلا يثبت نسبه من أبيه ، ولا يرث المورث . وموت المورث إنما كان أثناء العدة فيكون وجود الحمل محققاً عند وفاته فيرثه الحمل بعد انفصاله في المدة لا بعدها إذ أنه بعدها

ووجود الحمل محققاً عند وفاته فيرثه الحمل بعد انفصاله في المدة لا بعدها إذ أنه بعدها

لا يثبت به النسب من أبيه لكون العلوق به  
حيثذ بعد انقطاع الزوجية ، ولا يتحقق معه  
عند موت المورث .

## نصيب الحمل في التركة

الحمل من جملة الورثة كما ذكره السرخسي في « المبسوط » فلا بد من رعاية  
حقه وحفظ ميراثه حتى يفصل ، فإذا انفصل حيًا أخذه ، وإذا انفصل ميتًا رد  
إلى باقي الورثة .

وقد اختلف الفقهاء فيما يوقف له من التركة والمفتي به عند الحنفية قول  
أبي يوسف - رحمه الله - وهو أن تقسم التركة بين الورثة مرة على اعتبار أن  
الحمل ذكر واحد وأخرى على اعتبار أنه أنثى واحدة ليعرف نصيبه في الحالتين  
ويوقف له أو فر النصبين حتى يفصل حيًا احتياطًا في أمره ، وذلك لأن  
الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد إلا ولدًا واحدًا ، فينبى الحكم عليه وبه  
أخذ القانون (مادة 42) .

## أمثلة

1 - توفي شخص عن : زوجة ، أب ، أم ، بنت ، زوجة ابن حبل :  
(الحمل ابن ابن أو بنت ابن ، وللزوجة الثمن وللأب السدس وللأم السدس ،  
وللبنت النصف ، والمسألة من 24 ، فإن فرض الحمل ذكرًا أخذ الباقي بالتعصيب  
وهو واحد ، وإذا فرض أنثى فلها السدس تكملة للثلثين وهو 4 ، وتعمل المسألة  
إلى 27 ، فالأفضل للحمل أن يفرض أنثى ويحفظ له 4 أسهم) .

2 توفيت امرأة عن زوج ، أم حبل من أبى المتوفاة :

(الحمل أخ ش أو أخت ش ، وللزوج النصف ، وللأم الثلث ، والمسألة  
من 6 ، فإن فرض أخًا استحق السهم الباقي تعصيًا ، وإن فرض أنثى كان لها

النصف وهو ثلاثة ، وتعمل المسألة إلى 8 ، فيفرض الحمل أنثى ؛ لأن ذلك أوفر له ) .

3 - توفي رجل عن أب ، زوجة حبل :

( الحمل ابنه أو بنته ، وللزوجة الثمن وللأب السدس ، والمسألة من 24 ، فإذا فرض الحمل ذكراً أخذ الباقي وهو 17 سهمًا تعصياً ، وإذا فرض أنثى فلها النصف فرضاً وهو 12 ، والباقي للأب تعصياً ، فيقدر الحمل ذكراً ؛ لأن ذلك أفضل له ) .

4 - توفيت امرأة عن زوج ، أم حبل من غير أبيها :

( الحمل أخ لأم أو أخت لأم ، وللزوج النصف وللأم الثلث وللأخ لأم أو للأخت لأم السدس ، والمسألة من 6 ، فلا يختلف نصيب الحمل في الفرضين فيحفظ له سهم من التركة لا غير ) .

5 - توفيت امرأة عن زوج ، أخت ش ، زوجة أب حامل :

( الحمل هنا أخ لأب أو أخت لأب ، والمسألة من 6 ، فإن فرض ذكراً لا يستحق شيئاً لاستغراق السهام التركة ، وإن فرض أنثى فلها السدس تكملة للثلثين وهو واحد ، وتعمل المسألة إلى 7 ، فالأنفع له أن يفرض أنثى ) .

6 - توفي عن ابن أخ ش ، وزوجة أخ ش حبل :

( الحمل هنا ابن أخ شقيق أو بنت أخ شقيق ، فإذا فرض مذكراً أخذ نصف التركة تعصياً ، وإذا فرض مؤنثاً لا يستحق شيئاً ، فالأفضل أن يفرض مذكراً ) .

7 - توفي عن أب ، أم حبل من غير أبيه :

( الحمل أخ أو أخت لأم ، وكلاهما محجوب بالأب فلا يوقف له نصيب من التركة بل تقسم بين الأم والأب ، للأم الثلث فرضاً وللأب الباقي تعصياً ) .

وقد عُلم مما ذكرنا أن الحمل إذا كان وارثاً على الفرضين ولكن نصيبه على أحد الفرضين أكثر من نصيبه على الفرض الآخر يوقف له خير النصيبين احتياطاً لأمره كما في الأمثلة 1 ، 2 ، 3 .

فأما إذا كان وارثاً على أحد الفرضين وغير وارث على الفرض الآخر فلا احتياط له بوجوب أن يعتبر فرض الإرث ويوقف له نصيبه حتى يتبين أمره كما في المثالين 5 ، 6 .

وإذا كان غير وارث على كلا الفرضين لا يوقف له نصيب من التركة ، بل تقسم على الورثة المستحقين لها كما في المثال 7 .

وإذا انفصل الحمل حياً كله في المدة التي يستحق الإرث فيها ، يستبين أمره ، فإذا ظهر كما فرض أخذ من يلى أمره ما وقف له ، وإذا ظهر على خلاف ما فرض نقضت القسمة وقسمت التركة من جديد ، وأعطى كل وارث نصيبه فيها ورد الزائد في الموقوف على من يستحقه من الورثة بنسبة أنصبتهم ، وأخذ من أنصباء الورثة ما يكمل استحقاق الحمل إذا أظهر متعدداً .

وعلى قول أبي يوسف المفتي به يؤخذ كنفيل من الورثة الذين ينقص استحقاقهم عند تعدد الحمل لاحتمال أن يظهر الحمل متعدداً ( م 44 ) .

## المفقود

المفقود : هو الغائب الذي انقطع خبره وجهل مكانه ولا تدرى حياته ولا مماته ، فإذا فقد إنسان اعتبر في حق ماله حياً استصحاباً لحاله الذي كان عليه ، والاستصحاب حجة معتبرة شرعاً في إبقاء ما كان على ما كان لا في إثبات أمر لم يكن ، فلا يورث ماله ، بل يبقى على ملكه ويحفظ له حتى يتبين أمره<sup>(1)</sup> ، وهذا مذهب على عليه السلام وإليه ذهب الحنفية ، واعتبر في حق مال

(1) لأن في تقسيم ماله بين ورثته بمجرد التقدر ضرراً به فيدفع باعتباره حياً ، على أن شرط التوريث موت المورث حقيقة أو حكماً ، والأمر هنا ليس كذلك .

غيره<sup>(١)</sup> ميتاً فلا يرث من الغير ، بل يوقف له نصيبه في التركة حتى يتبين أمره ، فإن ظهر حيّاً أخذ ماله الذي له واستحق ميراثه الذي وقف لأجله .

وإن لم يظهر حاله وحكم القاضي بموته طبقاً للقانون رقم 25 لسنة 1929م كان ميتاً حكماً ، فبالنسبة لماله يعتبر كأنه مات يوم الحكم ، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين يومئذ دون من مات منهم قبله ؛ لأن شرط التوريث بقاء الوارث حيّاً بعد موت المورث ، وبالنسبة لمال غيره الذي كان موقوفاً لأجله يرد إلى ورثة المورث ولا يستحق منه شيئاً ؛ لأن شرط استحقاق الوارث الميراث أن يكون محقق الوجود عند موت المورث ، ولم يكن المفقود محقق الوجود وقت موت المورث . وإن ظهر حيّاً بعد الحكم بموته طبقاً لما ذكر أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة .

أما إذا حكم بموته بناء على بيينة شرعية أثبتت موته (والثابت بالبيينة كالثابت بالمعاينة) فإن كان تاريخ موته بعد وقت موت المورث استحق المفقود ما كان موقوفاً لأجله لثبوت حياته وقت موت المورث ، وإن كان قبل وقت موت المورث لم يستحق المفقود شيئاً مما وقف لأجله لثبوت موته قبل موت مورثه .

وعند وقف النصيب للمفقود في تركة المورث ينظر ، فإن كان المفقود يحجب غيره حجب حرمان كما إذا كان الوارث ابناً مفقوداً وللاب المتوفى أخ شقيق ، فيوقف التصرف في كل التركة ولا يسلم للأخ شيء منها حتى يستبين أمر المفقود ، وإن كان لا يحجب غيره حجب حرمان بل يشاركه في الإرث يوقف له نصيبه فقط ، كما إذا توفي عن بنتين وابن مفقود فيوقف له النصف حتى يتبين أمره (م 45) .



(١) لأن في إرثه من غيره مع احتمال موته وعدم صدور حكم بموته ضرراً بباقي الورثة فيدفع عنهم «عباره ميتاً» على أن شرط الإرث من الغير تحقق حياة الوارث عند موت المورث والأمر هنا ليس كذلك .



## ميراث الخنثى المشكل

الْخُنْثَى عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ مِنَ الْخَنَثِ وَهُوَ اللَّيْنُ وَالتَّكْسَرُ ، وَجَمْعُهُ خُنَاثٌ كَحَبْلِ وَحَبَالٍ ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَهُ عَضْوٌ تَنَاسَلُ الرِّجَالُ وَعَضْوٌ تَنَاسَلُ النِّسَاءُ أَوْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَصْلًا ، فَإِذَا أُمِكنَ تَرْجِيحُ جَانِبِ الذَّكُورَةِ فِيهِ عَلَى جَانِبِ الْأُنْثَى أَوْ الْعَكْسِ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَمْرِهِ ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنِ التَّرْجِيحُ لِنُعَارِضِ الْعَلَامَاتِ أَوْ لِعَدَمِ وَجُودِهَا ، فَهُوَ الْمَشْكَلُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أُنْثَى ؟ وَيُعَامَلُ فِي الْمِيرَاثِ بِأَسْوَأِ حَالِي الذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى ، فَيُقَسَّمُ الْمَالُ مَرَّةً عَلَى تَقْدِيرِ ذُكُورَتِهِ وَأُخْرَى عَلَى تَقْدِيرِ أُنْثَوَتِهِ ، وَيُعْطَى أَقْلُ النَّصِيبِينَ ، وَمَا بَقِيَ يُعْطَى لِبَاقِ الْوَرَثَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الصَّحَابَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْخُتْفِيَّةُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى <sup>(1)</sup> وَبِهِ أَخَذَ الْقَانُونُ ( م 46 ) .

### 1 - فَي زَوْج ، أُم ، أُخْت لَام ، وَخُنْثَى لِأَب :

إِذَا قَدَرَ الْخُنْثَى ذَكَرًا فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ مِنْ سِتَّةٍ وَلِلْأُمِ السُّدُسُ وَهُوَ وَاحِدٌ ، وَلِلْأُخْتِ لَامِ السُّدُسُ وَهُوَ وَاحِدٌ وَلِلْخُنْثَى وَهُوَ أَخٌ لِأَبٍ وَاحِدٌ بِالعَصُوبَةِ . وَإِذَا قَدَرَ أُنْثَى كَانَ أَخْتًا لِأَبٍ فَلِلزَّوْجِ وَالْأُمِ وَالْأُخْتِ لَامٌ فَرُوضُهُمُ الْمَذْكُورَةُ وَلِلْخُنْثَى النِّصْفُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ، وَتَعُولُ السِّتَةُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ فَيُعْطَى الْخُنْثَى مِيرَاثَهُ كَذَكَرٍ ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ النَّصِيبِينَ عَلَى التَّقْدِيرِينَ .

2 - وَفِي مَيِّتٍ تَرَكَ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ أَحَدُهُمَا خُنْثَى مَشْكَلٌ ( لَوْ قَدَرَ ذَكَرًا أَخَذَ النِّصْفَ تَعْصِيًّا ، وَلَوْ قَدَرَ أُنْثَى أَخَذَتْ الثُّلْثَ فَيُعْطَى مِيرَاثَهُ كَأُنْثَى ) .

3 - وَفِي مَيِّتٍ عَنْ خُنْثَى شَقِيقٍ وَهَمَّ شَيْءٌ ( إِذَا قَدَرَ ذَكَرًا كَانَتْ لَهُ التَّرَكَةُ كُلُّهَا تَعْصِيًّا ، وَإِذَا قَدَرَ أُنْثَى لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا لِكُونِهِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَالْعَمِّ عَاصِبٌ يَسْتَحِقُّ كُلَّ التَّرَكَةِ ، فَيَفْرُضُ أُنْثَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ ، وَلَا يُعْطَى شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ ) .

(1) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ ، أَمَّا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَيُعْطَى مُتَوَسِّطُ النَّصِيبِينَ .

- 4 وفي ميتة عن زوج ، أم ، ختلى مشكل لأبوين ( لو قدر ذكرًا كان أختًا شقيقة فللزواج النصف ، وللام الثلث ، وللختلى الباقي تعصيًا وهو واحد من ستة .  
لو فرض أنثى كان أختًا شقيقة فللزواج والام فرضهما ، وللختلى النصف ونعول المسألة من 6 إلى 8 فيعطى الختلى كذكر حتى يتضح أمره <sup>(1)</sup> ) .
- 5 وفي ميتة عن زوج ، أخت ش ، وختلى لأب ( إن قدر مذكرًا كان غير وارث لاستغراق الفروض التركة ، ولو قدر أنثى كان له السدس تكمة للثلثين مع الأخت الشقيقة فيفرض مذكرًا حتى ينكشف أمره ) .

## ميراث ولد الزنا وولد اللعان

- ولد الزنا هو الولد الذي أتت به أمه من سفاح .  
وولد اللعان <sup>(2)</sup> هو الولد الذي حكم بنفى نسبه من أبيه بعد الملاءنة بين الزوجين بالصفة الميينة في القرآن الكريم .  
وكل منهما مقطوع النسب من الأب ، وإنما ينسب إلى الأم فقط .  
قال الزيلعي : ويرث بجهة الأم لا غير ؛ لأن نسبه من جهة الأب منقطع فلا يرث به ، ونسبه من جهة الأم ثابت فيرث به أمه وإخوته من الأم بالفرض لا غير ؛ وكذلك تروث أمه وأخوته لأمه فرضًا لا غير .  
ولا يتصور أن يرث هو أو يورث بالعصوبة النسبية إلا بجهة البهنة لانتفاء

(1) وهل الإشكال في أمره يرول حتمًا بالبولغ أو قد يستمر بعده ؟ في ذلك خلاف بين الفقهاء ، واختار الإمام السرخسي في «المبسوط» الأول ، وفي «حواشي الرحبية» ما يفيد الثاني .  
(2) اللعان لغة : الطرد والإبعاد ، وشرعًا : اسم لشهادات مؤكدات بالإيمان مقرورة باللعن والغضب قائمة في حق الزوج مقام حد الفذف ، وفي حق الزوجة مقام حد الزنا ، فإذا تلاعن الزوجان بالصعة المسة ما كتب حكم القاضي بالتفريق بينهما وينفى نسب الولد عن أبيه وإخاها بأمه والتفريق بينهما طلبة ثلثة عند الإمام أبو حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف فرقة بغير الطلاق توجب حرمة مؤبدة . قال الله تعالى في سورة النور ﴿ وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّتُ الْمَنْعَةِ إِلَّا أَنْتُمْ مَنَعْتُمْ أَيْمَانَكُمْ بِأَقْوَمَ نَسَبٍ مِنَ الْمُنْكَرِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقُرْآنِ ۚ وَذُرِّيَّاتُ الْمُنْكَرِ لَا تَنسَبُ إِلَى الْمُنْكَرِ بَلْ يَنسَبُ إِلَى الْوَالِدِ ۚ وَالْوَالِدُ يَكْفُرُ بِالْفَرْعِ ۚ وَالْمَنْعَةُ أَنْ تَعْبَىٰ لِقَوْمٍ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَلْبِ ۚ ۝ وَيَذَرُهَا الْمُنْكَرُ أَنْ تَنسَبَ إِلَى الْمُنْكَرِ بِأَقْوَمَ نَسَبٍ مِنَ الْمُنْكَرِ ۚ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقُرْآنِ ۚ ۝ [ النور : 6 ] .

العصوبة بجهة الأبوة والإخوة والعمومة ١ هـ . بإيضاح .

ويرث كل منهما أمه وأقاربها وإنما يشترط للإرث من أقارب الأم إذا كان حملاً أن يولد كل منهما لتسعة أشهر على الأكثر من تاريخ وفاة المورث طبقاً لما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 43 من القانون ( مادة 47 ) .

## ميراث الغرقى والحرقى والهدمى ونحوهم

إذا مات جماعة مما شأنهم التوارث بسبب غرق أو حريق أو انهدام منزل أو قتل في معركة أو حرب ونحو ذلك من الأسباب والحوادث ولم يعلم أيهم مات أولاً ، فقد اتفق أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم على أنه لا يرث بعضهم من بعض ، وإنما يجعل ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء . وبذلك قضى زيد في قتل اليمامة في عهد الصديق رضي الله عنه ، وفي موت طاعون عمواس<sup>(١)</sup> في عهد عمر رضي الله عنه وفي قتل الحرة ، ونقل عن علي رضي الله عنه أنه قضى به في قتل الجمل وصفين ، وهو قول عمر بن عبدالعزيز وجهور الفقهاء والأئمة ومنهم الحنفية ، وبه أخذ القانون ( مادة 3 ) ؛ وذلك لأن سبب استحقاق كل واحد منهم ميراث صاحبه غير معلوم يقيناً ، والاستحقاق يبنى على يقين السبب ، فما لم يتقن لا يثبت الاستحقاق إذ لا يتصور ثبوته بالشك .

وقدما أن شرط استحقاق الوارث الإرث تحقق حياته بعد موت مورثه ولا سبيل إلى ذلك فيما إذا جهل أيهما مات أولاً ، وفيما إذا عُلِمَ أن أحدهما مات أولاً ، ولكن لا يدري أيهما على التعيين فيجعلان كأنهما ماتا معاً .

١ - فإذا مات أخوان شقيقان غرقاً معاً ، وترك كل منهما بنتاً فقط فميراث كل منهما لبتته فرضاً ورداً ، ولا يرث أحدهما الآخر .

٢ - وإذا مات الأب والابن تحت هدم مثلاً ، وترك الأب زوجته ( وهي أم الابن الذي مات معه ) وبنتاً وأباً ولم يترك غير هؤلاء ، فتركة الأب لورثته

(١) عمواس : الطاعون الذي حدث في بلاد الشام .

المذكورين ، وللزوجة الثمن فرضاً ، وللبنت النصف فرضاً ، ولأب السدس فرضاً ، والباقي تعصيباً ولا شيء لابنه الذي مات معه ، وتركه الابن لورثته وهم أمه ولها الثلث فرضاً ، وجده وأخته ولهما الباقي بالمقاسمة ، والمسألة من 9 للأُم 3 وللجد 4 وللأخت 2 ولا شيء لابنه الذي مات معه .

3 وإذا كان للابن في هذه الصورة بنت ، كان ميراث الأب منحصرًا في زوجته وبنته وبنت ابنه الذي مات معه وأبيه ، فللزوجة الثمن ، وللبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، ولأبيه السدس فرضاً ، والباقي تعصيباً ، وكان ميراث الابن منحصرًا في أمه وبنته وجده وأخته الشقيقة فلأمه السدس ، ولبنته النصف ، ولجده السدس فرضاً والباقي لأخته الشقيقة التي صارت عصبة مع البنت ، والسدس خبر للجد من المقاسمة .

## التخارج

التخارج كما عرفه الكمال في «الفتح» : أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث بشيء معلوم وهو عقد معاوضة جائز متى توافرت شروط صحته من جهة البديلين ، وهي مبينة في الفقه ، والأصل في جوازه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قد صالحها باقي الورثة على ثلاثة وثمانين ألفاً على أن أخرجوها من التركة .

ويجوز في عقد التخارج أن يخرج واحد من الورثة عن نصيبه في التركة إلى آخر منهم أو إلى باقيهم ، وأن يكون البديل في التخارج مالاً يعطى للخارج من غير التركة ، وأن يكون من أعيان التركة ، والمقصود هنا بيان كيفية قسمة التركة على الورثة الباقين بعد تخارج بعضهم عن نصيبه فيها .

فإذا خرج أحد الورثة عن نصيبه واحد منهم نظير مال دفعه إليه حل الثاني محل الأول في نصيبه وضم سهامه إلى سهامه ، فإذا كان الورثة ابنتين وزوجة فأخرج أحد الابنتين الزوجة من نصيبها بمال دفعه إليها كان له من سهام التركة الثمن فوق نصيبه فيها كأنه اشترى منها نصيبها لنفسه فلا يشاركه فيه إخوة .

وإذا أخرج المورثة واحداً منهم لتكون التركة لهم وحدهم بمال دفعوه إليه من غير التركة بنسبة أنصبتهم كانت التركة كلها لهم ، كأن هذا المخرج غير موجود أصلاً ، فتقسم التركة بينهم وحدهم على حسب فروضهم فيها باعتبار أن هذا المخرج غير وارث .

وإذا دفعوا المال بالتساوى مع اختلاف أنصبتهم في التركة ملكوا هذه الحصة بالتساوى بينهم على حسب رأس مالها .

وإذا أخرجوا واحداً منهم من التركة في نظير إعطائه شيئاً معيناً منها ليكون باقيها لهم وحدهم ، فتقسم التركة بينهم بفرض أنه لم يحصل تخارج ونوزع السهام على جميع المورثة ثم تطرح سهام من أخرج ويقسم باقي التركة على مجموع سهام الباقين ليتبين نصيب كل وارث من التركة .

1 - فإذا توفيت زوجة عن زوج ، أم ، عم شقيق ( فالمسألة من 6 للزوج النصف ثلاثة ، وللأم الثلث اثنان ، وللعلم الباقي وهو واحد ، فإذا صالحا الزوج على ما في ذمته من المهر فاطرح سهامه وهي ثلاثة من ستة واقسم الباقي من التركة - وهو ما عدا المهر - بين الأم والعم أثلاثاً بقدر سهامهما قبل التخارج فيكون للأم سهمان ، وللعلم سهم ) .

ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن بناء على أنه أخذ نصيبه وخرج ؛ لأنه لو جعل كذلك كان نصيب الأم الثلث ، ونصيب العم الثلثين ، فيقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث الباقي وهو خلاف المجمع عليه .

ولو صولح العم على شيء من التركة فاطرح سهمه من الستة واقسم الباقي على سهام الزوجة والأم قبل التخارج وهي خمسة للزوج ثلاثة وللأم اثنان . ولو صولحت الأم كذلك فاطرح سهامها من الستة واقسم الأربعة الباقية على سهام الزوج والعم قبل التخارج ، للزوج ثلاثة وللعلم واحد<sup>(1)</sup> .

2 - وإذا توفيت امرأة عن أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم وزوج ( فالمسألة من ستة وتعول إلى ثمانية ، للأخت الشقيقة النصف ثلاثة ، وللأخت

(1) راجع هذا المثال في « السراجية » .

لأب السُّدس واحد ، وللأخت لأم السُّدس واحد ، وللزوج النصف ثلاثة .  
فإذا تخرجت الأخت الشقيقة فاطرح سهامها من الثمانية واقسم الباقي وهو  
خمس على سهام غيرها أخماسًا للزوج منها 3 وواحد لكل من الأخت لأب  
والأخت لأم) .

ولو صولح كل من الزوج والأخت لأب والأخت لأم فكذلك والله أعلم  
(مادة 48) .

\*\*\*

وقد تم بتوفيق الله وعونه في يوم الأربعاء الحادى عشر من شهر ربيع الثانى  
من سنة 1371 هـ (الموافق 9 من شهر يناير 1952م) تأليف هذا المختصر الذى  
ألقيت معظم مباحثه في بعض محاضرات لطلاب الدراسات العليا في معهد  
الضرائب بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول .

وأرجو الله تعالى أن ينفع به الطالبين ، وأن يجزل المثوبة عليه لى  
وللمطلعين ، والحمد لله حمدًا كثيرًا في البدء والختام ، والصلاة والسلام على  
رسوله ﷺ أفضل الأنام وعلى آله وأصحابه الهداة الأعلام .

وعند إعادة طبعة ثانيًا زدنا فيه زيادات مهمة مع تنقيح وإيضاح ، وتم  
ذلك بتوفيق الله تعالى في يوم الإثنين الثالث عشر من شهر جمادى الأولى  
من سنة 1373 هـ (الموافق 18 من شهر يناير 1954م) وصلى الله على سيدنا  
محمد ﷺ خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين إلى يوم الدين .

**حسّين محمد مخلوف**

مفتى الديار المصرية وعضو جامعة كبار العلماء

\*\*\*

## جدول ميراث أصحاب الفروض

1	أحوال الزوج 2	( $\frac{1}{2}$ ف) عند عدم الفرع الوارث للزوجة <sup>(1)</sup> ( $\frac{1}{4}$ ف) عند وجود الفرع الوارث للزوجة	لا يحجب حجب حرمان
2	أحوال الزوجة 2	( $\frac{1}{4}$ ف) عند عدم الفرع الوارث للزوج <sup>(2)</sup> ( $\frac{1}{8}$ ف) عند وجود الفرع الوارث للزوج ( $\frac{1}{6}$ ف) مع الفرع الوارث المذكر	لا يحجب حجب حرمان
3	أحوال الأب <sup>(3)</sup> 3	( $\frac{1}{6}$ ف) والباقي مع الفرع الوارث المؤنث التعصيب المحض ( عند عدم الفرع الوارث مطلقاً .	لا يحجب حجب حرمان
4	أحوال الأم 3	( $\frac{1}{6}$ ف) مع الفرع الوارث مطلقاً أو مع اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً ( $\frac{1}{3}$ كل التركة ف) عند عدم من ذكروا ( $\frac{1}{3}$ الباقي من التركة ف) في مسألتين : (1) زوج وأبوين (2) زوجة وأبوين .	لا يحجب حجب حرمان
5	أحوال البنت الفصلية 3	( $\frac{1}{2}$ ف للواحدة) إذا لم يكن معها معصب ( $\frac{2}{3}$ ف للأكثر من الواحدة) إذا لم يكن معهن معصب (التعصيب) مع الابن <sup>(4)</sup>	لا يحجب حجب حرمان

- (1) الفرع الوارث هو الذي يرث بالتعصيب ، وهو الابن وابن الابن وإن نزل ، أو بالفرع ، وهو بنت وبنت الابن وإن نزل ، ولا يشمل بنت البنت وابن البنت .
- (2) تشترك الزوجات المتعدات في الفرع المذكور .
- (3) ذكر الأب هنا مع أصحاب القروض ، وإن كان يرث بالتعصيب .
- (4) الإرث بالتعصيب للمذكر ضعف الأنثى .

6	أحوال بات الابن	$\left\{ \begin{array}{l} \frac{1}{2} \text{ للواحدة} \\ \frac{2}{3} \text{ للأكثر} \end{array} \right\}$ عند عدم البنت الصلبية وعدم وجود معصب $\left( \frac{1}{6} \text{ للواحدة فأكثر} \right)$ مع البنت الصلبية تكملة للثلاثين وعدم وجود المعصب (التعصيب) بمن في درجاتها ومن هو أنزل منها إذا احتاجت إليه . (الحجب) بالصليبتين وبنى الابن الأعلى منها درجة إذا لم يوجد معها معصب . (الحجب) بالقرع الوارث المذكر الأعلى منها <sup>(1)</sup> .
7	أحوال الأخت الشقيقة 5	$\left\{ \begin{array}{l} \frac{1}{2} \text{ للواحدة} \\ \frac{2}{3} \text{ للأكثر} \end{array} \right\}$ إذا لم يوجد معها معصب (التعصيب) بالأخ الشقيق (التعصيب) مع القرع الوارث المؤنث فتأخذ الباقى . (حجبها) بالأب والابن وابن الابن وإن نزل ولا تسقط بالجد الصحيح .
8	أحوال الأخت لأب 7	$\left\{ \begin{array}{l} \frac{1}{2} \text{ للواحدة} \\ \frac{2}{3} \text{ للأكثر} \end{array} \right\}$ عند عدم البنت الصلبية وبنت الابن والأخت الشقيقة (التعصيب) بالأخ لأب (التعصيب) مع البنت أو بنت الابن فتأخذ الباقى . (الف) مع الأخت الشقيقة تكملة للثلاثين (حجبها) بالأب والابن وابن الابن وإن نزل وبالأخ الشقيق والأخت الشقيقة

(1) في الحالات التي تحجب فيها بنت الابن عن الإرث تستحق وصية واجبة طبقاً للمادة 76 من  
انفاون رقم 71 لسنة 1946م إذ أنها إنما تحجب للقرع غير الوارث .



	التي صارت عصبه مع الغير . (حجبها) بالأختين الشقيقتين إذا لم يكن معها معصب .	
9 ، 10	أحوال الإخوة لأم 3 ( $\frac{1}{6}$ للواحد ) مذكرًا كان أو مؤنثًا ( $\frac{1}{3}$ للأكثر ) مذكرًا كان أو مؤنثًا بالسوية (الحجب) بالفرع الوارث مطلقًا وبالأصل الوارث المذكر .	
11	(أحوال الأب الثلاثة) عند فقد الأب والإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب . (الإرث بالمقاسمة) مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب ذكورًا فقط أو مختلطين أو إنثاء فقط صرن عصبه مع الفرع الوارث المؤنث إذا كانت المقاسمة خيرًا له من السُّدس وإلا أخذ السُّدس فرضًا . ويرث الباقي بعد أصحاب الفروض تعصيًا مع الأخوات المنفردات اللاتي لم يعصيهن مذكر ولم يصرن عصبه مع الفرع الوارث المؤنث بشرط ألا ينقص نصيبه عن السُّدس وإلا أخذ السُّدس فرضًا . (يحجب) بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه .	
12	( $\frac{1}{6}$ للواحدة أو الأكثر ) إذا تحاذين في الدرجة . (الحجب) مطلقًا بالأم وبالجددة القرى وحجب الأبوية بالأب والجد الذي تدل به .	

\*\*\*

# قانون<sup>(1)</sup> رقم 77 لسنة 1943 م

## قانون الموارث

### أحكام الموارث

#### الباب الأول : في أحكام عامة

- مادة 1 - يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى .  
مادة 2 - يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً .

- ويكون الحمل مستحقاً للإرث إذا توافر فيه ما نص عليه فى المادة (43) .  
مادة 3 - إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر سواء أكان موتهما فى حادث واحد أم لا .

- مادة 4 - يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى :

- أولاً : ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .  
ثانياً : ديون الميت .

- ثالثاً : ما أوصى به فى الجسد الذى تنفذ فيه الوصية .

- ويوزع ما بقى بعد ذلك على الورثة ، فإذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى :

- أولاً : استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .

---

(1) صدر هذا القانون فى 5 من شعبان سنة 1362 هـ (6 من أغسطس سنة 1943م) ونشر فى الجريدة الرسمية فى 12 من أغسطس ونقل فى 12 من سبتمبر سنة 1943م وجاء فيه ما نصه :  
مادة (1) يعمل فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالموارث بالأحكام المرافقة لهذا القانون .  
مادة (2) على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ثانياً : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء أكلت التركة أو ما بقى منها إلى الخزانة العامة .

مادة 5 - من موانع الإرث قتل المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه ، إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة . ويعمد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى .

مادة 6 - لا توارث بين مسلم وغير مسلم .  
وتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .  
واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين .  
ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

## الباب الثانى : فى أسباب الإرث وأنواعه

مادة 7 - أسباب الإرث الزوجية والقراية والعصوية السببية .  
ويكون الإرث بالزوجية بطريق الفرض .  
ويكون الإرث بالقراية بطريق الفرض أو التعصيب أو بهما معاً ، أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .  
فإذا كان لوارث جهتا إرث وورث بهما معاً مع مراعاة أحكام المدتين 14 ، 37 .

## القسم الأول : فى الإرث بالفرض

مادة 8 - الفرض سهم مقدر للوارث فى التركة ، ويبدأ فى التوريث بأصحاب الفروض ، وهم :  
الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لأم ، الأخت لأم ، الزوج ،

الزوجة ، البنات ، بنات الابن وإن نزل ، الأخوات لأب وأم ، الأخوات لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت .

مادة 9 - مع مراعاة حكم المادة (21) للأب فرض السدس إذا وجد للميت ولد أو ولد ابن وإن نزل .

والجد الصحيح هو الذى لا يدخل فى نسبه إلى الميت أنثى ، وله فرض السدس على الوجه المبين فى الفقرة السابقة .

مادة 10 - لأولاد الأم فرض السدس للواحد والثلث للثنتين فأكثر ، ذكورهم وإناثهم فى القسمة سواء ، وفى الحالة الثانية إذا استغرقت الفروض التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق والإخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر ؛ ويقسم الثلث بينهم على الوجه المتقدم .

مادة 11 - للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل والربع مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وللزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا إذا مات الزوج وهى فى العدة أو الزوجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل ، والثلث مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وتعتبر المطلقة بائناً فى مرض الموت فى حكم الزوجة إذا لم ترخص بالطلاق ومات المطلق فى ذلك المرض وهى فى عدته .

مادة 12 - مع مراعاة حكم المادة (19) .

( أ ) للواحدة من البنات فرض النصف ، وللثنتين فأكثر الثلثان .

( ب ) لبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى منهن درجة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الابن الأعلى درجة .

مادة 13 - مع مراعاة حكم المادتين (19 ، 20) .

( أ ) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثان .

( ب ) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .

مادة 14 - للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل أو مع اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات ، ولها الثلث في غير هذه الأحوال ، غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان لها ثلث ما بقى بعد فرض الزوج .  
والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجدة الصحيحة وإن علت .

وللجدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء لا فرق بين ذات قرابة وقرابتين .

مادة 15 - إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الإرث .

### القسم الثاني : في الإرث بالتعصيب

مادة 16 - إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركة كانت التركة أو ما بقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .

والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

1 - عصبة بالنفس .

2 - عصبة بالغير .

3 - عصبة مع الغير .

مادة 17 - للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

1 - البنوة : وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل .

2 - الأبوة : وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .

3 - الإخوة : وتشمل الإخوة لأبوين والإخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب ، وإن نزل كل منهما .

4 - العمومة : وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح ، وإن علا سواء أكانوا لأبوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم ، وإن نزلوا .

مادة 18 - إذا انحلت العصبية بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة إلى الميت ، فإذا انحدا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة ، فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة ، فإذا انحدا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء .

مادة 19 - العصبية بالغير ، هن :

1 - البنات مع الأبناء .

2 - بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل ، إذا كانوا في درجتهم مطلقاً أو كانوا أنزل منهم إذا لم ترثن بغير ذلك .

3 - الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين ، والأخوات لأب مع الإخوة لأب ، ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة 20 - العصبية مع الغير ، هن :

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل ، ويكون هن الباقي من التركة بعد الفروض .

وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبة لباقي العصابات كالإخوة لأبوين أو لأب ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

مادة 21 - إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل ، استحق السدس فرضاً ، والباقي بطريق التعصيب .

مادة 22 - إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان :

الأولى : أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورًا فقط أو ذكورًا وإناثًا أو إناثًا عصبين مع الفرع الوارث من الإناث .

الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع الوارث من الإناث .  
على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجدة من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس .  
ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبًا من الإخوة أو الأخوات لأب .

### الباب الثالث : في الحجب

مادة 23 - الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب غيره .

مادة 24 - المحجور من الإرث لما نعه من موانعه لا يحجب أحدًا من الورثة .

مادة 25 - تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقًا ، وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجدة لأب كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلًا له .

مادة 26 - يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا ، والولد وولد الابن وإن نزل .

مادة 27 - يحجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل ، بنت الابن التي تكون أنزل منه درجة ، ويحجبها أيضًا بتان أو بتا ابن أعلا منها درجة ما لم يكن معها من يعصبها طبقًا لحكم المادة (19) .

مادة 28 - يحجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب .

مادة 29 - يحجب الأخت لأب كل من الأب والابن وابن الابن وإن نزل كما يحجبها الأخ لأبوين ، والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها طبقًا لحكم المادة (20) ، والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب .

## الباب الرابع : فى الرد

مادة 30 - إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبية من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ، ويرد باق التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبية من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوى الأرحام .

## الباب الخامس : فى إرث ذوى الأرحام

مادة 31 - إذا لم يوجد أحد من العصبية بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية كانت التركة أو الباقي منها لذوى الأرحام .

وذو الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

الصف الأول : أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد بنات الابن وإن نزل .

الصف الثانى : الجد غير الصحيح وإن علا ، والجدنة غير الصحيحة وإن علت .

الصف الثالث : أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا ، وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا ، وبنات الإخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا ، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا .  
الصف الرابع : يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

الأولى : أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما .

الثانية : أولاد من ذكور. فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكور وإن نزلوا .

الثالثة : أعمام أبى الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .



الرابعة : أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .  
الخامسة : أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتهما وأخواتهما ، وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتهما وأخواتهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

السادسة : أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا وهكذا .

مادة 32 - الصنف الأول من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم .

وإن استووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا في الإرث .

مادة 33 - الصنف الثانى من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة قدم من كان يدل بصاحب فرض ، وإن استووا في الدرجة وليس فيهم من يدل بصاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ، فإن اتحدوا في حيز القرابة اشتركوا في الإرث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم .

مادة 34 - الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، ولأقدم أقواهم قرابة للميت ، فمن كان أصله لأبوين فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب فهو أولى ممن كان أصله لأم ، فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الإرث .

مادة 35 - في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة (31) إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته قدم أقواهم قرابة ، فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ، ومن

كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ، وإن تساوا في القرابة اشتركوا في الإرث .  
وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم .  
ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .  
**مادة 36 -** في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من  
غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد  
عاصب أو أولاد ذى رحم .

فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم ، وعند اختلاف  
الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم ، وما أصاب كل فريق  
يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .  
**مادة 37 -** لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا  
عند اختلاف الحيز .

**مادة 38 -** في إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

### الباب السادس : في الإرث بالعصوية السببية

**مادة 39 -** العاصب السببي يشمل :

- 1 - مولى العتاقة ومن أعتقه أو أعتق من أعتقه .
- 2 - عصبة المعتق أو عصبة من أعتقه أو أعتق من أعتقه .
- 3 - من له الولاء على مورث أمه غير حرة الأصل - بواسطة أبيه سواء  
كان بطريق الجبر أم بغيره ، أو بواسطة جده بدون جبر .

**مادة 40 -** يرث المولى ذكراً كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان العتق  
وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة (17) على ألا  
ينقص نصيب الجد عن السُّدس ، وعند عدمه ينتقل الإرث إلى معتق المولى ذكراً  
كان أو أنثى ، ثم إلى عصبته بالنفس وهكذا .

وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب الميت ، ثم من له الولاء على جده وهكذا .

## الباب السابع

### في استحقاق التركة بغير إرث - في المقر له بالنسب

**مادة 41 -** إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره .  
ويشترط في هذه الحالة أن يكون المقر له حياً وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

## الباب الثامن : في أحكام متنوعة

### القسم الأول : في الحمل

**مادة 42 -** يوقف للحمل من تركة المتوفى أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

**مادة 43 -** إذا توفي الرجل عن زوجته أو عن معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفقرة ، ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :

**الأولى :** أن يولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفقرة إن كانت أمه معتدة موت أو فقرة ومات المورث أثناء العدة .

**الثانية :** أن يولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة .

**مادة 44 -** إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

## القسم الثاني : في المفقود

مادة 45 - يوقف للمفقود من تركه مورثه نصيبه فيها فإن ظهر حيًا أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه ، فإن ظهر حيًا بعد الحكم بموته أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة .

## القسم الثالث : في الخُنْثَى

مادة 46 - للخُنْثَى المشكل ، وهو الذي لا يعرف أذكر هو أم أنثى ، أقل النصيبين وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة .

## القسم الرابع : في ولد الزنا وولد اللعان

مادة 47 - مع مراعاة المدة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة (43) يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرباتها وترثهما الأم وقرباتها .

## القسم الخامس : في التخارج

مادة 48 - التخارج هو أن يتصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة ، وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصباهم فيها ، وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التخارج على طريقة قسمة نصيب الخارج قُسم عليهم بالسوية بينهم .



# فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
38	ترتيب المستحقين للتركة		تمهيد في أدوار نظام التوريث
38	أصحاب الفروض	5	في الجاهلية والإسلام
40	ميراث الزوج	11	تعريف التركة
42	ميراث الزوجة	12	الحقوق المتعلقة بالتركة
44	ميراث الأب	13	الحق الأول : التجهيز
45	أمثلة	14	الحق الثاني : ديون الميت
46	ميراث الأم	15	ذئبُ الله
49	أمثلة	16	الحق الثالث : الوصايا
51	ميراث البنت الصليبة	19	الحلد الذي تنفذ فيه الوصية
53	أمثلة	21	حكمة ترتيب هذه الحقوق
53	ميراث بنت الابن	22	الحق الرابع : الإرث
58	أمثلة	24	شروط استحقاق الإرث
61	ميراث الأخت الشقيقة	25	موانع الإرث
65	أمثلة	26	1 - الرق
66	ميراث الأخت لأب	26	2 - القتل
67	أمثلة	31	3 - اختلاف الدين
68	ميراث أولاد الأم	32	ميراث المرتد
70	المسألة المشتركة	33	4 - اختلاف الدارين
71	أمثلة	35	أسباب الميراث
73	ميراث الجلد الصحيح	35	الزوجية
75	ميراث الجلد مع الإخوة	35	القراءة
80	أمثلة	36	الولاء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
120	أمثلة .....	84	ميراث الجدة الصحيحة .....
122	توريث الصنف الثاني .....	85	فرض الجدة والجندات .....
124	أمثلة .....	87	حجب الجدة .....
126	أمثلة عامة .....	89	أمثلة .....
128	توريث الصنف الثالث .....	89	الإرث بالتعصيب .....
129	أمثلة .....	90	العصوبة النسبية .....
132	توريث الصنف الرابع .....	90	العصوبة بالنفس .....
132	توريث الطائفة الأولى .....	92	العصوبة بالغير .....
134	أمثلة .....	93	العصوبة مع الغير .....
134	توريث الطائفة الثانية .....	94	أمثلة .....
137	أمثلة .....	95	الحجب .....
137	توريث الطائفة الثالثة والخامسة .....	96	المحجوبون من أصحاب الفروض .....
138	توريث الطائفة الرابعة والسادسة .....	97	حجب العصبة النسبية .....
	أحكام عامة في ميراث ذوى	98	مبحث العول .....
139	الأرحام .....	101	أمثلة .....
142	الإرث بالعصوبة السببية .....	103	الرد على ذى الفروض .....
144	مرتبة العاصب السببي في الإرث .....	105	أمثلة .....
146	الولاء للمعتق ذكراً كان أو أنثى .....	111	ميراث ذوى الأرحام .....
147	ميراث المعتق ثم عصبته .....	113	أهل القرابة .....
148	حظ الإناث من الولاء .....	114	أهل التنزيل .....
150	شرح حديث ولاء النساء .....	114	أمثلة على مذهب أهل التنزيل ..
152	جر الولاء إلى المعتقة وإلى المعتق .....	115	أهل الرحم .....
153	شروط جر الولاء .....	116	أصناف ذوى الأرحام .....
154	الجد لا يجر بالولاء عند الإمام .....	119	توريث الصنف الأول .....

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
178	قانون الموارث	154	من يرث بعد المعتق وعصبته
178	أحكام عامة	155	أصناف العصبة السببية
179	أسباب الإرث وأنواعه	156	المقر له بالنسب على الغير
179	الإرث بالفرض	158	ميراث الحمل
181	الإرث بالتعصيب	159	مدة الحمل
183	الحجب	160	انفصال الجنين حياً وعلاماته
184	الرد	161	الجنابة على الجنين
184	إرث ذوى الأرحام	161	اختيارات قانون الموارث
186	الإرث بالعصوبة السببية	165	نصيب الحمل في التركة
187	استحقاق التركة بغير إرث	165	أمثلة
187	في المقر له بالنسب	167	المفقود
187	أحكام متنوعة : الحمل	169	ميراث الخُنْثَى المشكل
188	المفقود	170	ميراث ولد الزنا وولد اللعان
188	الخُنْثَى		ميراث الغرق والحرق والهدمى
188	ولد الزنا وولد اللعان	171	ونحوهم
188	التخارج	172	التخارج من التركة
189	فهرس الكتاب	175	جدول ميراث أصحاب الفروض

\*\*\*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 9495 / 2007 م

الترقيم الدولي 2 - 316 - 297 - 977